سلسلة
الفكر

القراءة للجميع
٢٠٠٥
مكتبة الأسرة

الديموقراطية والدولة في العالم العربي

تيموثي ميتشل

ترجمة : بشير السباعي





الديموقراطية والدولة
في العالم العربي

تيموثي ميتشل

ترجمة: بشير السباعي



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الغلاف والإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

ماجدة عبد العليم

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدير

يطـرح الخـبير البريطانـى " تيموثى ميتشل " فى هذا الكتاب عدداً مـن الـرؤى والتفسـيرات لكثير من القضايا المحورية المتعلقة بالعالم العربى ، وبمـوقفه مـن الأحـداث التـى طرأت مؤخراً فى أعقاب حرب الخليج الأولى ، مـثل : قضـية الديمـوقـراطية ، وقضـية المجـتمع المدنـى والدولـة ، وغيرهـا من القضايا الاقتصادية والسياسية .

ولأن " ميتشــل " قـد عمل أستاذاً بجامعة نيويورك ، وأقام بمصر فترة طـويلة ، فقـد ركّـز فـى كـتابه على علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمصر ، مشـيراً إلى المـبادرة التـى أعلنـتها الـوكالة الأمـريكية للتنمية الدولية ، والتى أعلـنت أمـريكا أنهـا صـيغت مـن أجـل تعزيز وترسيخ الديمقراطية . ولكنه يقـترب من الواقع ويثبت أن الهدف الحقيقى من هذا المشروع هو خلق بيئات مؤسسـية مـن شـأنها تشـجيع التكـيف الهيكلـى ، ومـن ثم قامت الولايات المـتحدة الأمـريكية بدعم جماعات سياسية داخل الطبقات الحاكمة العربية من شأنها دعم السياسية الاقتصادية الأمريكية ، لا عرقلتها .

ويرصد المؤلف عدداً من السبل انتهجتها أمريكا لتصل إلى مراميها الحقيقية ، وتخدم فى المقام الأول مصالحها ، فقامت بإجراءات تعزيز المؤسسات صحفية مستقلة ، وأخرى سياسية بهدف خفض السلطة المستقلة للدولة ، ولكنه فى ذات الوقت يشير إلى خوف أمريكا من نجاح هذه الإجراءات (نجاحاً خاطئاً) يترتب عليه آثار سلبية غير متوقعة من شأنها تخريب عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ، وتهديد الاستقرار السياسى الذى تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقوم المؤلف من خلال فصول الكتاب الخمسة عدداً من الرؤى المختلفة والتحليلات (البديلة) لقضية الديمقراطية والمجتمع المدنى والدولة ، كما يقدم فحصاً نقدياً لفكرة الاقتصاد ، وللظروف التاريخية والسياسية فى السنوات السابقة والتالية للحرب العالمية الثانية .

وقد صدرت الطبعة العربية لهذا الكتاب عام ١٩٩٦م ، والذى قام بالترجمة الأستاذ بشير السباعى . وها هى مكتبة الأسرة تقدم للقارئ هذه الطبعة الجديدة من هذا الكتاب .

مكتبة الأسرة

الفصل الأول

النجاح [الخاطئ]
خوف أمريكا من الديمقراطية

في ديسمبر ١٩٩٠، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدشين "مبادرة الديمقراطية". وذكرت الوكالة أن الهدف من وراء تلك المبادرة هو تركيز "خبرة ومهارات وموارد" الوكالة "تركيزا سافرا على المساعدة على تعزيز وترسيخ الديمقراطية" (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١٩٩٠، ١٩٩٢، ٣). وقد جرى تدشين المبادرة في وقت صعب بالنسبة للولايات المتحدة، إذ كانت النظم القديمة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي قد انهارت، مما منح القوى الديمقراطية المعارضة للنظام السائد في أجزاء أخرى من العالم التشجيع. إلا أنه في الشرق الأوسط كان تحدى النظام السائد قد صدر للتو عن قوة من نوع مختلف، هي جيش العراق. وكانت الولايات المتحدة تستعد لخوض حرب في الشهر التالي لاستعادة النظام القديم، وهو نظام لا صلة له بالديمقراطية، وقد صورت "مبادرة الديمقراطية" الولايات المتحدة في صورة المؤيد للديمقراطية بل وسبب التغير الديمقراطي عبر مختلف أرجاء العالم. ومن ثم كان بالإمكان تصوير الحرب ضد العراق على أنها حرب من أجل الديمقراطية ومن أجل حق شعب الكويت في تقرير مصيره بنفسه وحث الشعب الأمريكي على تأييد حرب كان معارضا لها في مبدأ الأمر. لكن التذرع بالمبدأ الديمقراطي طرح مشكلة بالنسبة للنظام السائد في المنطقة والموالى للولايات المتحدة والمعادى للديمقراطية، ومن ثم بالنسبة للولايات المتحدة نفسها.

وكمؤشر يدل على هذه الصعوبات، سرعان ما جرى اتباع "مبادرة الديمقراطية"، دون صخب إعلامي، بـ"ورقة سياسية حول الديمقراطية والحكم"، كان هدفها هو تزويد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتوجيه داخلي حول "حدود" المبادرة (ص٣). والحال أن إضافة كلمة "الحكم" إلى عنوان الورقة السياسية، إنما تقدم بالفعل مفتاحا لفهم الحدود التي تصورتها واشنطون. فمنذ الأزمة الاقتصادية العالمية لمنتصف السبعينيات والطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى منزعجة من خطر الديمقراطية الزائدة عن الحد، أكان ذلك في الداخل أم في الخارج، وقد بدا أن السخط الشعبي على الفساد

الحكومي والحروب الخارجية وركود أو تدهور مستويات المعيشة يؤدى إلى تآكل الأمن المريح الذي كانت تتمتع به النخب الحاكمة: وقد عبر العلماء السياسيون المحافظون عن هذا التهديد الموجه إلى النظام السائد في صورة مشكلة قدرة على الحكم. أما مسألة كيف يمكن للطبقات الحاكمة الغربية أن تسترد الشرعية العامة عن طريق خفض صلاحيات وحريات الطلاب والنقابات العمالية والعاطلين والأقليات العرقية والنساء وجماعات وحركات اجتماعية أخرى فقد نوقشت بوصفها مسألة "الحكم".

وكجزء من "مبادرة الديمقراطية"، دشن مكتب الشرق الأدنى للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "برنامجا للحكم وللديمقراطية لبلدان أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط". وكمرحلة أولى لهذا البرنامج، أنشأ مشروع دعم للمؤسسات الديمقراطية مدته خمس سنوات. وتؤكد الورقة التي تعرض هذا المشروع دعم للمؤسسات الديمقراطية مدته خمس سنوات. وتؤكد الورقة التي تعرض هذا المشروع التحول من مسألة الديمقراطية إلى مسألة الحكم. والواقع أنها توضح أن هدف المشروع ليس تشجيع الديمقراطية بل دعم جماعات سياسية داخل الطبقات الحاكمة العربية من شأنها دعم لا عرقلة السياسة الاقتصادية الأمريكية في المنطقة. والحال في هذا التحول عن الديمقراطية هو تحول جد ملحوظ بحيث أنه، فيما عدا عنوان البرنامج، فإن مصطلح "الديمقراطية" لا يظهر بالمرة في ورقة السياسة التي تتألف من ٣٠٠٠ كلمة.

صنع الديمقراطية في العالم الثالث

تستحق الورقة الحكومية التي تعرض برنامج الحكم والديمقراطية قراءة فاحصة. وتشير مقدمتها إلى التغيرات السياسية التي تحول أوروبا الشرقية وأجزاء أخرى من العالم. إلا أنها تحدد المشكلة السياسية الأكثر إلحاحا والتي تواجه الشرق الأوسط ليس على أنها مشكلة المقرطة بل على أنها مشكلة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وهذه المشكلة الأخيرة تتطلب من حكومات الشرق الأوسط "تحويل وجهة المؤسسات القومية والمحلية" وقبول "قلب" البرامج الاقتصادية التي عرفتها الستينيات والسبعينيات والموجهة إلى تصنيع داخلي التوجه ومعتمد على الذات. إن الجهود العامة الرامية إلى تخصيص موارد في اتجاه التصنيع وإلى حماية ودعم هذه الصناعة ضد الضغوط الاقتصادية الغربية يجب أن تخلي السبيل أمام تخصيص الموارد عن طريق "السوق" وإزالة القيود على الاستيراد من أجل السماح بـ"اندماج أعظم في الاقتصاد العالمي" (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ واشنطون ١٩٩٢، ١). وسعيا إلى تبديد أي شك في أن منطق مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية هو دعم برنامج الولايات المتحدة الاقتصادي بالنسبة للمنطقة، فإن الورقة تحدد "هدف المشروع" بالكلمات الدقيقة التالية: "خلق بيئات مؤسسية سياسية وقانونية من شأنها حفز تقدم أسرع وطويل الأجل بشأن الإصلاح الاقتصادي في بلدان الشرق الأدنى" (ص ٣).

وقد أنفقت على هذا البرنامج عشرة ملايين من الدولارات كل سنة بالنسبة لمصر وحدها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مصر ١٩٩٢، الملحق٢)، لتمويل وكالات استشارية وحلقات دراسية أكاديمية وأوراق بحث، وقد اصطف علماء سياسيون واقتصاديون أمريكيون متخصصون في العالم العربي للحصول على نصيبهم من المال، برئاسة البروفيسور آلان ريتشاردز من جامعة كاليفورنيا بسانتا كروز (ميسكين، ١٩٩٢). إن "صنع الديمقراطية في العالم الثالث"، كما يصف أحد هؤلاء الأساتذة مرتفعي الأجور

الذين يعملون لحساب الوكالة عمله (بلير، ١٩٩٣)، هو صناعة يحركها عدد من العوامل الاقتصادية. والمتخصصون الجامعيون في شئون الشرق الأوسط والذين يؤيدون، كما يفعل أغلبهم، السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، يجدونها عملا مربحا. إن الأساتذة الذين يخلقون لأنفسهم مهنة فكرية من الهجوم على الدعم الذي تقدمه الدولة في مكان كمصر إنما يعتمدون في تلك المهن نفسها –في زمن تخفيضات للموازنات الجامعية– على دعم جد سخي من جانب الدولة من الحكومة الأمريكية (فيتاليس ١٩٩٤).

ويجرى تنظيم وتجنيد الأكاديميين، بدورهم، من جانب مؤسسات استشارية دولية كمؤسسة كيمونكس أوف واشنطون دى سي –وهي المؤسسة التي فازت بعقود عديدة مع الوكالة ترتبط بإعادة الهيكلة الاقتصادية في مصر وفازت في عام ١٩٩٣ بعقد مربح لإدارة برنامج الوكالة الخاص بدعم المؤسسات الديمقراطية. والحال أن مؤسسة كيمونكس مملوكة لشركة إيرلي انداستريز أوف كاليفورنيا التي بقول مديرها العام وأكبر مساهم فيها، جيرالد مارفي، أنه دشن كيمونكس في عام ١٩٧٦ "لأنني"، بين أمور أخرى، "كنت أريد دائما العثور على سبيل لأن.. تكون لي وكالة مخابرات مركزية خاصة بي "(هنريك ١٩٩٣، د٣). لكن الفائدة الرئيسية لكيمونكس تتمثل في نقل إعانات الدولة إلى ملاكها لا مجرد المعلومات. والحال أن إيرلي انداستريز هي شركة أغذية دولية "غير مربحة بشكل مزمن"، كان من الممكن أن تنتهي أعمالها منذ سنوات لو كانت قد تعرضت لقوى السوق ذاتها التي تشجعها شركتها التابعة لها، كيمونكس، في أماكن كمصر. لكن اعتمادات الوكالة الضخمة المحولة إلى كيمونكس في السنوات الأخيرة قد ساعدت على بقاء النشاط الاستثماري الزراعي للشركة الأم.

وحالة شركة إيرلي انداستريز هي مجرد مثال واحد لاعتماد الزراعة الأمريكية الواسع على أوسع نظام للدعم من جانب الدولة في العالم. إذ يشمل النظام كوبونات أغذية للفقراء وضوابط للأسعار وإعانات تصديرية للاستثمارات الزراعية، وبرنامج شراء للمحاصيل تلعب فيه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دورا قياديا، يدفع المنتجات الزراعية

الأمريكية المدعومة من الدولة إلى أسواق العالم الثالث. ويعكس اعتماد الولايات المتحدة على الدعم من جانب الدولة الأزمة الطويلة الأجل للزراعة الأمريكية وللاقتصاد الأمريكي بوجه عام، والتي تعتبر حادة بشكل خاص منذ منتصف السبعينيات. وآنذاك، وردا على هذه الأزمة، صاغت الولايات المتحدة وبلدان مجموعة الدول السبع الصناعية الأخرى، لأول مرة، برنامج التكيف الهيكلي لفرضه على بلدان العالم الثالث المدينة. وكان الهدف هو كسر كارتلات المنتجين وإزالة حماية الدولة للتصنيع المحلي وإعادة فتح أسواق العالم الثالث أمام تغلغل السلع الغربية ورأس المال الغربي. إن بلدانا كمصر، إذ تواجه أزماتها الاقتصادية الخاصة ذات الصلة بهذا الواقع، وإذ تجد نفسها عاجزة عن إنهاء اعتمادها على رأس المال الأمريكي، قد فقدت الآن تقريبا كل مجال لسياسة اقتصادية وسياسة مستقلة. وهذا هو السياق الذي يجب أن نفهم ضمنه مشروع المؤسسات الديمقراطية الذي طرحته حكومة الولايات المتحدة.

تجنب النجاح الخاطئ

يتمثل الهدف المعلن للمشروع في خلق "بيئات مؤسسية" من شأنها تشجيع برنامج التكيف الهيكلي. فبأي شكل يمكن لخلق بيئات مؤسسية جديدة أن يعزز هذا القلب الأمريكي للسياسات الاقتصادية في المنطقة؟ تعترف ورقة المشروع بأن المسعى الأمريكي الرامي إلى إخضاع الاقتصاديات العربية بشكل مباشر أكثر لسلطة الاقتصاد العالمي قد واجه مقاومة من جانب حكومات المنطقة. وبالرغم من أن المسعى كان جاريا على قدم وساق لأكثر من خمس عشرة سنة، فإن "التقدم كان بطيئاً جداً". على أن الورقة ترد هذه المقاومة لا إلى أية معارضة حقيقية أو إلى انعدام شعبية واسع للتكيف الهيكلي، بل إلى مجرد الفساد الشخصي لموظفي الدولة. وتزعم الوكالة أن الحكومات في المنطقة تميل إلى أن تكون محصنة ("مستقلة نسبيا") تجاه شعوبها، وهذا التحرز من الضغط السياسي أو من إمكانية

المحاسبة إنما يمكن موظفيها من وضع "مصالحهم الخاصة أو مصالح شركائهم الأقربين" فوق "المصلحة القومية الأوسع" (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ واشنطن ١٩٩٢، ١).

وإذا كانت تلك هي الحالة فسوف يكون بالإمكان إذاً تصور أن المشكلة يمكن حلها عن طريق المقرطة. فحرية الصحافة والنشر وحرية الاجتماع والتنظيم وحرية التعبير والانتخابات الحرة سوف تساعد على خفض السلطة المستقلة المزعومة للدولة وسوف ترغم موظفيها على العمل بشكل أكثر جدية من أجل المصلحة القومية الأوسع. لكن ذلك ليس هو ما تقترحه الوكالة.

فالوكالة تقترح معالجة مشكلة استقلال الدولة عن طريق سياسة "تعزيز المؤسسات والهيئات السياسية والقانونية للبلد المضيف المختار" (ص ٢)، وتذهب ورقتها السياسية إلى أن هناك سبيلين لزيادة إمكانية محاسبة النخبة الحاكمة في مصر والعالم العربي. يتمثل السبيل الأول في زيادة إمكانية المحاسبة "القانونية" و"الإدارية"، عن طريق تعزيز النظام القضائي واستحداث آليات محاسبة داخل البيروقراطية التنفيذية من أجل توفير مستويات رفيعة للإدارات الرسمية، وتقول الوكالة أن هذه هي الوسيلة الأفضل لضمان أن تعمل بيروقراطية الدولة في اتجاه المصلحة العامة (ص ٢). أما السبيل الثاني فهو زيادة إمكانية المحاسبة "العامة" وتوضح حاشية أن هذا يعني بناء مؤسسات كصحافة مستقلة وأحزاب سياسية لجان انتخابية مسئولة وقد تؤدى مثل هذه الخطوات نحو المقرطة إلى زيادة شرعية سياسة الحكومة، لكن "في بعض الظروف" فقط(ص٢). وهكذا تجرى إعادة تسمية الديمقراطية بإمكانية المحاسبة العامة وتحال إلى حاشية. فهي تعتبر أدنى من الأشكال الأخرى لإمكانية المحاسبة، كالأشكال القانونية والإدارية، والتي تعمل ليس عن طريق زيادة سلطات الناس العاديين بل عن طريق تعزيز سلطات الدولة.

وتسارع ورقة السياسة إلى التحذير من مخاطر المقرطة. ومع أن زيادة "إمكانية المحاسبة في الحكم" قد تساعد مصالح سياسة حكومة الولايات المتحدة، فإن التحسينات السياسية والقانونية لن تكون كلها ذات "آثار إيجابية متساوية". ولا تعرف الوكالة بعد الآثار

التي قد تترتب على تحسينات محددة، أكان ذلك بالنسبة للمسعى الأمريكي الرامي إلى فرض دمج بلدان في الاقتصاد العالمي أم بالنسبة لخلق نظم ديمقراطية من النوع "الذي قد ترغب في تأييده" (ص ٢). ذلك أن الإصلاح السياسي قد تترتب عليه "نتائج غير متوقعة"، من شأنها تخريب العملية "الأوسع"، عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وتهديد "الاستقرار السياسي". وتحذر الورقة منبهة إلى أن من المهم ألا تحدث "النجاحات الخاطئة" (ص ص ٥ -٦).

الوظيفة التربوية

هكذا يجري توضيح الخطر الذي تمثله المقرطة بالنسبة للسياسة الأمريكية في المنطقة. إن برنامج التكيف الهيكلي -أي فرض الركود وتخفيض قيمة العملة ونزع التصنيع وتحجيم فرص العمل وطرد المزارعين المستأجرين من أراضيهم وإلغاءات أخرى لمنجزات الإصلاح الزراعي وإلغاء القوانين التي تحمي العمل والزيادات في أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى وزيادة أسعار الكهرباء وتكاليف السكن وإلغاء الرعاية الصحية المجانية وزيادة أسعار الأدوية والتخفيضات الضخمة في الرواتب الفعلية للمدرسين وللموظفين- إن لا شئ من هذه السياسات، سياسات ما يسمي بـــ "التكيف" بنتائجها المريعة على حيوات الملايين لا يلقي التأييد من جانب الغالبية الواسعة من شعوب الشرق الأوسط كما أن من غير المحتمل أن تؤيد هذه الشعوب، لو أتيحت لها الفرصة للتعبير عن رأيها، التحويل الضخم للأموال القومية إلى المؤسسات العسكرية التي تبقي نظما عديمة الشعبية في السلطة ولا أن تؤيد التعاون الوثيق والدعم الذي تحصل عليه هذه الجيوش من الولايات المتحدة وكما تعترف الوكالة، فإن "شريحة محدودة فقط من هؤلاء السكان" هي التي تؤيد ما تفعله الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واشنطون ١٩٩٢، ص٤).

ويتمثل أحد الحلول المقترحة لمشكلة انعدام الشعبية هذه في التمييز بين الأجل القصير والأجل الطويل. إذ يرى آلان ريتشاردز، الأستاذ بجامعة كاليفورنيا والذي تستخدمه كيمونكس كرئيس لمشروع دعم المؤسسات الديمقراطية، أنه بالرغم من أن التكيف الهيكلي يلحق الضرر حتما بمعظم الناس "إلا أنه لا يفعل ذلك إلا في الأجل القصير" (ريتشاردز وبيكر ١٩٩٢، ٣١). أما في الأجل الطويل، فيجب للناس أن يتوقعوا الاستفادة -أو على الأقل أن يكونوا في حالة أقل سوءا مما لو اتبعت سياسات أخرى، وهكذا فقد تكون هناك إمكانية لتجنب المشكلة. فقد يتسنى إقناع المصريين بتحمل المشقة في الأجل القصير، وذلك في مقابل رخاء في الأجل الطويل. وبوسع الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الاكتفاء بالإشارة إلى أمثلة في أماكن أخرى من العالم على تكيف هيكلي ناجح وإقناع المصريين بتقليد النجاح.

إلا أن المشكلة هي أنه لا وجود لمثل هذه الأمثلة..لقد انقضى الآن أكثر من خمس عشرة سنة على فرض برامج التكيف الهيكلي لأول مرة في أفريقيا ما تحت الصحراء الكبرى إلى حد بعيد وكانت النتائج كارثية. إن المراحل الأولى، مراحل إزالة ضوابط العملة من أجل إيجاد تخفيض سريع للقيمة، هي مراحل سهلة، بل إن هذا قد يؤدى إلى تشجيع نمو قصير في الصادرات، لكن المشكلات الطويلة الأجل التي تتمثل في العثور على استثمار رأسمالي ضخم، وخلق فرص للعمل، وحيازة التكنولوجيا، وخلق الأسواق، وفرض انضباط على القوة العاملة، وما إلى ذلك لم تحل. والحال أن آلان ريتشاردز نزيه بما يكفي للاعتراف بأن "الاقتصاديين لا يتفقون على إمكانية نجاح التكيف الهيكلي" وبأن مثل هذا النجاح يتوقف جزئيا على تطورات غير متوقعة في التجارة الدولية والأسواق العالمية (ص ٣٢).

إلا أنه قد يكون من الأدق الاعتراف بأنه لم يجر قط تصنيع أي بلد من خلال إتباع مبادئ السوق الحرة التي يفرضها التكيف الهيكلي. لقد اعتمدت بريطانيا والولايات المتحدة على حماية واسعة من جانب الدولة من أجل الاضطلاع بالتصنيع في القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر. ومؤخرا، كانت الحماية من السوق العالمية ضرورية لبرامج التصنيع الناجحة في شرق آسيا والولايات المتحدة تعرف ذلك جيدا. وفي مايو ١٩٩٥، فرضت الولايات المتحدة عقوبات تجارية على اليابان لإرغامها على فتح صناعة سياراتها المحلية. ولم يكن السبب هو أن شركة جنرال موتورز أو شركة فورد أو شركة كريزلر كانت تريد بيع سيارات في اليابان. بل كانت تريد إثناء المنتجين الصناعيين في العالم الثالث عن الاقتداء، بالمثال الياباني في الحماية الناجحة للصناعة المحلية من المنافسة الأمريكية. وقد قال روبرت ج. إيتون، رئيس شركة كريزلر: "لقد كان بوسعنا الابتعاد ونسيان اليابان إلى الأبد لو لم نكن نرى أنها تقدم نموذجا يحتذى للصين ولكوبا. الخ". (نقلا عن بينيت١٩٩٥). إن الولايات المتحدة، العاجزة عن الإشارة إلى أية نماذج لتكيف هيكلي ناجح، لابد لها من أن تدمر نماذج التصنيع التي تنجح بالفعل، تلك النماذج القائمة على الحماية من جانب الدولة وذلك سعيا إلى صون خرافة أن التكيف الهيكلي، بالرغم من الضرر الذي يلحقه هو العلاج الوحيد.

وبالنظر إلى أن ريتشاردز لا يملك دليلا يمكن به إقناع الناس بفوائد التكيف الهيكلي، فإنه يصف "تاكتيكات" ممكنة "للتحكم في المعارضة" (ص ٣٤ - ٣٥)، تتراوح بين الإقناع العام والقمع العنيف. ولتقليل ضرورة "التهديدات والقمع" إلى الحد الأدنى، يقترح "وظيفة تربوية" للدولة المصرية وللوكالة: "هناك حاجة إلى إفهام الشعب ضرورة التكيف الهيكلي". وبالرغم من عدم وجود دليل على صلاحيته وبالرغم من الخلافات بين الاقتصاديين على أهليته فإنه يجب إفهام الشعب المصري أنه ما من خيار أمامه.

هنا يتعين على الصحافة المصرية أن تلعب دورا مهما ولابد من منعها من توجيه النقد إلى الإصلاح الاقتصادي ويقول ريتشاردز: "غالبا ما تنتقد الحكومة (محقة) انعدام مسئولية بعض الصحف". أما روبرت سبرنجبورج، شريك ريتشاردز في مشروع المؤسسات الديمقراطية في كيمونكس، فهو أيضاً يهاجم صحافة المعارضة لكونها "عديمة

الشعور بالمسئولية إلى حد ما" في انتقاداتها للإصلاح الاقتصادي (سبرنجبورج ١٩٩١، ٢٤٤). ويقترح ريتشاردز أن تتخذ الدولة خطوات لإزالة هذه المشكلة، عن طريق زيادة "احتراف" الصحفيين. ومع حرمان الأحزاب السياسية المعارضة من أي مجال للفعل العام، فإن صحافة المعارضة في مصر تظل المجال الوحيد الصغير للاستقلال، المجال العام الوحيد، الذي يمكن أن تسمع فيه أصوات تنتقد سياسات النظام انتقادا شرعياً. وهذا التهديد للسياسات الاقتصادية الأمريكية يتطلب تدخل الدولة، سعياً إلى إزالة النقد "غير المسئول". كما يقترح ريتشاردز أن تدعم الوكالة نمو مراكز بحث "مستقلة لصوغ الرأي العام –أي مستقلة بمعنى أنها سوف تروج لضرورة التكيف الهيكلي وتعتمد في تمويلها على الحكومة الأمريكية.

الهدف إذا هو صوغ النقاش والرأي العام حتى يتفهم الناس ضرورة التكيف الهيكلي وينتهي بهم الأمر إلى الإيمان بأنه مهما كانت مرارة الدواء وانعدام يقين فعاليته، فإنه ما من بديل. وبالنظر إلى انعدام اليقين تجاه –بل وإلى وجود الدليل ضد– أهلية برامج التكيف الهيكلي، فإن المرء يبدأ في التساؤل عما إذا كان هذا الإخراس للنقاش جزءاً من هدف هذه البرامج فالتكيف الهيكلي لا يهدف إلى مجرد تكييف حيوات الناس الاقتصادية بل يهدف إلى تغيير الأسلوب الذي يفكرون ويتكلمون به، ولغة الإصلاح الاقتصادي مصاغة بشكل يوحي بأنه لا وجود بالفعل لأية بدائل لهذه السياسة الجذرية والمدمرة.

الضعفاء في مواجهة المقدسات

كيف يجري عمل ذلك؟ دعونا نتابع ريتشاردز مرة أخرى. يقال إن ما يكمن في قلب أزمة مصر الاقتصادية هي سلسلة من انعدام التوازنات بين المدخرات والاستثمار، بين الواردات والصادرات، وبسبب الحاجة إلى دفع ثمن الواردات الزائدة عن الحد بين الدخل الحكومي والإنفاق الحكومي. والإنفاق الحكومي، بدوره، يتألف من أربعة أبواب إلى حد بعيد: الرواتب، الدعم، الجيش، والفائدة على الدين العام، والذي تدين به مصر لحد بعيد للولايات المتحدة. ويقول ريتشاردز إن البابين الأخيرين "مقدسان" (ريتشاردز وبيكر ١٩٩٢

، ١٢). إنهما لا يمكن المساس بهما. ومن ثم فإن التخفيضات الضخمة في الاتفاق الحكومي والمطلوبة لإصلاح الاختلالات يجب أن تنزل على البابين الأولين وحدهما.

فلماذا يعتبر الجيش ومدفوعات الديون للولايات المتحدة مقدسة؟ إن الميزانية العسكرية، كنسبة من الإنفاق الحكومي، إنما تساوى تقريبا ضعف الميزانية العسكرية لبلدان أوروبا الغربية الصناعية، مثلا، وعبء الدين، حتى بعد التخفيضات الأخيرة، لا يتناسب بالمرة مع قدرة البلد على الدفع. ولا يفسر ريتشاردز السبب في عدم إمكان المساس بهذين البندين (مع أنه يلاحظ إن إبقاء الجيش إلى جانبك يسهل فرض الإصلاح الاقتصادي). والإجابة واضحة وإن كان لا يرد ذكر لها البتة مع ذلك: إن هذين الحاصلين على الأموال الحكومية جد قويين وبوسعهما فرض ما يريدان. وهكذا فإن تكلفة مواجهة الأزمة الاقتصادية سوف تنزل على كاهل أولئك الذين لا قوة لهم فقراء المدن والأرياف الذين يعتمدون اعتمادا شديدا على الدعم الحكومي والموظفين، مستخدمي القطاع العام الذين ينتمون إلى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة.

ويعترف ريتشاردز بأن مسائل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي قد تكون مهمة تماما بالنسبة لتخطيط ونجاح الإصلاح الاقتصادي. لكنه يعلن ببساطة أنها لن تكون محل نقاش. وهكذا ففي تحليله لاقتصاد مصر السياسي، إذا اكتفينا بمجرد مثال واحد، لا نجد مناقشة للتدابير التي قد تكون أكثر نجاحا بكثير - كإصلاح زراعي جديد. إن الإصلاح الزراعي الجذري، الأشمل بكثير من الإصلاحات الناصرية في مصر، كان أساسيا بالنسبة لنجاح بلدان من العالم الثالث، مثل كوريا الجنوبية، التي تمكنت من التصنيع، إلا أنه موضوع خارج مجال المناقشة من جانب مقاربة التكيف الهيكلي للإصلاح الاقتصادي وللمقرطة.

كما أن تحليل ريتشاردز لمصر يقتفي أثر مألوفات وأعراف نقاش الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق النقد الدولي، والتي تتمثل في مناقشة مصر في عزلة تامة. إذ يجري التعامل مع كل بلد كما لو كان وحدة تحليل منفصلة ومستقلة وهذا النهج يخلق

انطباعا بأن الوكالة والصندوق لديهما وصفة، نموذجا، يمكن فرضه، بلدا إثر بلد، وفقا لصيغة بسيطة. وينطوي هذا النهج على مشكلتين على الأقل.

أولا، إن الوصفة الاقتصادية قد تكون من الناحية النظرية صالحة لبلد فقط إلا أنه عندما يقال لبلدان العالم الثالث كلها تقريبا إن عليها اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملات وحفز الصادرات، كسياسة موحدة، فإن النتيجة تكون محبطة.

إن بلدان العالم الثالث ستميل إلى إنتاج سلع واحدة أو متشابهة للسوق العالمية الواحدة. والإنتاج الزائد يؤدي إلى هبوط في أسعار السوق العالمية، ولذا فإن المحصلة النهائية إنما تتمثل في تدهور شروط التجارة وفي مزيد من الانحدار في الوضع الاقتصادي إزاء الغرب. تلك هي الخبرة المشتركة في أفريقيا.

ثانياً، مع معاملة البلد معزولاً، لا يكون هناك مجال لذكر العوامل الإقليمية أو الدولية أو الأزمة العالمية الأوسع التي تسهم في مشكلات مصر. فلا يدور نقاش، مثلا، حول علاقة العربية السعودية الاقتصادية بمصر أو حول السبب في أن السعوديين يقدمون دعما قدره ٣٠ بليون دولار لصناعة الأسلحة والطائرات الأمريكية، على حساب برامج التنمية الإقليمية والاندماج الإقليمي التي من شأنها تقليل الاعتماد ذي الطابع الكولونيالى الجديد على رأس المال الأمريكي. وليس هناك تحليل لاحتكارات القلة ولهياكل السلطة التي تصوغ قوي ما يسمى بالسوق العالمية والتي يتعين على مصر الرضوخ لها. ولا يجرى رصد أية ارتباطات، وقد أشرت إلى أنه لابد من رصدها، بين الأزمة في الاقتصاد المصري وأزمة القدرة الأمريكية على المنافسة والتراكمات الأمريكية الزائدة والسياسات المترتبة على ذلك في مجال الدعم من جانب الدولة والجهود الرامية إلى توسيع الأسواق الخارجية الأمريكية.

والحال أن التكيف الهيكلي بعيدا عن أن يكون حتميا، هو برنامج خاص لفرض أعباء الأزمة الاقتصادية، القومية والعالمية، على أولئك الأكثر عجزا عن المقاومة، ولمعالجة الأزمة في الصناعة الأمريكية بحرمان بلدان أخرى من القدرة على التصنيع.

وهو لغة خاصة للاقتصاديين وللخبراء الحكوميين تهدف إلي عزل مشكلات بلدان محددة عن سياقها العالمي وإلى إخراس النقاش حول مسائل السلطة والتفاوت.

الحكم وإمكانية المحاسبة

لنعد إلى "برنامج الديمقراطية" الذي طرحته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإلى مخاطر "النجاح الخاطئ". فاحتراسا من نوع المقرطة "الخاطئ"، تقترح ورقة السياسة "تهذيبا مهما" لبرنامج جعل حكومات الشرق الأوسط أكثر قابلية للمحاسبة.إن ملايين الدولارات من اعتمادات الوكالة سوف تستخدم في دعم مزيد من إمكانية المحاسبة القانونية والإدارية، وتحت شروط خاصة فقط سوف تستخدم الاعتمادات لدعم مزيد من إمكانية المحاسبة العامة وبشكل محدد، فإن تقديم اعتمادات لهدف إمكانية المحاسبة العامة سوف يقتصر على "النشاطات التي من شأنها تعزيز لا تقويض "الإصلاحات الاقتصادية القصيرة الأجل التي تفرضها الولايات المتحدة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / واشنطون ١٩٩٢، ٤). على سبيل المثال، فإن الأموال، بشكل عام، لن تقدم لتطوير النقابات العمالية، لأن النقابات تنزع إلى معارضة سياسات الركود ونزع التصنيع التي تفرضها الولايات المتحدة. على أن بالإمكان استخدام أموال أمريكية استخداما انتقائيا لحث نقابات عمالية منفردة على دعم السياسة الاقتصادية الأمريكية.

وهكذا فأن الهدف الرئيسي لأموال "الحكم والديمقراطية" سوف يتمثل في تعزيز السلطات القانونية والإدارية للدولة، على أمل أن الحكم الأكثر كفاءة سوف يقلل الفساد داخل النظام ويحث الشعب على "الثقة" في حكامه، وسوف يؤدي هذا بدوره إلى تمكين الحكومة من أن تنفذ بشكل أكثر كفاءة البرنامج الاقتصادي المفروض من الولايات المتحدة. ولن يكون هناك دعم عام للديمقراطية وكما لاحظنا، فإن كلمة "الديمقراطية"، لا تظهر في أي مكان في بيان السياسة، اللهم إلا في العنوان. وبالمثل، فلا ذكر هناك لحقوق الإنسان. وتتحدث الورقة بدلا من ذلك، عن تشجيع إيمان بـ "المصلحة القومية"، ولا يرد ذكر للانتخابات أو للتمكين من إحداث تغيير للنظام، بل يدور الحديث بدلا من ذلك عن صون

"الاستقرار" وتنمية "الثقة العامة" في النظام القائم، ولا يرد ذكر للشعب أو لما هو شعبي إلا في الإشارات السلبية إلى "المقاومة الشعبية" للسياسة الأمريكية.

ولا يقتصر الأمر على أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ليست لديها نية في دعم المقرطة، فالواقع أنها تخطط للعمل ضدها. إن الدعم الأمريكي لمراكز الأبحاث المصرية والجماعات والمؤسسات السياسية غير الحكومية الأخرى سوف يكون انتقائيا، حيث لن يجري تقديمه إلا إلى الجماعات التي تساند السياسة الأمريكية وهذا التدخل المالي من جانب دولة أجنبية في السياسة الداخلية لبلدان أخرى ليس ديمقراطيا بأي معنى من المعاني. على العكس، إنه يمثل محاولة لاستخدام قوة وثروة الولايات المتحدة في تخريب المقرطة.

ولا يجبُ للمرء أن يدهش من استحالة الجمع بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمقرطة. ففي بلدان مثل مصر، حازت الوكالة (التي تعمل في تعاون وثيق مع صندوق النقد الدولي) على نفوذ يومي على توجيه السياسة، فهي تحدد الأهداف المالية وتشدد على قوانين يجب إدخالها وتحدد خطط الخصخصة لكل قطاع اقتصادي - وهو تدخل تشير إليه على نحو ملطف بأنه "حوار سياسي". إن الولايات المتحدة لن تسمح أبدا بهذا النوع من التدخل الأجنبي في شئونها. ولا يمكن لأية (دولة) ديمقراطية أن تسمح لبيروقراطيين غير منتجين ولا يمكن محاسبتهم، منتمين إلى هيئة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بأن يمارسوا مثل هذه السلطة على حياتها السياسية.

ويتزايد وضوح الطابع المعادي للديمقراطية والمميز لـ"مبادرة الديمقراطية" التي طرحتها الوكالة في السيطرة البيروقراطية المطلوبة لـ "مشروع الحكم والديمقراطية". إن المشاريع الإنمائية للوكالة عادة ما يجري تمويلها والإشراف عليها من جانب البعثة المحلية للوكالة في بلد محدد ويجري تنفيذها من جانب المكاتب المحلية للمؤسسات الاستشارية أو الهندسية الأمريكية الدولية. أما "مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية" فيبدو أنه جد خطر بحيث يصعب تركه في أيدي البعثات المحلية ولذا يتم تمويله وإدارته من واشنطون. ويتوجب على المؤسسة الاستشارية التي تنفذ المشروع أن تنشئ مكتبا قريبا من وزارة

الخارجية الأمريكية وأن تعمل تحت "الإشراف الدقيق" من جانب مدير مشروع الوكالة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واشنطون ١٩٩٢، صII). ويمكن للبعثات المحلية للوكالة أن تقترح مشاريعها الخاصة. بل يتعين عليها أن تتقدم بطلب إلى واشنطون للحصول على ما يصل إلى نسبة ٥٠ في المائة من أموال التمويل وسوف يتعين عليها معاودة طلب هذه الأموال كل ستة أشهر.

الديمقراطية والمجتمع المدني: ما هو خطأ في النظرية

تبرهن وثائق "مبادرة الديمقراطية التي طرحتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أن الحكومة الأمريكية تزيد إحباط تطور الديمقراطية في العالم العربي. وسبب ذلك واضح: إن هناك خوفا من أن تؤدي الديمقراطية إلى إضعاف النفوذ السياسي الأمريكي والقوة الاقتصادية الأمريكية في المنطقة. لكن هذا الخوف إنما يعبر عن تناقض أقدم وأعمق في الأشكال. الأمريكية والغربية الأخرى للديمقراطية فخلال السنوات المائتين الأخيرة كانت الطبقات الحاكمة في الغرب مضطرة إلى استحداث أشكال ديمقراطية لتوفير شرعية شعبية لحكمها، إلا أنها ناضلت من أجل تقييد درجة الديمقراطية. وقد فعلت ذلك بسبيلين: باستبعاد قطاعات معينة من السكان من المشاركة السياسية وباستبعاد أشكال معينة من أشكال السلطة من العملية السياسية.

والحال أن المحاولة الرامية إلى تقييد المشاركة الديمقراطية إنما تنعكس في تاريخ مصطلح "المجتمع المدني"، وهو مصطلح رائج في المناقشات المعاصرة حول الديمقراطية. إن كلمة "المدني " كانت تعني في الأصل "البرجوازي". وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان المجتمع المدني يشير إلى نوع جديد من أنواع المجال العام ظهر في ظل الرأسمالية الحديثة، هو مجال التبادل التجاري والجدل السياسي وبشكل شبه حصري كان المشاركون في هذا المجتمع الجديد ذكورا، وأوربيين ومتعلمين وأصحاب ممتلكات – البرجوازية. أما الطبقات العاملة والنساء وأولئك الذين لا سبيل أمامهم للحصول على تعليم

وغير البيض فلم يكونوا أعضاء في المجتمع المدني. وبينما كانت البرجوازية تستحدث المؤسسات الجديدة للديمقراطية الليبرالية، كانت هذه الجماعات الأخرى محرومة من حق المشاركة. ولما كانت تشكل غالبية عظمى من سكان بلدانها، فقد كان عليها أن تناضل ضد فكرة المجتمع المدني المقيدة حتى تتغلب على استبعادها السياسي. وفي معظم البلدان الغربية، خيضت هذه النضالات من أجل الحقوق الديمقراطية حتى قلب القرن العشرين. فحتى بعد أن نال العمال والنساء والسود والجماعات المستبعدة الأخرى حق التصويت وحقوقا سياسية شكلية أخرى، استمرت الحواجز الاجتماعية والسياسية غير الرسمية في تقييد إمكانية دخولهم إلى المجال العام.

إن المجتمع المدني لم يكن قط مجالا للتبادل الحر وللتنظيم الحر، بشكل مبسط، كما يوحي بذلك الاستخدام المعاصر للمصطلح. لقد كان بنية برجوازية لتقييد مدي وأثر الحقوق الديمقراطية. وقد كفل ألا تؤدي المقرطة إلى النجاح "الخاطئ".

والمجتمع المدني قيد النشاط السياسي بسبيل آخر. فالمجال العام الجديد قد تم خلقه من عدد من المؤسسات غير الحكومية: المدارس والجامعات، والصحف، والمؤسسات الثقافية، والكنيسة، والأندية السياسية والجمعيات الخيرية والاتحادات المهنية. وفي تطور المجتمعات الرأسمالية، أدت هذه المؤسسات إلى تمكين البرجوازية من التنظيم والتعبير عن نفسها سياسيا. لكنها لعبت أيضاً دورا انضباطياً، إذ مكنت البرجوازية من أن تمارس على الطبقات الاجتماعية الأخرى ذلك النوع من السلطة غير العنيفة والذي يسميه أنطونيو جرامشي بالهيمنة. فسلطة الدولة، خاصة على شكل قوات الشرطة والنظام القضائي والسجون والجيش، غالبا ما تكون جد فجة ومرئية وعنيفة بحيث تصعب ممارسة السيطرة اليومية على الطبقات التابعة المرؤوسة. أما المدارس والمؤسسات الثقافية والمرجعيات الدينية والصحف فهي توفر أشكالا من السلطة أكثر تهذيبا، تميل مناهجها الطوعية، أو على الأقل غير العنيفة، إلى حجب هدفها السياسي. وبتحويل ممارسة السلطة من الدولة إلى

مؤسسات المجتمع المدني هذه، جري إبعاد السلطة عن الجدل السياسي والاحتجاج السياسي. لقد أصبحت جزءا من البنية القومية للحياة الاجتماعية غير المطروحة للتساؤل.

والحال أن تاريخ المجتمع المدني كنظام لاستبعاد طبقات شعبية معينة وأنواع سلطة معينة من السياسة قد أصبح عرضه للنسيان عند استخدام المصطلح اليوم. وهو مصطلح لا يكف عن الظهور في كل مكان في التحليل السياسي الحالي في كل من العالم العربي والولايات المتحدة وقد تبنت معاهد ومراكز أبحاث سياسية هذا المصطلح، وتشكلت مجموعات بحث في جامعة هارفارد وجامعة نيويورك لدراسة تطبيقه في الشرق الأوسط. واتخذه مركز أبحاث في القاهرة عنوانا لنشرته، وتكاثرت المؤتمرات والندوات والكتب حول الموضوع (انظر مثلا مركز ابن خلدون، ١٩٩٢، ومركز البحوث العربية، ١٩٩٢ ومركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). على أنه بالرغم من أن المعنى الأصلي، التقييدي، لمفهوم المجتمع المدني، قد أصبح نسيا منسيا، فإن هذا المعنى ما يزال مهما لفهم رواج وشعبية المفهوم.

من الثقافة المدنية إلى النظام السياسي

يمكن إرجاع الشعبية الحالية للمصطلح إلى الخمسينيات من هذا القرن. فعندما حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها القوة الإمبريالية الأبرز، بدأ العلماء السياسيون الأمريكيون في تولي دور المستشرقين الأوروبيين وفي التحول إلى خبراء بشأن العالم العربي والمناطق الأخرى غير الأوروبية. وكان العلماء السياسيون في الماضي قد درسوا الدولة والقانون الدستوري. لكن هذا المحور، كما أوضح في الفصل الثاني من هذا الكتاب، كان جد ضيق بالنسبة لفهم سياسة أوروبا والعالم الثالث بعد الحرب. ولما كانوا يشعرون بالقلق تجاه نمو النضالات المعادية للاستعمار ونمو الحركات القومية، فقد هجر العلماء السياسيون الدراسة الضيقة للدولة ووسعوا تركيزهم ليشمل النظر إلى الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والأنماط القومية للولاء وللإيمان السياسيين، بل والعادات الاجتماعية والأساليب الأعم للتربية والمميزة لمجتمع معين .

وكان أحد أوسع الكتب نفوذا في االعلم السياسي الأمريكي بعد الحرب هو كتاب جابرييل آلموند وسيدني فيربا، الصادر في عام ١٩٦١ تحت عنوان "الثقافة المدنية". وقد زعم هذا الكتاب أنه يصف العادات السيكولوجية والاجتماعية الأساسية التي تميز الثقافة السياسية لبريطانيا ولأمريكا عن الثقافة السياسية للأمم الأخرى. وقد جرى الزعم بأن هذه العادات هي مصدر السلطة المستقرة البرجوازية، للديمقراطية الأنجلو - أمريكية. وبإجراء تحليل علمي لهذه العادات، كان المؤلفان يأملان في التمكن من تقديم وصفة من أجل التطور الثقافي لأمم العالم الثالث ومن ثم خلق نسخ من المجتمع السياسي الأنجلو-أمريكي في كل مكان من العالم.

وقد وصف الكتاب ثقافة بريطانيا وأمريكا بأنها ثقافة تشجع المبادرة الفردية والحرية الفردية، لكنها ترسخ ذلك باحترام ملحوظ وبمراعاة ملحوظة للسلطة. ومراعاة السلطة تضع قيودا على درجة المشاركة السياسية المقيدة بمراعاة السلطة هو ما وصفه

المؤلفان بـــ "الثقافة المدنية". ويعبر الاسم عن دين تجاه المفهوم الأقدم، مفهوم المجتمع المدني. وهو يعيد إنتاج الحرص نفسه في تقييد نطاق المشاركة في العملية السياسية.

والحال أن الاهتمام الأمريكي بمسألة المجتمع المدني، أو الثقافة المدنية، قد اختفى في أواخر الستينيات ولم يعاود الظهور على مدار عشرين سنة، فبحلول أواخر الستينيات كان العلماء السياسيون الأمريكيون قد كفوا عن الاهتمام بكيفية خلق ثقافة الديمقراطية المحدودة، البرجوازية، في العالم الثالث. وبينما كانت الحكومة الأمريكية تواجه الهزيمة في فيتنام والاحتجاج الشعبي في الداخل، أصبح علماء كثيرون أكثر اهتماما بمسألة تأمين سلطة الدولة واستقلالها عن الضغوط الشعبية. وعمل صمويل هنتنجتون، وهو أحد أوسع العلماء السياسيين الأمريكيين نفوذا في تلك الفترة ومستشار للبيت الأبيض خلال الحرب الفيتنامية وإدارة كارتر، إنما يوضح التحول من مسائل الثقافة السياسية إلى مسألة الدولة. وفي عام ١٩٦٨، نشر كتاب "**النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**"، والذي حذر فيه من خطر تزايد المشاركة السياسية في الأمم الغربية. وقد ذهب إلى أن المشكلة التي تواجهها هذه الأمم ليست هي تنمية العادات الثقافية للمشاركة السياسية، مثلما قال المنظرون السابقون للتحديث، بل هي احتواء وتقييد هذه المشاركة عن طريق بناء مؤسسات دولة قوية سعيا إلى "تحقيق أبعد مدى للسلطة وللمرجعية" (هنتنجتون ١٩٦٨، ص ٧). وبعد ذلك بسنوات قليلة طور حجة مماثلة بشأن الولايات المتحدة (هنتنجتون ١٩٧٥). فالاحتجاجات الشعبية ضد الحرب الفيتنامية ودور الصحافة في فضيحة وترجيت تشير إلى أن أمريكا تعاني من إفراط في الديمقراطية، حسب زعمه. وقد رأى أن البلد يواجه أزمة "قدرة على الحكم". وذهب إلى وجوب اتخاذ تدابير لتعزيز سلطة الدولة وزيادة نفوذ النخبة التكنوقراطية وإحباط تنظيم جماعات ضغط شعبية وحركات اجتماعية.

استقلالية الدولة

منذ أواسط السبعينيات، نمت مجموعة كبيرة من الكتابات في الولايات المتحدة حول نظرية الدولة. وكان الدافع وراء جانب كبير من هذا العمل هو الانحدار المرصود في

الهيمنة الأمريكية والذي ترمز إليه أحداث كهزيمة الولايات المتحدة على يد فيتنام وصعود الأوبك والأزمة الاقتصادية العالمية بعد عام ١٩٧٣ والقوة الاقتصادية المتزايدة لأوروبا الغربية ولشرقي آسيا. ولم تكن كل هذه الكتابات سياسية بشكل سافر كعمل هنتجتون. لكل المنظرين الأمريكيين الجدد للدولة قد شددوا على سمة مميزة لسلطة الدولة: إن سلطة الدولة لا هي تعبير عن إرادة الشعب، كما بزعم المنظرون الليبراليون، ولا هي أداه للطبقة الحاكمة، بل هي سلطة مستقلة تتميز بالاستقلال عن القوى الاجتماعية. وكما أوضح في الفصل الثاني، فإن البراهين المقدمة على استقلالية الدولة جد ضعيفة. إنها فكرة تنبثق من الأسلوب الذي يجري به تعريف الدولة ودراستها وهي عرضة لأن يفندها البرهان التاريخي الخاص بالتطور الفعلي للدولة الأمريكية وللدولة البريطانية أو لدول أخرى.

وقد حدث تحول مماثل من دراسات الثقافة السياسية إلى دراسة الدولة في الدراسات الأمريكية للعالم العربي. وعمل جون ووتربيري، الخبير الأمريكي البارز في السياسة المصرية المعاصرة، يوضح هذا التغير. فأبحاث ووتر بيري في الستينيات وأوائل السبعينيات، والتي تناولت المغرب الأقصى، قد درست مسلك النخبة الحاكمة للبلد من زاوية أنماط تلاحم وتصدع الجماعات التي يقال إنها مميزة للثقافة المغربية. وفي أواخر السبعينيات، والثمانينيات، عندما عاد ووتربيري إلى دراسة مصر، هجر دراسة الأنماط الثقافية في المجتمع وركز على الدولة (ووتربيري ١٩٨٣). ويمكن العثور على هذا الاهتمام نفسه بالنظام الحاكم في عمل هينبوش (١٩٨٥) وسبرنجبورج (١٩٨٩) ومعظم الكتابات الأخرى من الثمانينيات حول السياسة المصرية.

وشأنهم في ذلك شأن باحثي مناطق أخرى، فإن أولئك الذين يكتبون عن مصر والعالم العربي قد شددوا هم أيضا على استقلالية الدولة. ففي كتاب "مصر عبد الناصر والسادات" (١٩٨٣)، على سبيل المثال، يذهب ووتربيري إلى أن الدولة الناصرية كانت كيانا مستقلاً، يتمتع بالاستقلال عن كل من الطبقات الاجتماعية المحلية والقوى السياسية الخارجية. وإذا كانت الدولة قد فشلت في تحقيق نمو اقتصادي قادر على دعم نفسه بنفسه

فإن ذلك لا يرجع إلى المعارضة الداخلية أو إلى الكوابح الدولية بل يرجع إلى افتقار الدولة إلى الإرادة السياسية. فعبد الناصر ورفاقه في القيادة لم تكن لديهم إرادة فرض تضحيات مالية على السكان من شأنها توفير المدخرات المطلوبة للاستثمار في التنمية الاقتصادية. وهذه الصورة المرسومة للدولة الناصرية كقوة مستقلة سياسيا، لا يكبحها غير افتقارها الخاص إلى العزم، هي صورة جد تبسيطية. فهي تتجاهل مجموعة متنوعة من القوى الاجتماعية -تشمل كبار ملاك زراعيين والعسكريين وبرجوازية الدولة الوليدة، كما تشمل اليسار والقوى الشعبية- التي اخترقت قواها الدولة في أوقات مختلفة وشكلت صوغ وتنفيذ السياسة. كما أنها تتجاهل التهديد الذي تمثله إسرائيل والصراعات الإقليمية الأخرى مثلما تتجاهل البنية المتغيرة للقوي الدولية وللاقتصاد الرأسمالي العالمي والتي كان على النظام أن يعمل ضمن إطارها.

وبالرغم من هذه العيوب، فإن دعوى ووتربيري حول الطبيعة المستقلة للدولة المصرية قد أصبحت النظرة الأرثونكسية بين الباحثين الأمريكيين. وفيما بعد، نجد أن آلان ريتشارد وجون ووتربيري قد مدا الدعوى نفسها لتشمل المنطقة كلها في كتابهما "اقتصاد سياسي للشرق الأوسط" (١٩٩٠)، وهو كتاب أصبح نص العلم السياسي الأمريكي المرجعي حول الموضوع. فكل دولة في الشرق الأوسط يجب النظر إليها على أنها مجموعة مستقلة من الأفراد، المنهمكين في سعي لإنجاز النمو الاقتصادي "في الوقت الذي يحاولون فيه صون النظام السياسي وبناء مؤسسة عسكرية يعتد بها"(ص ٦). وهما ينفيان النظرة التي تذهب إلى أن أية قوى اجتماعية في المجتمع قوية بما يكفي لاستخدام الدولة أو للتأثير عليها. فأفضل نظرة إلى جهاز الدولة هي أنه أداة لكوادره الكبار، الذين هم في معظم الحالات "مجموعة مستقلة من الفاعلين" (ص ٢-٦، ٣٥-٣٨). وجدية سعيهم وسلامة أفكارهم الاقتصادية تكفيان لتفسير درجة نجاح أو فشل كل دولة.

وفي أواخر الثمانينيات، بعد عقدين من الإهمال، عاد العلماء السياسيون إلى مسألة المجتمع المدني والمقرطة. وقد حفزت اهتمامهم الجديد تغيرات آخذة في الحدوث في مناطق كأوروبا الشرقية والاهتمام الجديد الذي أبدته هيئات كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. والحال أن معظم العلماء قد بدءوا من الموقف الذي وصفناه للتو معتبرين الدولة كيانا مستقلا يتمتع بالاستقلال عن المجتمع. وقد صاغ هذا النهج الأسلوب الذي فهموا به المجتمع المدني. لقد جرى النظر إلى الدولة والمجتمع المدني على أنهما شيئان منفصلان ويبدوان متعارضين على نحو طبيعي أحدهما عن الآخر. ولذا فإن أي توسع لسلطة الدولة سوف يستتبع اختزالا في سلطة المجتمع، وأية زيادة في قوة المجتمع المدني أو القطاع الخاص سوف تستتبع اختزالا في سلطة الدولة.

وفي عام ١٩٨٨، عقد مؤتمر واسع للعلماء السياسيين المتخصصين في شئون الشرق الأوسط في اكس-آن- بروفانس، فرنسا، نظمه مركز بحوث العلوم الاجتماعية (منظمة غير حكومية مقرها نيويورك تدعم البحث في مجال العلوم الاجتماعية). والحال أن عنوان المؤتمر، "دول متراجعة / مجتمعات مدنية متوسعة"، قد عكس هذه النظرة السائدة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع (انظر ميتشل ١٩٩٢). إذ يجري النظر إلى كل منهما على أنه يحتل مجالا منفصلا ويتوسع أو ينكمش على حساب أو لحساب الآخر. وعن طريق تنمية مؤسسات المجتمع المدني -الاتحادات المهنية، النقابات، الجمعيات الطوعية، الهيئات التعليمية والثقافية، الجمعيات الأخوية الدينية والصحف ووسائل الإعلام غير الحكومية - سوف يكون بالإمكان اختزال سلطة الدولة وإخضاعها تدريجيا للرقابة الديمقراطية وكما أوضح أدناه، فإن هذا النهج لا يبالغ فقط في تقدير استقلالية الدولة بل يستند أيضاً إلى مفهوم جد مبسط عن ماهية الدول والمجتمعات.

الديمقراطية والإسلام

شاطر العلماء السياسيون الأمريكيون الذين يكتبون عن المقرطة في الشرق الأوسط باحثي مناطق أخرى النظرة العامة نفسها عن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة. لكن

بعض الباحثين أيضاً، انتهوا إلى الاعتقاد بأن الشرق الأوسط يمثل استثناء للحجة العامة حول المجتمع المدني : فالمجتمع المدني، على النحو الذي يعرفونه به، قد لا يظهر في الشرق الأوسط.

لقد بدا أن موجة مقرطة تجتاح العالم بين منتصف السبعينيات وأوائل التسعينيات حيث ظهرت في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية ومست أجزاء من شرق وجنوب شرقي آسيا وإفريقيا، واجتاحت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. وقد بدا أن الموجه أهملت الشرق الأوسط. وهذا الاستثناء الظاهر نادراً ما يجري تفسيره من زاوية الثروة النفطية أو المسألة الفلسطينية أو حجم الدعم الأمريكي للأوتوقراطيات المحلية أو سباق التسلح الإقليمي أو عوامل أخرى تؤدي معا إلى إعطاء العالم العربي وضعا فريدا في الاقتصاد السياسي العالمي. وبدلا من ذلك، بدأ متزايد من الكتاب الأمريكيين في تفسير الاستثناء من زاوية عامل وحيد: الإسلام.

والحال أن النظرة الأمريكية حول صعوبة مقرطة الشرق الأوسط إنما تعتمد على نظرة استشراقية جديدة للإسلام، خاصة عمل مستشرقين إنجليز كإرنست جيلنر وباتريشيا كرون ومايكل كوك (سادوفسكي ١٩٩٣). فهؤلاء الكتاب يصورون العالم العربي بلغة غياب تاريخي. فهم يذهبون إلى أن التاريخ العربي يتميز بغياب علاقة مستقرة بين الدولة والمجتمع - وهو غياب يتحمل الإسلام المسئولية عنه. وفي مقدمة لتاريخ الدولة العثمانية، مثلا، يصف مايكل كوك (١٩٧٦) "مدى السرعة التي يمكن أن تنبثق بها الفوضى" في نظام سياسي تعتبر فيه العلاقة بين الدولة والمجتمع "غير مستقرة بشكل ملحوظ". وهو يرجع هذه الفوضي المزعومة وهذا الانعدام المزعوم للاستقرار إلى "الغياب النسبي" لهياكل قادرة على ملء "الفضاء الاجتماعي والسياسي الموجود بين الدولة ورعاياها" (ص ص ٧-٨). هو يزعم أن الإسلام كان يملأ هذا الفضاء في حقب سابقة، لكن "التراث الإسلامي، لأسباب ناشئة عن تاريخ تكوينه، كان غير ملائم لإضفاء الشرعية

على الحكومة المستقرة، البيروقراطية، لدولة إقليمية" (ص ٤). ولا تجري الإشارة إلى بحث تاريخي لتأييد هذه التعميمات الواسعة. بل إن الحجج جد مندفعة وتتسب قوة تاريخية كبري لتجريدات كـــــ "الإسلام" بحيث أن من الأرجح إلا يتم إثباتها أبدا.

ويمكننا توضيح التأثير الأوسع لهذه الدراسات الاستشراقية الجديدة عن طريق النظر إلى عمل نموذجي من الأدبيات الأمريكية الحالية حول الدولة والمجتمع المدني، نشر في سلسلة كتب شعبية حول "مفاهيم في الفكر الاجتماعي" وعنوانه ببساطة هو "الدولة" (هول وآيكنبيري ١٩٨٩). ويحاول الكتاب شرح السبب في أن مجتمعا مدنيا مستقلا، قويا، ومن ثم الديمقراطية الرأسمالية، قد تطورا في الغرب وليس في "الشرق". والإجابة التي يقدمها تعتمد على دور الدولة وعلى التمييز (اقتفاء لأثر مان ١٩٨٤) بين نوعين من سلطة الدولة: الاستبدادي والبنيوي التحتي.

ويزعم الكاتبان أن قوة الكنيسة والمدن وجماعات اجتماعية مستقلة أخرى، في الغرب، قد منعت الدول من تطوير سلطات استبدادية. وفي الوقت نفسه فإن اعتماد الدولة على هذه الجماعات وتنافسها العسكري الطويل مع دول مجاورة قد أرغمها على التفاعل بشكل وثيق مع المجتمع، والتغلغل فيه وتقديم خدمات وتنظيم بنيتها التحتية القوية للدولة هي التي أدت إلى تنظيم مجتمعات مدنية قوية في الغرب.

أما الشرق، الذي يقسمه الكاتبان بشكل فج إلى مجرد ثلاث مناطق حضارية هي الصين والهند و"الإسلام" فقد كان عاجزا عن تطوير مجتمع مدني لأنه فشل في تطوير دول ذات سلطة بنيوية تحتية قوية. وتتباين أسباب هذا الفشل إلا أنه في المنطقة المسماة بالإسلام، فإن السبب الذي يجري تقديمه هو – الإسلام. إذ يزعم الكاتبان أنه في الإسلام الكلاسيكي، مالت الحكومة إلى أن تكون غير مستقرة إلى حد بعيد، ويجري تزويدنا بأي برهان تاريخي على هذا الزعم المندفع إلا أنه يتم إخبارنا بسببه، والذي يكمن في ذهنية الحكام العرب، فالعرب، حتى عندما حكموا إمبراطوريات، قد ظلوا من حيث الجوهر قبليين "تواقين لبساطة ولمساواتية تلك الحياة القبلية التي كانت مميزة لزمن التاريخ الإسلامي الأول

... والذي لم يكن فيه مجال كبير لضرورات السلطة. إن الإسلام الرئيسي بعبارة أخرى، قد أصبح عديم الحماس لممارسة السلطة" (ص ٣١). ويبدو أن العرب قد حافظوا على هذا التوق على مدار قرون، حتى عندما أصبحوا فرسا أو أتراكا! على أنه بالرغم من أنهم قد عزفوا عن حب السلطة فقد كانوا مضطرين إلى مواصلة استخدامها. والحال أن حكمهم الكاره للحكم كان لابد من أن تكون "جذوره في المجتمع جد ضعيفة"، ولذا فقد اعتمدت سلطتهم بالدرجة الأولي على العنف والقوة العسكرية. وهكذا فإن الدولة الإسلامية كانت "عابرة ونهاية" ولم تتعاون مع المجتمع أو تنظمه (ص ٣٤). والنتيجة خلافا لأوربا، أنه لم يظهر مجتمع مدني مستقل، قوي.

والحال أن كاتبي "الدولة"، جون هول وجون آيكنبيري، لا يقدمان أي برهان تاريخي لدعم زعمهما، وذلك لسبب بسيط هو أن زعمهما غير تاريخي وثروة التفاصيل التاريخية التي من شأنها دحض نظريتهما لا مجال لها، لأنها نظرية قائمة على نسب جوهر لا يتغير، غير تاريخي، للإسلام وللعرب. فالعرب بشكل أساسي وغير قابل للتبدل قبليون وقد عبر دينهم عن هذه الذهنية ووجوه الضعف الذهنية ووجوه والثقافية هذه هي التي قررت سياستهم على مدار قرون. وإذا كانت المجتمعات العربية اليوم قد فشلت في تطوير الديمقراطية، فإن الأسباب الأساسية للفشل إنما تكمن في التراث الثقافي للإسلام.

وهذا النوع من النقاش حول العالم العربي والإسلام اصبح رائجا بشكل متزايد في الكتابات الأمريكية المعاصرة (انظر سادوفسكي ١٩٩٣). وعلى سبيل المثال، فإن عالمين سياسيين محافظين، هما ماكس سنجر وآرون ويلدافسكي (١٩٩٣، ٥٤) يذهبان إلى أنه بعد انهيار الشيوعية السوفيتية والأوروبية الشرقية فإن الإسلام يمثل "المصدر الدولي الرئيسي الوحيد لشرعية الحكم السلطوي". وقد تطور هذا النوع من النظر إلى كتابات عن "صدام الحضارات". وهذا التعبير سكه المستشرق برنارد لويس (١٩٩٠، ٦٠، أورده نقلا عنه هنتنجتون ١٩٩٣، ٣٢)، في مقال كتب عقب الغزو العراقي للكويت يشرح أسباب ما

يسميه بـــ "الغضب الإسلامي". فقد قال لويس: "إننا نواجه مزاجا وحركة يتجاوزان بكثير مستوي المسائل والسياسات والحكومات التي تتبعها، وهذا ليس أقل من صدام حضارات - رد الفعل الذي ربما كان غير عقلاني وإن كان من المؤكد أنه تاريخي والذي يبديه منافس قديم ضد تراثنا اليهودي - المسيحي وحاضرنا العلماني والتوسع العالمي لكليهما".

وقد أسهب صمويل هنتنجتون (١٩٩٣) في شرح هذه الفكرة، محذرا من أن "صدام الحضارات" يحل الآن محل التباينات الاقتصادية والسياسية بوصفه المصدر الأساسي للنزاع العالمي. والحجة ساذجة ولا يبدو أن هنتنجتون نفسه يصدقها. ففي وصفه لـــــ "الغرب في مواجهة الباقين"، يذهب إلى أن السبب الأول في عداء الباقين للغرب هو واقع أن الغرب بسيطرته على الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومؤسسات مماثلة "إنما يستخدم المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بأساليب من شأنها صون الهيمنة الغربية" (ص ٤٠). ويصبح المقصد الحقيقي للمقال واضحا في النهاية، عندما يحدد هنتنجتون قائمة بمجموعة من البلدان في الشرق الأوسط وشرقي آسيا ليست خاضعة خضوعا تاما للهيمنة الأمريكية -الصين وكوريا الشمالية وباكستان وإيران والعراق وليبيا والجزائر- وقد تطور "قد رأت عسكرية مضادة للغرب" (٤٧). وهو ينتهي بدعوة الغرب إلى صون قوته العسكرية للتعامل مع هذا "التهديد" (٤٩).

على أن هذه الدعوة السافرة نوعا ما إلى زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي تلبس الآن ملبسا استشراقيا جديدا. ويزعم هنتجتون أن بالإمكان تقسيم العالم إلى سبع أو ثماني "حضارات رئيسية" -الغربية والكونفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية- الأرثونكسية والأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية- (٢٥). وهذه التراكيب الذهنية لا تتطابق مع التعقيدات الحالية للسياسة العالمية وسرعان ما يناقض هنتجتون نفسه. فهو يقول "إن العرب .... ليسوا جزءا من أي كيان ثقافي أوسع .إنهم يشكلون حضارة". على أن الحضارة تسمي بـــ"الإسلام" وغالبية المسلمين ليسوا عربا. ومرة أخرى، لا يساق دليل فعلى لدعم هذا الاستخدام الواسع لمقولات كـــ"الإسلام" في تفسير العمل السياسي. على أن

هنتنجتون يدعم حجته بالاستشهاد بسفر الحوالي، عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة أم القري، مكة، الذي قال عن حرب الخليج "إنها (حرب) الغرب ضد الإسلام" (٣٥). ومن المثير أن نلحظ كيف أن المؤسسة السياسية الاستشراقية الجديدة المحافظة في الولايات المتحدة والمؤسسة التقليدية الجديدة في مكان كالعربية السعودية متفقتان الواحدة مع الأخرى.

ولنقد هذه الآراء عن الإسلام والمجتمع المدني لا يجب للمرء أن يزعم، على العكس من ذلك، أن الإسلام هو دائما بحكم طبيعته ديمقراطي. فمثل هذا الزعم سوف يكون هو الآخر غير تاريخي. والمبادئ السياسية لمختلف الجماعات والمؤسسات التي تصف نفسها بأنها إسلامية تتباين تباينا واسعا. بل عن المسألة المهمة في دراسة سياسة الإسلام ليست هي البدء من افتراض أن الإسلام، كقوة اجتماعية هو شئ منفصل عن الدولة. وسوف يتعين على تحليل للدين في السياسة المصرية المعاصرة أن يدرس التاريخ الطويل لاستخدام الدين من جانب الدولة كمصدر للانضباط الاجتماعي وللشرعية السياسية ثم استكشاف كيف أن هذه الأشكال الانضباطية والايديولوجية قد تخطت دائما سيطرة الدولة – قد أنتجت دائما أشكال سلطة لا يمكن للدولة نفسها السيطرة عليها. وفي الوقت نفسه، فإن أشكال الإسلام المعارضة ليست معارضة تماما البتة للدولة، بل تمثل دائما أنساق انضباط تؤدي من نواح عديدة إلى إعادة إنتاج وتوسيع بنية السلطة السياسية.

ماضي الديمقراطية الاستعماري

إن الكتابة الجديدة حول المجتمع المدني والديمقراطية في الشرق الأوسط تستعير سمة أخرى من الاستشراق. ففي تساؤلها عما إذا كان الإسلام يشكل عقبة أمام ظهور ديمقراطية غربية الأسلوب في الأغرب، تعيد هذه الكتابة خلق التمييز الجامد بين الغرب والأغرب. ومثل هذا النهج يتجاهل واقع أن الحداثة الرأسمالية، بما في ذلك الديمقراطية الغربية، لم تكن شيئا حدث للغرب وحده. فمنذ البداية، كانت الحداثة ظاهرة عالمية. وقد

تطورت، ليس كظاهرة معزولة في أوروبا الشمالية وأمريكا الشمالية، بل كعلاقة خاصة بين الغرب وبقية العالم.

وتترتب على الطابع العالمي للحداثة نتيجتان بالنسبة لفهمنا كيف أن الديمقراطية قد ظهرت في بعض الأماكن وليس في أماكن أخرى. أولا، مادامت الحداثة ظاهرة عالمية فهي لا يمكنها الظهور إلا مرة واحدة. وفي ظل ظروف مختلفة، كان من المحتمل للنظام الرأسمالي العالمي أن ينبثق في وقت أسبق أو أكثر تأخرا بـ"غرب" و"لا غرب" آخرين ومن ثم بنمط آخر للنظم الديمقراطية وغير الديمقراطية. إلا أنه لأنه قد أنبثق كنظام استعماري حول العالم برمته، فإنه بمجرد انبثاقه ما كان يمكن له أن ينبثق بشكل مستقل في مكان آخر. ومعظم النقاش حول "فشل" الحداثة الرأسمالية والديمقراطية الرأسمالية في الظهور في أجزاء أخري من العالم، بما في ذلك الكتاب الصادر حول "الدولة"، إنما يتجاهل ذلك.

ثانيا، إن الحداثة -بما في ذلك الديمقراطية البرجوازية الحديثة- قد أنتجت في خارج كما في داخل شبه الجزيرة الصغير ذلك من القارة الأوروبية الآسيوية والذي أصبح يعرف بالغرب. فالحداثة الرأسمالية ظاهرة أنتجت ليس فقط في ضياع أوروبا الشمالية ومدنها الصناعية، بل أيضا في استعمار أمريكا الشمالية والجنوبية، ونهب الهند وأفريقيا، واستغلال مصر وبلاد شرقي البحر المتوسط لقد خلقت الديمقراطيات البرجوازية من الاستعمار: ففي المستعمرات خلقت البرجوازيات الغربية ثروتها وطورت أساليبها في السيطرة السياسية وصدرت كمستوطنين ملايين الأوروبيين الذين أزاحهم التطور الرأسمالي. والعلماء السياسيون في الولايات المتحدة الذين يناقشون المقرطة والحاجة إلى المجتمع المدني يتجاهلون واقع أن الاغرب هو الذي أتاح إمكانية ظهور برجوازية، ومن ثم مجتمع مدني، في الغرب. والواقع أنهم في مناقشتهم لإمكانية المجتمع المدني في الشرق الأوسط وإمكانية الديمقراطية برجوازية الطراز، إنما يتجاهلون مسألة قيام برجوازية أصلا، أو يشيرون إلى ضعف البرجوازية في العالم العربي لكنهم، في حجاج ينتهي إلى من حيث

يبدأ وغير تايخي، يردون الضعف إلى السلطة الكلية للدولة والتي لا تدع للبرجوازية مجال لتكوين فضائها السياسي الخاص.

نـــهـج بــديــل

تقدم فصول هذا الكتاب نهجا بديلا لتناول مسائل الديمقراطية والمجتمع المدني والدولة. وكما رأينا، فإن مبادرة الديمقراطية التي طرحتها الحكومة الأمريكية، إنما تقوم على مجموعة من الأفكار حول المجتمع المدني والدولة مستمدة من خطاب أقدم وأوسع في العلم السياسي الغربي. وتظهر التشابهات جزئيا لأن بعض الباحثين الذين يكتبون مراجع علوم سياسية يعملون أيضا كمستشارين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولكن أيضا لأن صانعي السياسة والباحثين يتقاسمون أسلوبا مشتركا في التفكير حول الطبيعة الأساسية للدولة والاقتصاد والسلطة السياسية. وهذه الأفكار الأساسبة هي ما يهدف هذا الكتاب إلى إثارت التساؤلات حولها.

فالفصل الثاني من الكتاب "عودة الدولة"، يقدم مفهوما مختلفا للعلاقة بين الدولة والمجتمع. ويبدأ الفصل بتوضيح أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني هو تمييز يصعب جدا تحديده. والخط الذي يفصل بينهما مراوغ ونفاذ ومتحول. وعندما بدأ العلماء السياسيون الأمريكيون الكتابة عن استقلالية الدولة خلال الثمانينيات، كانوا عاجزين عن توضيح ما يميزها عن المجتمع. وقد تجنبوا المشكلة بتضييق مفهوم الدولة لكي يشير فقط إلى عملية "صنع القرار" من جانب كبار مسئولي الحكومة – كما في كتابات آلان ريتشاردز وجون ووتربيري المشار إليها أعلاه.

ونهجي تجاه هذه المشكلة ليس هو تجنبها بإدخال تعريفات أضيق، بل استكشاف غموض حدود الدولة باعتباره مفتاحا لفهم طبيعة الدولة. وأنا أوضح كيف أن حدود الدولة / المجتمع يجب النظر إليها ليس كحواف لشيئين منفصلين بل كتمايزات مبنية داخليا، كوجه لعلاقات سلطة أكثر تعقيدا. والحال أن انبثاق هذه الحدود المراوغة يمكن إرجاعه تاريخيا إلى تجديدات العصر الحديث العملية والتي تؤدي عن طريقها مناهج التنظيم والسيطرة الباطنة في العمليات الاجتماعية التي تحكمها إلى خلق وقع بنية دولة خارجية بالنسبة لتلك

العمليات وهذا الفصل يمد إلى مسألة الدولة تحليلا نظريا للحداثة، كنت قد طورته قبل ذلك، في دراستي عن الحداثة والاستعمار في مصر القرن التاسع عشر (ميتشل ١٩٨٨، ١٩٩٢).

وقد نشرت صيغة أولى من الفصل الثاني بالإنجليزية في مجلة "أمريكان بوليتيكال ساينس ريفيو". وترتب عليها مناقشة حيوية وفيما بعد نشرت المجلة انتقادات لمقالي من جانب بيرتل أولمان، وهو باحث أمريكي معروف ماركسي الفكر، وباحثين آخرين، هما جون بيندكس وبارتوليميو سبارو. ويرد ردي على هذه الانتقادات هنا بوصفه الفصل الثالث من هذا الكتاب.

والحال أن بيندكس وسبارو قد اعتمدا على أفكار ماكس فيبر، المنظر الاجتماعي الألماني الواسع التأثير أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويقدم عمل فيبر الأساس النظري لمعظم العلوم السياسية الأمريكية بعد الحرب. ويوضح ردي على بيندكس وسبارو السبب في أنني لا أعتقد أن فيبر يقدم نظرية كافية لفهم طبيعة الدولة الحديثة. أما أولمان فقد قدم نقداً ماركسيا أرثوذكسيا لنهجي، ذاهبا إلى أن الدولة خرافة (ما يسميه ماركس - المجتمع الوهمي) تخفي السلطة الفعلية للطبقة الحاكمة. وقد اقترح وجوب قصر الدولة على ثلاثة مستويات مختلفة للتحليل، تغطي الآلاف الخمسة أو العشرة الأخيرة من سنين التاريخ البشري. ومن شأن المستوى الأول والأكثر عمومية أن يميز المجتمعات ذات الدول عن المجتمعات التي لا دول لها، ومن شأن المستوى الثاني أن يميز الدول الرأسمالية، في السنوات الخمسمائة الأخيرة أو نحو ذلك، عن الدول قبل الرأسمالية، ومن شأن المستوي الثالث فحص الأشكال المحددة للدولة في رأسمالية القرن العشرين.

والحال أنني في ردي أؤكد على أهمية ربط أشكال الدولة بمسألتي تراكم رأس المال والطبقات. لكنني أذهب إلى أن التمييز بين الواقع والوهم هو مفهوم غير كاف لفهم العلاقة بين القوى الاجتماعية والدولة. فالدولة، بالرغم من كونها مراوغة، ليست محض وهم. ثم أن النظرية الماركسية التقليدية لا تقدم تفسيرا يوضح كيف يمكن لجماعة جد

صغيرة كالطبقة الحاكمة أن تسيطر على ما يبدو على جهاز بهذه الدرجة من الضخامة وانعدام التحدد كالدولة الحديثة. إن الباحثين من أمثال أولمان، في حديثهم عن هذه السيطرة، إنما يميلون إلى المبالغة في تقدير فعاليتها وإلي تصوير الرأسمالية نفسها على أنها نظام وظيفي، متماسك، لا تعد الانتكاسات والتشوشات فيه غير ظواهر مؤقتة واستثنائية. وهكذا يجري تصور الرأسمالية ضمن مجازاتها هي، كجهاز تام وموحد طاقاته منظمة ومنطقه يعمل دون خلل. وأنا أذهب إلى أننا بحاجة إلى تصور الرأسمالية بشكل مختلف، وذلك بالتركيز على تمزقاتها وتصدعاتها، والنظر إلى الدولة ليس على أنها أداة لفاعليتها بل على أنها تماسك مؤقت وغير مؤكد يجري ابتداعه بشكل ما. وهذا النوع من التناول للرأسمالية وللدولة، والذي أقترحه في ختام الفصل الثالث، بحاجة إلى أن يبدأ بذلك النوع من التحليل التفصيلي، المصغر المستوى، لممارسات الدولة والذي أعرضه في الفصل الثاني وكنت قد طورته بشكل أوسع في كتاب "استعمار مصر".

وإلى جانب الدولة والمجتمع المدني، هناك مفهوم آخر يلعب دورا محوريا يلعب دورا محوريا في المناقشات المعاصرة للإصلاح السياسي والمقرطة هو الاقتصاد. وكما رأينا، فإن "مشروع الديمقراطية" الذي تتبناه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لم يكن القصد منه إدخال الديمقراطية بل إزالة العقبات السياسية التي تواجه إصلاح الاقتصاد. وبشكل أعم، فإن فكرة المجتمع المدني إنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالفكرة الحديثة عن الاقتصاد. فالاقتصاد، شأنه في ذلك شأن المجتمع المدني، يجري تصوره كمجال للتبادل الحر، الذي يجب أن يعمل متحررا من التدخل الزائد من جانب الدولة إذا كان يراد للديمقراطية أن تتطور.

على أنه خلافا لمفهومي المجتمع المدني والدولة، فإنه لا يكاد يوجد تحليل علمي لفكرة الاقتصاد. فهو مصطلح يجري التعامل معه كمسلمة. وهو يبدو نوعا ما مفهوما أقدم وأكثر طبيعية من مفهوم المجتمع المدني أو مفهوم الدولة. على أنه في واقع الأمر ابتكار أحدث بكثير. إن الاستخدام الحديث للكلمة في الإنجليزية، والذي يشير إلى كلية علاقات

الإنتاج والتوزيع والتبادل في مكان معين، لا يرجع إلا إلى الثلاثينيات. وهو لم يصبح جزءا مشتركا من معجمنا السياسي إلا منذ الخمسينيات.

والحال أن الفصل الرابع من الكتاب يقدم فحصا نقديا لفكرة الاقتصاد. وهو يعرض الظروف التاريخية والسياسية في السنوات السابقة والتالية للحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى اختراع المفهوم. ثم أذهب إلى أن الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن الدولة في علاقتها بالمجتمع نوعا ما، هو كيان صعب على التعريف عند حوافه. فخلق كلية تسمي بالاقتصاد إنما يتطلب تمييز ما هو اقتصادي عما هو غير اقتصادي في كل مستوي. وفي الممارسة العملية، يصعب عمل ذلك إلى حد بعيد. وكتوضيح لذلك، فإنني أناقش الاقتصاد الريفي، مقدما أمثلة من قرية في صعيد مصر تبين كيف أن من المستحيل تقسيم حيوات الأسر المعيشية الريفية إلى ممارسات اقتصادية وغير اقتصادية ومن ثم من المستحيل رصد وتحديد موقع لحدود الاقتصاد.

وربما كان الاقتصاد أو "السوق" هو المفهوم الأوسع استخداما في النقاش السياسي المعاصر. وتعرف الولايات المتحدة هدف الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط بأنه تعزيز العقلانية الاقتصادية ومبادئ السوق. فالسياسة سوق يحل محلها الاقتصاد، بحيث تؤدي ما تسمي بقوانين الاقتصاد، بدلا من الإرادة السياسية الشعبية، إلى تحديد تخصيص الموارد وتقديم الفوائد في المجتمع، وفي هذا السياق التاريخي بالتحديد يقدم الفصل الرابع نقدا للمفهوم الأساسي وغير المدروس الذي يعتمد عليه الخطاب الاقتصادي.

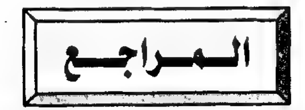
ويلتفت الفصل الأخير من الكتاب إلى مسألة السلطة السياسية والمقاومة السياسية. وفي العلم السياسي الأمريكي، مثلما كانت هناك تغيرات في مفهوم الدولة والمجتمع المدني، كان هناك تحول في تناولات العلماء الذين كتبوا عن أشكال مقاومة السلطة السياسية. ففي الستينيات والسبعينيات، ركز العلماء السياسيون على الأشكال الكبرى للمقاومة – الحركات الثورية الواسعة النطاق وحروب التحرر الوطني. وقد عكس هذا التركيز سياق فيتنام

والجزائر وحروب ثورية أخرى، وكذلك الحركات الاجتماعية الثورية التي شهدتها الستينيات في الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى. أما في الثمانينيات فقد بدأ العلماء السياسيون في تحويل انتباههم إلى ما سموه بالأشكال "اليومية" للمقاومة – الأشكال الأقل درامية ولكن التي يحتمل أن تكون أكثر انتشارا للمقاومة الصغيرة النطاق، اليومية، غير المنظمة للسلطة السياسية والموجودة بين الفقراء والمضطهدين. وكانت الدراسة الأوسع تأثيرا من هذا النوع هي كتاب لجيمس سكوت (١٩٨٥)، وهو عالم سياسي بجامعة ييل، عنوانه "**أسلحة الضعفاء: الأشكال اليومية للمقاومة الفلاحية**". (تبنت نهج سكوت بعض الدراسات الأمريكية عن مصر، ككتاب "**السياسة الفلاحية في مصر الحديثة**" (١٩٩٠) من تأليف ناثان براون). وأنا أذهب إلى أن النهج المستخدم لفهم المقاومة السياسية والذي يقدمه باحثون كسكوت هو نهج قاصر، وتنشأ المشكلة من الأسلوب الذي يفهمون به طبيعة السلطة السياسية. وختاما أقدم أسلوبا بديلا لدراسة الأشكال اليومية للسلطة والسيطرة ولإمكانيات مقاومتها. ويستند عمل سكوت على دراسة للسياسة الريفية في ماليزيا، لكن المسائل التي يثيرها حول العلاقات بين كبار الملاك والفلاحين والدولة تعد مهمة أيضاً للتفكير في مسائل السيطرة والمقاومة في مناطق أخرى، بما في ذلك مصر الريفية.

لا يمكن إجراء مناقشة مناسبة للمسألة الملحة والخاصة بالمقرطة في مصر والعالم العربي باستخدام المعجم والأفكار الموجودة في العلم السياسي الأمريكي الأرثوذكسي والتي يعاد إنتاجها في برامج الحكومة الأمريكية. إن مفاهيم المجتمع المدني والدولة والسلطة السياسية والاقتصاد قد آلت إلى التعامل معها كمسلمات في الخطاب السياسي، كما لو أن الأشياء التي تشير إليها تعد واضحة لمن يود أن يرى. وهذا الكتاب يبين أن لا شئ من هذه الأشياء بسيط بالشكل الذي قد يبدو به. والواقع أن اللغة التي نستخدمها لوصف الواقع السياسي هي لغة طامسة بأكثر مما هي لغة كاشفة.

<u>حاشية من الكاتب</u>: لقد تطور تفكيري في مسائل الديمقراطية والمجتمع المدني في الشرق الأوسط من خلال عملي كجزء من التحرير الجماعي لمجلة "ميدل ايست ريبورت".

وأود أن أعبر عن شكري للأعضاء الآخرين في هيئة تحرير المجلة لتقاسمهم الأفكار والمصادر معي، خاصة شيلا كارابيكور وزخاري لوكمان ويحي سادوفسكي وجوستورك وبوب فيتاليس.



المـــراجـــع

مراجع بالعربية

- مركز البحوث العربية. ١٩٩٢. قضايا المجتمع المدني في ضوء أطروحة جرامشي. دمشق، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مركز ابن خلدون. ١٩٩٢ المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: دار سعاد الصباح.
- ميتشل، تيموثي ١٩٩٠، استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان. القاهرة، دار سينا.
- ميتشل، تيموثي. ١٩٩١. "وقع الدولة"، في: مصر في الخطاب الأميركي ترجمة بشير السباعي، قبرص: مؤسسة عيبال.

مراجع بالإنجليزية

- Almond Gabriel A., and Verba, Sidney. 1963. The civic culture; Political attitudes and Democracy in five Nations. Princeton; University Press.
- Bennet, James. 1995. Sanctions on J.apan: the U.S. makes its Tough Trade Threat a reality New York times. May 17. p. D4.
- Blair, Harry. 1993. "Doing Democracy in the Third World: Developing an Applied theory of Civil Society". Paper Presented at the annual meeting of the American Political Science Association. Washington D.C. 2-5 September 1993.
- Brown, Nathan.1990. "Peasant politics in Modern Egypt". New Haven; Yale University Press.

- Cook, Michael. A. 1976. Introduction. to M.A. Cook, ed. A History of the Ottoman Empire to 1730. Cambridge: Cambridge University Press.
- Hall, John A. 1986. States in History. Oxford: Basil Blackwell .
- Hall, John A. And Ikenberry, G. John 1989. The State. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Henriques, Diana B. 1993 with Dean Baquet. "Cozy links to a U.S. agency prove useful to a rice trader". New York Times: Oct 11. pp A1, D3 .
- Hinnebusch, Raymond. 1985. Egyptian Politics Under Sadat. Cambridge: Cambridge Univeristy Press.
- Huntington, Samuel. 1975. "The United States". In Michel Corzier, Samuel Huntington and Joji Watanuki, The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies To The Trilateral Commission. New York: New York University Press.
- Huntigton, Samuel. 1993. The Clash of Civilization. Foreign Affairs.
- Lewis, Bernard 1990. The Roots of Muslim Rage. The Atlantic Monthly September.
- Mann, Michael 1984. "The Autonomous Power of The State: Its Origins, Mechanisms And Results". Archives Europeennes De Sociologie, 25 / 2 , 185-213. Reprinted In Hall (1986).
- Miskin, Al. 1992. "Mediations: AID's Free Market Democracy". Middle East Report, 179 (Nov-Dec) pp. 33-34.
- Mitchell, Timothy. 1988. Colonising Egypt. Cambridge: Cambridge University Press: Cairo: American University In Cairo Press.
- Richards, Alan And Raymond Baker. 1992. "Political Economy Review of Egypt". Management Systems International, Washington D.C., July 30 .
- Richards, Alan, And John Waterburry. 1990. "A Political Economy of The Middle East: State, Class and Economic Development. Boulder, Co: Westview Press: Cairo: American University In Cairo Press, 1991.

- Sadowski, Yahya. 1993. "The New Orientalism And The Democracy Debate". Middle East Report. 183 (July-August), Pp. 14-21, 40.
- Scott, James. 1985. Weapons Of The Weak: Every Day Forms Of Peasant Resistance. New Haven: Yale University Press.
- Singer, Max, And Wildavsky, Aaron. 1993. The Real World Order: Zones Of Peace / Zones Of Turmoil. Chatham, New Jersey: Chatham House.
- Springborg, Robert. 1989. Mubarak's Egypt: Fragmentation Of the Political Order. Boulder, Colorado, Westview.
- USAID (United States Agency For International Development) 1990. "The Democracy Initiative". Washington: USAID, December.
- USAID / Washington 1992. Near East Bureau. Democratic Institutions Support Project. Washington D.C. Mimeo.
- USAID / Egypt 1992 .Country Program Strategy FY 1992-1996. Cairo USAID / Egypt May.
- Vitalis, Robert. 1994. Dreams Of Makets, Nighmares Of Democracy. Middle East Report.

Waterbury. John. 1983. The Egypt Of Nasser And Sadat: The Political Economy Of Two Regimes. Princeton: Princeton University Press.

الفصل الثانى

عودة الدولــــــة



الدولة موضوع للتحليل يبدو أنه يوجد في آن واحد كقوة مادية وكمخطط ايديولوجي، كشيء واقعي ووهمي على حد سواء. وهذا الواقع الواضح من الناحية الظاهرية وإن كان مفارقا هو مصدر صعوبة نظرية ملحوظة. وليس أقل هذه الصعوبات أن شبكة الترتيب المؤسسي والممارسة السياسية التي تشكل الجوهر المادي للدولة تميل إلى أن تكون مترامية الأطراف وإلي أن تكون معرفة تعريفا ملتبسا عند حوافها في حين أن التصوير العام للدولة كمخطط قانوني أيديولوجي يميل إلى التماسك والوحدة والأداء. والحال أن التحليل الأكاديمي للدولة معرض لأن يعيد في اتفاقه التحليلي الخاص إنتاج هذا التماسك الخيالي، ولأن يسئ تمثيل عدم تماسك الممارسة المادية.

والواقع أن فيليب أبرامز (١٩٨٨)، إذ يلفت الانتباه إلى هذا الاحتمال، يرى أن علينا التمييز بحدة بين موضوعين للتحليل "الدولة-النظام" و"الدولة-الفكرة". ويشير الموضوع الأول إلى الدولة كنظام للممارسة التي أصبحت مؤسسية الطابع، بينما يشير الموضوع الثاني إلى تشيوء هذا النظام الذي يكتسب "هوية رمزية سافرة منفصلة تدريجيا عن الممارسة كبيان وهمي للمارسة ". وهو يرى أننا يجب أن نتجنب الخلط بين الأخير والأول بـ" الاهتمام بالمعاني التي لا توجد فيها الدولة بدلا من تلك التي توجد فيها" (ص ٨٢).

ويبدو هذا اقتراحا معقولا: إلا أنه إذا كان تماسك وتعريف الدولة ينبثق بالفعل من الدولة-الفكرة، فإن إسقاط ذلك من وجود الدولة كنظام للسلطة إنما يؤدي عندئذ إلى صعوبة تعريف حدود النظام. ويرى فوكوه أن نظام السلطة يمتد وراء الدولة امتداد بعيدا، وهو يرى: "أن المرء لا يمكنه الاقتصار على تحليل جهاز الدولة وحده إذا كان يريد استيعاب آليات السلطة في تفصيلها وتعقدها.. وفي الواقع، فإن السلطة في ممارستها تمضي إلى ما هو أبعد، وتمر عبر قنوات أكثر رهافة، وهي أكثر التباسا بكثير" (١٩٨٠ أ، ٧٢). وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للمرء تعريف جهاز الدولة (وهو الشيء الذي ما يزال فوكوه نفسه

يومئ إلى وجوب الاضطلاع به) ورصد حدوده؟ عند أية نقطة تدخل السلطة قنوات مرهفة بما يكفي وتصبح ممارستها ملتبسة بما يكفي لأن يتعرف المرء على حافة هذا الجهاز. ما هو الخارج الذي يمكن المرء من تعريفه كجهاز؟

سوف أوضح هنا أن الإجابات لا يمكن العثور عليها في محاولة فصل الأشكال المادية للدولة عن أشكالها الأيديولوجية، أو فصلَ الواقعي عن الوهمي. فمن الأفضل النظر إلى الدولة -الفكرة والدولة- النظام كوجهين لعملة واحدة. وبشكل أدق فإن الظاهرة التي نسميها بالدولة إنما تنبثق من تقنيات تمكن الممارسات المادية الدنيوية من أن تأخذ مظهر تجريد، شكلاً غير مادي. إن أية محاولة لتمييز المظهر المجرد أو المثالي للدولة عن واقعها المادي، باعتبار هذا التمايز من المسلمات سوف تفشل في فهمها. وتتمثل مهمة نظرية عن الدولة ليس في توضيح مثل هذه التمايزات بل في فهمها فهما تاريخيا.

ويتألف هذا البحث من ثلاثة أجزاء. حيث درس الجزء الأول محاولة سابقة لفصل الأشكال المادية لنظام الدولة عن أشكاله الإيديولوجية، وهي محاولة هيمنت على العلم الاجتماعي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. ويحلل الجزء الثاني "عودة الدولة" الأحدث والتي مثلت رد فعل على هذه المرحلة الأسبق معيدة إدخال بعد إيديولوجي بوصفه لب ظاهرة الدولة. ويعرض الجزء الثالث نهجا بديلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت هناك استجابتان متمايزتان في العلم الاجتماعي الأمريكي الرئيسي إزاء صعوبة وصل الممارسة بالإيديولوجية في مفهوم الدولة. وكانت الاستجابة الأولى هي هجر الدولة كمفهوم جد إيديولوجي وجد ضيق بحث يتعذر أن يكون الأساس لتطوير نظري، والاستعاضة عن هذا المفهوم بمفهوم النظام السياسي. على أن منظري النظم، في نبذهم للإيديولوجي، قد وجدوا أنفسهم محرومين من سبيل لتعريف حدود النظام. وكانت نزعتهم الإمبريقية قد وعدت بتعريفات دقيقة، لكنهم، بدلا من ذلك، كانوا عاجزين عن رسم أي خط يميز النظام السياسي عن المجتمع الأوسع الذي يعمل فيه الأول.

أما الاستجابة الثانية، منذ أواخر السبعينيات، فقد تمثلت في "استعادة الدولة" (إيفانز وآخرون ١٩٨٥). والحال أن هذا العمل المؤسسي النزعة الجديد قد عرف الدولة بأشكال متباينة، حيث اتجه معظمه إلى اعتبارها ليس فقط قابلة لتمييزها عن المجتمع بل ومستقلة عنه جزئيا أو كليا. على أن الأدبيات في سعيها إلى استعادة الخط المراوغ بين الاثنين قد جعلت تمايز الدولة/ المجتمع يتطابق مع تمايز بين الذاتي والموضوعي، أو المثالي والواقعي. وقد فعلت ذلك باختزال الدولة إلى نظام ذاتي لـــ"صنع القرار"، وهو مفهوم ضيق يفشل في التمشي حتى مع الشواهد التي يقدمها الكتاب المؤسسون الجدد أنفسهم.

والحال أن نهجا بديلا، يجري تقديمه في الجزء الثالث من هذا البحث، إنما يبدأ بافتراض أن الطبيعة المراوغة للحدود بين الدولة والمجتمع تعد بحاجة إلى أخذها مأخذ الجد، ليس كمشكلة تدقيق مفهومي بل كمفتاح لفهم طبيعة الظاهرة. وبدلا من أن نأمل في أن يكون بوسعنا العثور على تعريف يثبت حدود الدولة-المجتمع (كشرط أولي لتوضيح كيف أن الشيء على أحد جانبيه يؤثر على أو يعد مستقلا عما يكمن على الجانب الآخر)، فإننا بحاجة إلى فحص العمليات السياسية التفصيلية التي يجري من خلالها إنتاج التمايز غير المؤكد ولكن القوي بين الدولة والمجتمع.

إنني أذهب إلى أنه لا يجب اعتبار التمايز حدا بين كيانين منفصلين، بل يجب اعتباره خطا مرسوما بشكل باطني، داخل شبكة الآليات المؤسسية التي يجري عبرها صون نظام اجتماعي وسياسي. والحال أن القدرة على إظهار تمايز داخلي كما لو كان الحد الخارجي بين أشياء منفصلة هي التقنية المميزة للنظام السياسي الحديث. وتجب دراسة هذه التقنية من منظور تاريخي (وهذا شئ تفشل الأدبيات المؤسسية الجديدة في عمله)، بوصفها نتيجة ممارسات مبتكرة معينة للعصر التقني. وبوجه خاص، يجب إرجاعها إلى مناهج التنظيم والترتيب والسيطرة التي تعمل داخل الممارسات الاجتماعية التي تحكمها، وإن كانت تخلق وقع بنية دائمة تبدو خارجية بالنسبة لتلك الممارسات. وهذا النهج في تناول الدولة

يمكن أن يفسر بروز الظاهرة، إلا أنه يتجنب أن ينسب إليها التماسك والوحدة الاستقلالية المطلقة التي تنجم عن النهج النظرية القائمة. وخاتمة البحث تلخص حجته على شكل خمس أطروحات حول دراسة الدولة.

١. هجر الدولة

عجز أنصار النهجين المتعاقبين لتناول مشكلة الدولة عن الاتفاق حول طبيعة الخلاف بينهم. فالمؤسسون الجدد يميزون عملهم عن أدبيات النظم-لسياسية الأسبق بوصف الأخيرة بأنها "اجتماعية المحور" (سكوكبول ١٩٨٥، ٤). وقد رد منظرو النظم بأن عملهم لم يحدد موقع التفسيرات في المجتمع وحده بل فحص تفاعلا مركبا بين المجتمع والمؤسسات الحكومية (ألموند ١٩٨٨، ٨٥٣)، وبأن عودة الدولة، إنما تمثل "ارتدادا" إلى تشوش مفهومي حسبنا أننا قد أفلتنا منه مؤخرا فقط" (إيستون ١٩٨١، ٣٢٢). وسوف أذهب إلى أنه سوف يكون من الأوضح أن ننظر إلى هذا الجدل بين العلماء الاجتماعيين الرئيسيين على أنه يمثل استجابتين غير كافيتين بدرجة واحدة لمشكلة وصل ما من شأنهم تسميته بجانب الدولة الذاتي بالجانب الموضوعي.

وعندما أستبعد العلم السياسي الأمريكي مصطلح الدولة من معجمه في الخمسينيات، لم يكن ذلك على أساس أن تركيز التحليل السياسي يجب أن ينتقل من الدولة إلى المجتمع بل على أساس أن الكلمة نفسها تشكو من جانبي ضعف مرتبطين فيما بينهما "إن استخدامها الإيديولوجي كأسطورة سياسية، كـ"رمز للوحدة"، قد أنتج خلافا حول ما الذي تشير إليه بالضبط (إيستون ١٩٥٣، ١١٠-١١٢)، وحتى لو أمكن التوصل إلى اتفاق، فإن إشارات المصطلح الرمزية هذه إنما تستبعد جوانب مهمة من جوانب العملية السياسية الحديثة (ص ص ١٠٦-١٠٧). على أن هذه العوامل ليست هي نفسها المسئولة عن استبعاد مفهوم الدولة، وذلك لأن جوانب ضعفه والتباساته كان قد تم الاعتراف بها منذ زمن بعيد (سابين ١٩٣٤). والحال أن ما جعل جوانب الضعف قاتله بشكل مفاجئ هو العلاقة المتغيرة بعد الحرب العالمية الثانية بين العلم السياسي الامريكي والسلطة السياسية الأمريكية. ويمكن رؤية ذلك من إعادة قراءة ما كتب آنذاك، خاصة في الوثائق التي تصف "رسالة" الفرع

العلمي. فالسياسة المقارنة بعد الحرب، وفقا لتقرير لجمعية العلوم السياسية الأمريكية يرجع إلى عام ١٩٤٤ حول مستقبل الحقل الدراسي، سوف يتعين عليها أن تتخلى عن اهتمامها الضيق بدراسة الدولة ("التحليل الوصفي للمؤسسات الأجنبية") حتى تصبح "أداة واعية للهندسة الاجتماعية" (لوفينشتاين ١٩٤٤، ٥٤١). وسوف يجري استخدام هذا الجهاز الفكري من أجل "نقل تجربتنا إلى الأمم الأخرى و..... دمج مؤسساتها بشكل علمي في نمط عالمي للحكم" (ص ٥٤٧). ولتحقيق هذه الأهداف، كان على الفرع العلمي أن يوسع مجاله الجغرافي والنظري ويصبح ما يصفه التقرير بـــ"علم كلي" (ص ٥٤١). وقد ذكر التقرير، مستخدما مجازات تعكس المناخ الإمبريالي للسياسة الأمريكية بعد الحرب، إنه: "لم يعد بوسعنا السماح بوجود بقع بيضاء على خريطتنا للعالم. إن المواقع الأمامية للحكم المقارن يجب تحريكها بجسارة" (ص ٥٤٣)، وذلك في آن واحد، من أجل احتواء الكرة الأرضية وعن طريق التوسع في مجال فروع علمية أخرى (الأنثروبولوجيا والسيكولوجيا وعلم الاقتصاد وعلم الإحصاء)، فتح كل بلد أمام مناهج أكثر تفصيلاً بكثير للرصد وللاستفسار ومن ثم "الوصول إلى جشتالت (صورة متكاملة) للحضارات السياسية الأجنبية" (ص ٥٤١).

لقد كان على العلم السياسي أن يوسع حدوده لمماشاة نمو القوة الأمريكية بعد الحرب، وهي القوة التي سيعرض عليها خدماته. وليس من المصادفات أن المجال النظري الخاص الذي توسعت فيه السياسة المقارنة قبل سواه بعد الحرب هو المجال الأعمق انخراطا في الإدارة الاستعمارية، مجال الوظيفية-البنيوية للأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية - والذي كانت الدعوة إلى هجر الدولة فقد طرحت فيه بالفعل. والحال أن أول "مساهمة في فرع السياسة المقارنة" على نحو ما وصفت نفسها - تقترح هجر مفهوم الدولة والاستعاضة عنه بمفهوم النظام السياسي، هي عمل صادر قبل الحرب في مجال الأنثروبولجيا الاجتماعية، هو كتاب "النظم السياسية الأفريقية " لمؤلفيه فوبريتس وإيفانز -

بريتشارد (١٩٤٠، ١). وقد زعم المؤلفان أن الدولة ككيان منفصل عن المجتمع "لا وجود لها في عالم الظواهر، إنها خرافة من خرافات الفلاسفة" (ص xxiii). والدراسة التفصيلية لهياكل ولوظائف نظم سياسة ملموسة هي وحدها التي من شأنها كشف "الخصائص العامة والأساسية التي تنتمي لجميع المجتمعات البشرية" وإنتاج "علم حقيقي للمجتمع البشري" (ص xi). والحال أن العلم السياسي، باستعارته مفاهيم ومناهج بحث من مجالات كالأنثروبولوجيا، قد اعتزم، ليس مجرد تحويل انتباهه من الدولة إلى المجتمع، بل فتح آليات عمل العملية السياسية أمام تفتيش أقرب بكثير. وكان على المجال أن يصبح فرعا يتناول التفاصيل، دافعا بحثه إلى أعماق الفحص الدقيق لنشاطات الجماعات السياسية وسلوك الفاعلين الاجتماعيين، بل ودوافع النفوس الفردية.

إن فتح هذا المجال الجديد أمام البحث العلمي قد بدأ أكثر إلحاحا بكثير بحلول الخمسينيات، عندما تحول التفاؤل الأمريكي المميز لفترة ما بعد الحرب إلى انعدام يقين سياسي. والحال أن ما وصفه إيستون (١٩٥٣، ٣) على نحو خطير بـ"أزمتنا الاجتماعية الحاضرة -تدشين الحرب الباردة والنضال الداخلي المصاحب ضد الهدم- هو ما قرر بشكل مفاجئ وجوب إزالة الالتباس من المعجم السياسي وصوغ قوانين اجتماعية-علمية عامة واسعة بما يكفي لأن تشمل جميع الظواهر السياسية المهمة و"المضي إلى ما هو أبعد من خبرة ... أية ثقافة واحدة" ص ٣١٩).

إن إستراتيجية البحث من أجل أوروبا الغربية والتي اقترحتها في عام ١٩٥٥ اللجنة الجديدة للسياسة المقارنة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية، برئاسة جابرييل آلموند، قد انتقدت مرة أخرى "التشديد الزائد عن الحد على الجوانب الشكلية للمؤسسات وللعمليات" بينما راحت تتحدث عن الحاجة إلى تغير من زاوية "الاعتبارات الملحة والعملية". وقد ذكرت اللجنة أنه في البلدان الأوروبية الغربية الرئيسية، فإنه "يبدو أن أقساما ضخمة من الرأي العام تبعد عن الغرب وأنها غير مبالية سياسيا أو يجري تجنيدها على نحو نشط

لحساب الشيوعية". والدولة بؤرة جد ضيقة وجد شكلية بالنسبة للبحث، لأن "المشكلات الأساسية للولاء المدني والتلاحم السياسي إنما تقع إلى حد بعيد خارج إطار الحكم الرسمي". وهناك حاجة إلى بحث من شأنه تتبع درجة التلاحم السياسي والولاء للغرب فيما وراء هذا الإطار الرسمي، "ليقتحم شبكات التجمعات الاجتماعية، ومواقف عموم السكان". ويمكن لمثل هذا الفحص الدقيق أن يؤكد توقع اللجنة أنه، في حالات كحالة فرنسا، "هناك على الأقل إمكانية لكسر سيطرة الحزب الشيوعي على جزء كبير من جمهوره" (آلموند وآخرون ١٩٥٥، ١٠٤٥).

والحال أن نوع التحليل الذي أصبح لازماً كان قد جري توضيحه في السنة السابقة مع نشر عمل آلموند الرئيسي الأول في السياسة المقارنة، والذي يحمل عنوان "**جاذبيات الشيوعية**". وقد ارتكزت هذه الدراسة لـ "هشاشة العالم الحر في وجه التغلغل الشيوعي" (والتي اقترحت علاجا لها استخدام منظمات كالاتحاد الأمريكي للعمل - مؤتمر المنظمات الصناعية لتمويل خلق حركات عمالية مماثلة للولايات المتحدة في أوروبا الغربية) على استبيان استقصائي جرى طلب الرد على أسئلته من ٢٢١ عضوا سابقا في الحزب الشيوعي الأمريكي وأحزاب شيوعية أوروبية غربية، وعلى خمسة وثلاثين "تقرير حالة عيادية لشيوعيين" قدمها إلى آلموند محللون نفسيون كانوا يعالجون مرضى شيوعيين أمريكيين (آلموند ١٩٥٤، xi , xiv). وهكذا فإن العلم السياسي، وقد هجر الدولة، يمكنه الآن اختراق مكتب الطبيب النفسي نفسه بحثا عن تفسير سياسي.

وقد بدا أن النبرة العلمية لتلك الأدبيات تمنح أمبريقية العلم السياسي حلا للدولة ولدلالاتها الإيديولوجية. على أن هجر الوحدة الإيديولوجية للدولة قد خلق علما لا يوجد لموضوعه، النظام السياسي، حد يمكن تمييزه. وقد حذر آلموند في عام ١٩٦٠ من أن المعارف الإمبريقية والنظرية التي لا تكف عن التوسع والتي سوف يتعين استيعابها من جانب المشتغل في المستقبل بعلم السياسة المقارنة، إنما "تربك الخيال وتقعد الإرداة". وقد

كتب أنه بالرغم من الميل الأولى "إلى الذعر والانسحاب ألماً"، فإنه لا يمكن أن يكون هنالك تردد في السعي الرامي إلى مراكمة المعارف التي سوف "تمكننا من احتلال مكاننا في نظام العلوم بالعزة المحفوظة لأولئك الذين يستجيبون لنداء دون قيد أو شرط " (آلموند، ١٩٦٠، ٦٤).

وقد أدرك دعاة التحول من الدراسة الشكلية للدولة إلى الفحص الدقيق للنظم السياسية أنهم يخوضون مشروعا علمياً "لا حدود له". على أنهم قد افترضوا أن فكرة النظام نفسها سوف تحل بشكل ما مسألة الحدود. وكتب إيستون: "ما أن نبدأ في الحديث عن الحياة السياسية كنظام للنشاط، فإن نتائج معينة سوف تترتب على ذلك.... إن فكرة النظام نفسها إنما توحي بأن بوسعنا فصل الحياة السياسية عن بقية الحياة الاجتماعية، لأسباب تحليلية على الأقل، ودراستها كما لو كانت، مؤقتا، كيانا يحتوي نفسه بنفسه محاطا بـــ –وإن كان من الواضح أن بالإمكان تمييزه عنه– البيئة أو السياق الذي يعمل فيه" (١٩٥٧، ٣٨٤).

والحال أن لغة إيستون هنا إنما تشير بالفعل إلى المشكلات. إن نظرية النظم، شأنها في ذلك شأن نظرية الدولة، تعتمد على تميز السياسي بشكل واضح عن "بيئته الاجتماعية". إلا أنه بدلا من أن يكون تميزا فعليا، فإنه يقال لنا إنه فقط "كما لو أن "التميز موجود، "مؤقتا"، وفقط كنتيجة للحديث عن السياسة كنظام. إن المبدأ الأساسي لنظرية النظم، ألا وهو أن المجال السياسي متميز ومن ثم يمكن تمييزه كنظام، إنما يعكس ظاهرة مؤقتة تنشأ من مجرد "فكرة النظام نفسها".

والحال أن مسألة الحدود قد خلقت لآلموند صعوبات أكثر بكثير. وقد قال إن ما كان مقصودا من مفهوم النظام السياسي هو "الاضطلاع بالفصل على المستوى التحليلي للهياكل التي تؤدي وظائف سياسية في جميع المجتمعات"، وهو الأمر الذي يفيد من ثم "وجود حدود" – "أي وجود نقاط" تنتهي عندها نظم أخرى ويبدأ النظام السياسي". ويتطلب الحد "تعريفا حادا" وإلا "فإننا سوف نجد أنفسنا ندخل في النظام السياسي للكنائس والاقتصادات والمدارس

وجماعات القربى والنسب والمجموعات العمرية وما إلى ذلك "(١٩٦٠، ٥، ٧-٨). على أن هذا بالتحديد هو ما حدث. فقد تبين أن حافة النظام تتألف ليس من خط وحيد حاد بل من ارتباطات عديدة، متحولة "تدير النظام السياسي "(ص ٩). وهياكل "التعبير عن المصلحة" هذه، كما وصفها آلموند، هي من الناحية العملية لا حدود لها، لأنها فيما يقال تشمل كل شكل يمكن تصوره من أشكال التعبير الجماعي عن الطلب، وذلك من الجماعات "المؤسسية" كالأجهزة التشريعية والكنائس والجيوش، إلى الجماعات "المنظمة" كمنظمات العمال أو المستثمرين، والجماعات "غير المنظمة" كجماعات القربي أو الجماعات الإثنية، والجماعات "العشوائية" كتجمعات القلاقل العفوية والمظاهرات (ص ٣٣).

والحال أن نهج النظم، في محاولته إزالة التباس مفهوم حالت وظائفه الإيديولوجية دون التدقيق المفهومي، قد استعاض عنه بموضوع تنفتح حدوده نفسها على مجال بلا حدود وغير محدد.

٣. عودة الدولة

حتي وإن كانت حدود النظام السياسي قد تبين أنها ملتبسة التباس حدود الدولة، فإن المفهوم الأخير يشكو، في رأي منظري النظم، من ضعف إضافي. فالدولة تبدو لإيستون (١٩٥٣، ١١١-١١٢) على أنها "رمز للوحدة، ..... أسطورة، بأكثر مما تمثل أداة تحليلية". إنها تمثل شيئا "ترانسندنتاليا يرمز إلى الوحدة التي لا مهرب منها لشعب واحد على أرض واحدة". وعدم الدقة الذي يجعل المصطلح غير مناسب كأداة تحليلية هو مصدر قوته السياسية كاختلاق تصوري أسطوري أو ايديولوجي.

إلا أنه للسبب نفسه، وبالرغم من عدم ملائمته لبناء علم سياسة شامل، فإن مفهوم الدولة قد رفض الاختفاء. وبحلول عام ١٩٦٨، كان ج. ب. نيتل يلاحظ أنه بالرغم من

زوال رواج المفهوم في العلوم الاجتماعية، فإنه "يحتفظ بوجود هيكل عظمي، بوجود شبحي"، "لا يمكن لأي قدر من إعادة الهيكلة المفهومية أن ينيبه" (نيتل ١٩٦٨-٥٥٩). وقد كتب أن الدولة هي "من حيث الجوهر ظاهرة اجتماعية ثقافية" تنشأ من جراء "الاستعداد الثقافي" بين السكان للاعتراف بما وصفه بـ"الوجود المفهومي" للدولة (ص ص ٥٦٥-٥٦٦). وقد ذهب إلى أن التصورات عن الدولة "تصبح مندمجة في فكر وأفعال مواطنين أفراد" (ص ٥٧٧)، ونطاق هذا المتغير المفهومي يمكن بيان أنهً يتطابق مع اختلافات إمبريقية مهمة بين المجتمعات. كالاختلافات في البنية القانونية أو النظام الحزبي (ص ص ٥٧٩-٥٩٢).

من الواضح أن أهمية الدولة كاختلاف تصوري إيديولوجي وثقافي مشترك شائع لا يجب أن تكون مبرراً لصرف النظر عن الظاهرة بل يجب أن تكون مبرراً لأخذها مأخذ الجد. على أن فهم نيتل لهذا الاختلاق التصوري كإستعداد ذاتي يمكن وصله بظواهر أكثر موضوعية قد ظل فهما امبريقيا بصورة عميقة. إن تصورا كالدولة لا يمكن أن يحدث كمجرد اعتقاد ذاتي، بل كتمثيل يعاد إنتاجه في أشكال مرئية، يومية ،كلغة الممارسة القانونية، وعمارة المباني العامة، وارتداء الأزياء العسكرية، أو تمييز الحدود وحراستها. والحال أن الأشكال الايديولوجية للدولة هي بالفعل ظاهرة امبريقية راسخة ويمكن تمييزها بذات درجة رسوخ وإمكانية تمييز بنية قانونية أو نظام حزبي. أو بالأحري، كما يذهب هذا البحث، إن التمييز المقام بين مجال مفهومي ومجال إمبريقي يحتاج إلى وضعه موضع التساؤل إذا كنا نريد فهم طبيعة ظاهرة كالدولة.

ومثل هذه الأسئلة لم تطرح. والواقع أن التمايز المفهومي / الإمبريقي قد أصبح الأساس غير المدروس لأدبيات جديدة. فبعد عقد من نشر مقال نيتل عادت الدولة إلى الظهور كشاغل تحليلي محوري للعلوم الاجتماعية والسياسية. والحال أن كتاب ستيفن كراسنر "الدفاع عن المصلحة القومية" (١٩٧٨، xi)، وهو أحد الإسهامات المبكرة في عودة

الظهور هذه، قد حذر من أن "الخطوط بين الدولة والمجتمع قد طمست". ورأى أن " الافتراض التحليلي الأساسي "للنهج المؤسسي الجديد" هو أن هناك تمايزا بين الدولة والمجتمع" (ص ٥). وقد قدمت الأدبيات الجديدة هذا التمايز الأساسي ولكن الإشكالي، كما في مقال نيتل، من زاوية تمايز رئيس بين مجال مفهومي (الدولة) ومجال إمبريقي (المجتمع). ومثل هذا النهج يبدو أنه يتغلب على المشكلة التي شكى منها منظرو النظم وعادوا إلى مواجهتها الخاصة بكيفية رصد وتمييز الحدود بين الدولة والمجتمع: فسوف يجري استيعابها في التمايز الواضح من الناحية الظاهرية بين المفهومي والإمبريقي، بين نظام ذاتي ونظام موضوعي. على أن هذا يتوقف، كما سوف نرى، على كل من تضييق ضخم لظاهرة الدولة وقبول غير انتقادي لهذا التمايز.

إن النهج المؤسسية الجديدة للتفسير السياسي إنما تصور الدولة على أنها كيان مستقل لا يمكن اختزال أفعاله في، أو تحديده من جانب قوي، في المجتمع وهذا النهج لا يتطلب كثيراً تحولا في التركيز، من المجتمع رجوعا إلى الدولة بل يتطلب سبيلا ما إلى إعادة تأسيس حد واضح بين الاثنين. فكيف يمكن تحويل الحواف النفاذة حيث تمتزج الممارسة الرسمية بشبه الرسمي والأخير بغير الرسمي إلى خطوط فصل، حتى يمكن للدولة أن تقف كموضوع منفصل، يوجه نفسه بنفسه؟ إن التعريف الفيبري المألوف للدولة، كتنظيم ينتزع احتكارا داخل مجال ثابت للاستخدام الشرعي للعنف، هو مجرد تشخيص ناقل. فهو لا يوضح لنا كيف يمكن رسم الحدود الفعلية لهذا التنظيم الهلامي.

والمنظرون الجدد للدولة لم يحددوا الحدود التنظيمية. لقد انسحبوا إلى تعريفات أضيق، تستوعب الدولة، بشكل نموذجي، كنظام لـ"صنع القرار" والتركيز الأضيق يرصد جوهر الدولة ليس في التنظيم الاحتكاري للإكراه ولا مثلا في هياكل نظام قانوني، أو في الآليات التي تجد فيها المصالح الاجتماعية تمثيلا سياسيا، أو في الترتيبات التي تحفظ علاقة معينة بين منتجي رأس المال ومالكيه، وإنما في تكوين والتعبير عن نوايا ذات سلطة.

والحال أن الدولة إذ يجري تصورها كجهاز للنوايا يسمى عادة بـ"صنع الحكم" أو "صنع القرار" أو "صنع السياسة" - إنما تصبح من حيث الجوهر مجالا ذاتيا للخطط أو البرامج أو الأفكار. وهذا الترتيب التصوري الذاتي إنما يحيل تمايز الدولة / المجتمع الإشكالي إلى التمايزات التي تبدو أكثر وضوحا والتي نجريها بين الذاتي والموضوعي وبين الايديولوجي والمادي أو حتى بين المعني والواقع. وهكذا تبدو الدولة منفصلة عن المجتمع بالأسلوب غير الإشكالي الذي يجري به تصور النوايا والأفكار على أنها منفصلة عن العالم الخارجي الذي تحيل إليه.

كراسنر : البدء من المستوى الذاتي

يمكن توضيح منطق النهج المؤسسي الجديد من كتابات أي واحد تقريبا من دعاته الرئيسيين. وسوف نناقش هنا مثالين، عمل ستيفن كراسنر وتيدا سكوكبول.

يبدأ كراسنر (١٩٧٨) من مقدمة أن الدولة يجب فهمها من حيث الجوهر كعملية ذاتية لصنع السياسة. ودراسته للعلاقة بين استثمار الشركات الرأسمالية في الخارج في المواد الخام والسياسة الخارجية الأمريكية "تستند إلى التصور الفكري الذي ينظر إلى الدولة على أنها تصوغ بشكل مستقل أهدافا تحاول بعدئذ تنفيذها في وجه مقاومة من فاعليين دوليين ومحليين" (ص ١٠). وهذه الدولة المستقلة يجري تصورها تصورا ضيقا، لأن معناها قاصر من حيث الجوهر على مجرد هيئتين تنفيذيتين، الرئاسة ووزارة الخارجية، اللتين يقال إنهما تتمتعان بـ"درجة عالية من الحصانة من الضغوط الاجتماعية المحددة" (ص١١) وينظر كراسنر في إمكانية أن هيئات أخرى، كالبنتاجون والخزانة ووزارة التجارة أو وكالة المخابرات المركزية، قد يجوز "النظر إليها كجزء من الدولة"، لكنه يقرر استبعادها بحجة أن "سلوكها قد تباين ففي بعض الأحيان عملت على تعزيز أهداف جماعية، وفي أحيان أخري عملت على تعزيز مصالح اجتماعية وبيروقراطية محددة" (ص ١١).

وهكذا فإن الكاتب يدعم "تصوره الفكري" للدولة كمعزز مستقل لأهداف جماعية بأن يستبعد من النظر أجهزة دولة تفشل أحيانا في التمشي مع هذا التصور.

ويحلل الكتاب سياسة الحكومة الأمريكية تجاه السيطرة على المواد الخام من جانب الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية. وهو يسعى إلى إظهار أن الدولة مستقلة عن هذه المصالح" الاجتماعية"، بالبرهنة على أن السياسة الأمريكية لا تصوغها لا المصالح الإستراتيجية ولا المصالح الاقتصادية (وهو ما من شأنه أن يشير إلى درجة ما من درجات نفوذ الشركات)، بل تصوغها "ايديولوجية منسجمة".

ويجري استبعاد المصالح الإستراتيجية كتفسير لسياسة المواد الخام الخارجية بمجرد تعريف "الإستراتيجي" بأنه لا يعني غير الحالات التي تكون فيها الوحدة الإقليمية والسياسية للولايات المتحدة معرضة للخطر بشكل مباشر (ص ص ٣١٣-٣١٤). وبموجب هذا التعريف، فإن المساعي الأمريكية الرامية إلى حماية المصالح النفطية في الخليج الفارسي، مثلا، إنما يقال إنها بلا دافع إسترتيجي، لأن البقاء المادي للولايات المتحدة أو نظامها السياسي لم يكن عرضة للخطر.

أما المصالح الاقتصادية فيجرى استبعادها كتفسير أساساً بحجة أن التفسير من زاوية اقتصادية "لا يوضح الاستجابة الأمريكية السلبية نسبيا للمخاطر التي تمثلها النزعة القومية الاقتصادية" (ص ٣١٦). والبرهان الأهم الذي يقدمه كراسنر على هذه السلبية المزعومة هو رد الفعل الأمريكي على تأميم محمد مصدق لشركة النفط الأنجلو-إيرانية في أعوام ١٩٥١-١٩٥٣. وإذا تركنا جانبا أن ضحية هذا التأميم كان شركة بريطانية لا شركة أمريكية، فإن هذه الحالة لا تقدم دعما لأطروحة الكاتب. وصحيح أن الولايات المتحدة كانت في بداية الأمر أقل عداوة من بريطانيا العظمي تجاه قومي محافظ من الشرق الأوسط كمصدق، خاصة في حالة لم تمس فيها أرصدة أمريكية وحيث مكن الدعم المقدم لمثل هذه النزعة القومية الولايات المتحدة من تحدي مكانة بريطانيا المهيمنة في المنطقة. إلا أن

الاستجابة الأمريكية السلبية قد تمثلت أولا في المساعدة على فرض حظر قادته بريطانيا ضد النفط الإيراني، ثم، عندما عجز الانهيار المترتب على ذلك لاقتصاد إيران عن تغيير سياسات مصدق وجذر مساندته، في تنظيم انقلاب لإزاحة الحكومة المنتخبة واستعادة سلطة الشاه الاستبدادية (جازيوروفسكي ١٩٨٧).

ويؤسس كراسنر زعمه بأن السياسة الأمريكية "لا يمكن تفسيرها بسهولة من زاوية مصالح الشركات" على واقع أن الولايات المتحدة لم تضغط في بداية الأمر على مصدق لكي يسمح للشركات الأمريكية المتعددة الجنسية بالوصول إلى النفط الإيراني (ص ١٢٧). لكن مصالح شركات النفط لم تكن تكمن في الوصول إلى النفط الإيراني، فقد كانت تكمن أولا في منع الإيرانيين من تسويق نفطهم بأنفسهم من خلال متعاملين مستقلين، الأمر الذي كان من شأنه أن يكسر احتكار شركات النفط الكبرى للسوق العالمية ونظام التسعير غير الشرعي المعتمد عليه، وكانت تكمن ثانياً في وقف التحري الجنائي من جانب وزارة العدل الأمريكية في نظام التسعير هذا. وقد تجاوبت الحكومة الأمريكية من كل من هاتين الرغبتين وكمكافأة أرغمت الإيرانيين على السماح للشركات الأمريكية بالاشتراك في السيطرة على نفطهم (إن مهندسي هذه السياسة، جون فوستر دالاس، وزير الخارجية، وآلان دالاس، مدير وكالة المخابرات المركزية، كانا كلاهما شريكين في مؤسسة سوليفان آند كروموبل، وهي المؤسسة القانونية التي مثلت كبري شركات النفط في قضية وزارة العدل المضادة للاحتكار (كوينتني ١٩٨٤، ١٦٣).

وبعد أن تمكن كراسنر من الناحية الظاهرية، من دحض التفسيرات الاقتصادية والإستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه استثمارات المواد الخام الخارجية، فإنه يقدم قضية الايديولوجية كدافع تفسيري. وبرهانه الحاسم هنا لا يتألف من أية قضية من قضايا المواد الخام التي جري تحليلها في الكتاب، بل يتألف بالأحرى من حرب فيتنام. وهو لا يذهب إلى أن مبررات أمريكا الايديولوجية للحرب ضد فيتنام كانت منطقية أو منسجمة. فالواقع أنه

يعترف بأنه لم يكن هناك "تعريف واضح للأهداف الأمريكية" (ص ٣٢٢) وبأن المبررات التي قدمتها الحكومة للحرب "هي باختصار عديمة المعنى" (٣٢١). وقد يوحي هذا بأن المبررات الايديولوجية قد تم تكييفها تبعا للحاجة السياسية، أو أنها كانت تعكس نزاعات داخل الإدارة (الأمريكية)، أو أنها كانت مجرد محاولة مشوشة للدفاع عن حرب لم يعد يؤمن حتى أولئك المسئولون عنها. ولا ينظر كراسنر في أي من هذه الاحتمالات، بل يعلن بدلا من ذلك أن غياب الانسجام والعقلانية هو "العلامة الرئيسية لسياسة خارجية ايديولوجية".

أما احتمال أن المصالح الاقتصادية ربما تكون قد لعبت دورا ما إلى جانب الدوافع الايديولوجية في إطالة أمد الحرب، وذلك بالنظر إلى الأرباح الضخمة لشركات السلاح، فهو يجري استبعاده بالإشارة إلى أنه كان سيكون من الأسهل تحمل الإنفاق العسكري الضخم "بتصوير الإتحاد السوفيتي والصين كأعداء ألداء بالانخراط في حرب برية في جنوب شرقي آسيا" (ص ٣٢٤). وحتى إذا ما وافقنا على هذا الزعم الذي لا دليل عليه فإنه لن يثبت أن مصالح الشركات لم تلعب في مواصلة الحرب، ومع ذلك فإن مجمل حجاج الكتاب دفاعا عن فكرة استقلالية الدولة إنما يستند على هذا الزعم الوحيد.

وفي العلم السياسي المؤسسي الجديد، فإن استقلال الدولة المزعوم إنما يجري إنتاجه إلى حد بعيد بشكل تعريفي. إن موضوع التحليل الهلامي يجري اختزاله إلى شئ اسمه "السياسة"، بما يعني نوايا ورغبات مسئولين معينين الدولة. والدولة تصبح هذا المثال الذي بلا جسد، والذي يجري تشخيصه بلغة كـ"المصلحة القومية" وتجري دراسته ليس كموقع بلاغي بل كنزعه مثالية تولد نفسها بنفسها وحاكمة.

سكوكبول: الدولة كـ "تنظيم فعلي":

يبدو أن إسهامات سوسيولوجيين تاريخيين كتيدا سكوكبول في النظرية المؤسسية الجديدة تقدم شيئا جد مختلف عن عمل علماء سياسيين مثل كراسنر. والحال أن عمل سكوكبول حول سياسات النيوديل ودراستها المقارنة السابقة حول الثورات الاجتماعية تستند على قراءات تفصيلية لدراسات حالات مبنية شكل دقيق.

ثم إنها ترفض بشكل سافر النهج "الإرادي" لدراسة الدولة. وكتاب "**الدول والثورات الاجتماعية**" (١٩٧٩)، وهو العمل الذي سوف أركز عليه، يذهب إلى أنه لا وقوع ولا نتيجة الثورات الاجتماعية الكبرى يمكن تفسيرهما بالرؤى الايديولوجية للقادة الثوريين أو قادة الدولة (ص ص ١٦٩-١٧٠). ويقترح الكتاب بدلا من ذلك نهجا "هيكليا" أو "تنظيميا" لتناول الدولة، لا يتم فيه تفسير الانهيار الثوري وبناء دول جديدة لا بالعوامل الاجتماعية وحدها ولا بالنوايا الذاتية للفاعلين السياسيين، بل بالهشاشات وبالقدرات الهيكلية للدول نفسها.

إلا أنه بالرغم من هذه الاختلافات، فإن بالإمكان بيان أن دعوى سكوكوبول، شأنها في ذلك شأن النهج المؤسسية الجديدة الأخرى، إنما تظل تفسيرا إراديا، ايديولوجيا. فمرة أخرى نجد أن الحد الواضح بين الدولة والمجتمع، والذي تعتمد عليه حجة الاستقلالية، يعتمد على ذاتية أساسية كأساس لتميز الدولة. وفيما بعد تتحرك سكوكبول إلى ما وراء هذه الذاتية، إلا أنها بمجرد ما أن تفعل ذلك يتلاشى حد الدولة، وبرهان استقلالية الدولة.

ويركز تفسير سكوكبول للثورات الفرنسية والروسية والصينية على انهيار دول مستقلة، تجري البرهنة على استقلاليتها ببيان أن الانهيار كان نتيجة لاختلال سياسات الدولة وعلاقاتها المؤسسية بالمجتمع وليس لأي نزاع أوسع بين طبقات اجتماعية رئيسية (ص ٤٨). وكما هو الحال مع منظرين مؤسسين جدد آخرين، فإن الخطوة الأولي في الحجاج إنما تتمثل في تضييق تعريف الدولة وذلك لضمان استبعاد أجهزة قد تتغلغل فيها عناصر "غير

دولانية". وَسعيا إلى هذا الهدف، تميز سكوكبول منظمات دولة "أساسية" عن "النظام السياسي" الأوسع وهي تكتب "أن الدولة مفهومة فهما صحيحا" إنما تتألف من "مجموعة من المنظمات الإدارية والشرطية والعسكرية التي تقودها، وتنسقها بهذه الدرجة أو تلك من الدقة، سلطة تنفيذية". ومثل هذه المنظمات لا تمثل غير جزء من "نظم سياسية أشمل"، قد تشمل أيضاً مؤسسات يجري فيها تمثيل المصالح الاجتماعية في صنع سياسة الدولة وكذلك مؤسسات يجري من خلالها تعبئة فاعلين غير دولانيين للمشاركة في تنفيذ السياسة" (ص ٢٩). وهذا التمييز بين "الدولة مفهومة فهما صحيحا" و"النظام السياسي" إنما يعد حيويا بشكل واضح لدعوى استقلالية الدولة على أنه لا يجري الاضطلاع به إلا بشكل عابر ولا يجري تزويدنا بأية وسيلة فعلية لمعرفة ما إذا كانت مؤسسة محددة تنتمي إلى مجرد النظام السياسي أم إلى "الدولة كدولة". والواقع أنه يجري التغلب على الصعوبة بالاستعاضة عن المصطلح الأخير بمصطلح أضيق بكثير، هو في أغلب الحالات مجرد "الملكية".

وبعد تضييق معنى الدولة، تتمثل الخطوة التالية في التفسير في تقديم مصلحة أو سياسة للدولة تؤدي إلى الأزمة الثورية. إذ تذهب سكوكبول إلى أنه في المجتمعات الثلاثة كلها قبل الثورة "كان الملوك مهتمين بالحصول على مزيد من الموارد من المجتمع وبتحويلها على نحو كفء في اتجاه تحقيق التعاظم العسكري أو التنمية الاقتصادية التي ترعاها الدولة والتي تتم تحت سيطرة مركزية" (ص٤٩). وكما هو الحال مع كراسنر، فإن مصلحة الدولة هذه سوف تشكل أساس استقلاليتها فالاهتمام بالتعاظم العسكري والتنمية الاقتصادية لا يجب تصوره بالارتباط بأية مصالح تجارية أو سياسية أوسع، بل يجب فهمه على أنه الرغبة المستقلة لدي الدولة.

وفي فرنسا، على سبيل المثال، ترتب الانهيار الثوري على انخراط الدولة المكلف في حروب خارجية، وهي تنافس من أجل الحصول على أسواق وطرق تجارة مستعمرات. وتفسر سكوكبول هذا الانخراط تفسيرا ايديولوجيا، كشيء ضروري للدفاع عن شرف فرنسا

في الساحة الدولية، مضيفة كفكرة متأخرة تقريبا "تاهيك عن حماية التجارة المحمولة بحرا" (ص ٦٠). وتجري تسمية فرنسا بأنها "قوة تجارية"، إلا أنه لا يقال لنا شيء عن نطاق أو طبيعة هذه التجارة أو عن الأنواع الأوسع من المصالح السياسية أو الاقتصادية المتضمنة (شركات التجارة والسلع التي تجري المتاجرة فيها ومنتجيها والصناعات المخدومة أو دور البيوت المالية ودور صناعة الملاحة أو دور شركات الاستيطان). ويبدو أنه يجري استبعاد احتمال أن مصالح من هذا النوع قد تكون على الأقل عاملا مهما في سياسة الدولة كايديولوجية شرف فرنسا، لأنه، في الصفحة التالية، يجري إرجاع إنخراط الدولة في "حرب عامة طويلة الأمد ومتكررة" إلى مجرد عدم رغبة الملكية في التخلي عن "أطماعها العسكرية"، وبعد ذلك بثلاث صفحات يقال لنا إن ما "جر ملكية البوربون في القرن الثامن عشر إلى أزمة مالية حادة" هو "ميلها المسعور إلى الحرب" (ص ص ٦١-٦٤). ويجري اختزال الأزمة المبدئية للدولة في مسألة ايديولوجيا - اهتمام بـ"الدفاع عن شرف فرنسا" أو الجري وراء "أطماع عسكرية" أو "ميل إلى الحرب" لا تفسير له. وهكذا فإن مصلحة ملكية أو قومية تشكل نفسها بنفسها على ما يظهر إنما تصبح، في تفسير الدولة، العنصر الذي لا يمكن اختزاله.

على أن هذا التصور الضيق، الذاتي، للدولة يناقضه في حالة سكوكبول تفسيرها اللاحق للثورة. فهي توضح أن الدولة، في ردها على الأزمة المترتبة على الهزائم في الحرب أو تهديدات خارجية أخري، كانت مكبوحة بـــ " بعلاقاتها المؤسسية " مع طبقات كبار ملاك الأرض. وتقدم سكوكبول تقارير جد تفصيلية عن هذه العلاقات بالنسبة لكل دراسة حالة من دراسات الحالات التي تجريها، ويتضح من هذه التقارير أن دولة ما قبل الثورة هي شيء أوسع وأكثر هلامية من ملك. وبالرغم من أن النهج "التنظيمي" لدراسة الدولة يشدد على أن الدول "منظمات فعلية" تتمايز حدودها عن المجتمع (ص ٣١)، فإن تصوير سكوكبول الكاشف لهذه المنظمات في فرنسا وروسيا والصين إنما يوضح أن من

المستحيل بالفعل رسم الحدود. ففي الحالات الثلاث كلها، نجد أن السلطة الإقليمية والمحلية للدولة لا تنفصل عن السلطة السياسية لطبقات كبار ملاك الأرض.

وفي فرنسا، بجري وصف بنية الدولة لا كتنظيم فعيل بل كشبكة "مركبة غير عادية ... ومتعددة المراتب" من أملاك السادة والروابط البلدية والمجالس الإقليمية والمحاكم العليا، التي يجري صونها عبر نظام شراء المناصب والذي يتم بموجبه تدبير عوائد من بيع مناصب الدولة، التي تصبح ممتلكات فردية يمكن تأجيرها أو إعادة بيعها أو توريثها (ص ص ٥٢-٥٣). وتقدم روسيا والصين صورا مماثلة، لكن سكوكبول في الحالة الأخيرة تسقط التمايز الأخرق بشكل متزايد بين الدولة والمجتمع وتدخل مجاز "العالمين" الأكثر سيولة، والذي يتألف من اقتصاد ومجتمع زراعيين وجهاز إدارة إمبراطورية. ويقال لنا إن تداخل العالمين كان جد واسع بحيث أن الفصل بينهما إنما يتم لمجرد أغراض تحليلية (ص ٦٨). وهكذا فإن الوجود المنفصل للدولة كتنظيم فعلي إنما يتلاشى تماما. وتعترف سكوكبول بعد ذلك باستحالة تمييز الدولة عن المجتمع بإدخال المصطلحين معا في عبارة واحدة والإشارة إلى البلدان الثلاثة كـ"مجتمعات دولانية" (ص ١٦٧).

وتنشأ مشكلات مماثلة في الشطر الثاني من كتاب "الدول والثورات الاجتماعية"، حيث ينتقل التحليل من أسباب الانهيار الثوري إلى الانبثاق اللاحق لدول مركزية قوية. ومرة أخرى، لن يجري تفسير هذه التطورات من زاوية التحولات الاجتماعية-الاقتصادية الأوسع. بل "إن العكس هو الصحيح إلى حد كبير - فالتغيرات في هياكل الدولة والتي تحدث خلال ثورات اجتماعية هي التي تؤدي بشكل نموذجي إلى تدعيم، وتستتبع هي نفسها، تغيرات اجتماعية اقتصادية في آن واحد" (ص ١٦٤). وفي فرنسا، على سبيل المثال، مثلت الثورة تحولا اجتماعيا واقتصاديا "فقط" من حيث أن التسويق وعلاقات الملكية الرأسمالية أصبحت سائدة (ص ١٧٩)، وقد يقال إن هذه التغيرات قد ترتبت إلى حد بعيد على التغيرات الأبعد مدي في بنية الدولة الفرنسية (ص ١٦٤).

وإذا كان لا يجب إرجاع تحول الدولة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية "خارج" الدولة، فكيف يمكن تفسير انبثاق دولة قوية بعد الثورة؟ مرة أخرى، يتمثل السبيل الوحيد إلى عزل تفسير مؤسسي في الرجوع إلى الايديولوجية. إذ تذهب سكوكبول إلى أن المحتوى الخاص لايديولوجيا ثورية لا يفسر نتيجة الثورة، إلا أنه في الحالات الثلاث كلها كان قادة الدولة الجديدة رجالاً "متجهين" بالفعل إلى عملية بناء الدولة. وقد جاء هذا التوجه العام من النمو في مجتمعات قبل ثورية كان التوظف فيها في الدولة هو الطريق الأكثر شيوعا إلى الرفاهية وقد عززته التهديدات الخارجية التي واجهتها بلدانهم من قوي رأسمالية أكثر تقدما، والتي بدأ أن تدخل الدولة النشيط هو الرد المناسب الوحيد عليها (١٦٧). ويرصد التفسير ويحدد موقع سبب أفعال الدولة، بل وعين أصل الدول الحديثة، الممركزة، داخل نوايا مسئولي الدولة.

إلا أنه حتى هذا التفسير الذاتي لانبثاق دول قوية، عند التدقيق في الأمر، إنما يفشل في نهاية المطاف في نقل موقع التعليل من المجتمع إلى الدولة. فالأسباب التي يجري تقديمها إلينا لتوجه القادة الذاتي إلى بناء الدولة هي أسباب اجتماعية واقتصادية بشكل عميق. وهي تتصل بالمجتمعات قبل الثورية الخاصة التي كانت تجري فيها مراكمة الثروة الخاصة عبر سوق مناصب عامة والتي تخلف فيها التطور الرأسمالي المحلي عن انتشار العلاقات الرأسمالية في بلدان مجاورة.

ثم إن مقارنة سكوكبول بين كيفيات انبثاق دول قوية بالفعل في فرنسا وروسيا والصين بعد الثورة إنما تعيد إدخال جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي قصد من رواء مناقشة توجهات القادة الذاتية اختزال أهميتها أو استبعادها. ففي الثورة الفرنسية، مثلا، تزعم أن انبثاق سلطة دولة ممركزة لم يكن شيئا رغبت فيه الطبقات الاقتصادية المهيمنة وأنه لم يكن نتاج مصالح طبقية بقدر ما كان نتاجا لـ"متطلبات خوض الحروب ومواجهة أصدائها السياسية المحلية" (ص ١٧٨). على أن واقع أن نتيجة ما ربما

لم تكن مرغوبة من أي طرف واحد في نزاع اجتماعي لا يعني أنه لا يمكن فهمها كنتيجة لذلك النزاع أساسا. ثم إن سكوكبول تمضي إلى الاعتراف بأن بناء دولة قوية لم يكن مجرد أحد متطلبات الحرب، بل كان سببا رئيسيا للسير على درب سياسات عسكرية في المقام الأول (ص ص ١١٦، ١٨٩، ١٩٥). وفي الحالة الروسية، توضح حالة مماثلة، يجري فيها تفسير الانعطافات الرئيسية في تطور الدولة السوفيتية بالإحالة إلى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في البلد وقواعد دعم النظام (ص ص ٢١٧-٢٢٥). ومع ذلك فإن سكوكبول تنتهي إلى أن "شكل" الدولة السوفيتية لم تقرره مثل هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية بل قررته كيفية "ممارسة القيادة ونشرها لسلطة الدولة في المجتمع الروسي" (ص ٢٢٠).

وحدة الدولة

إن الحجج التي يقدمها كراسنر وسكوكبول لحساب نهج مؤسسي جديد للتحليل السياسي إنما تواجه مشكلة مشتركة وترد عليها بشكل متماثل. والمشكلة كما يعترف كل منهما بذلك إلى هذا الحد أو ذاك، هي أن حواف الدولة غير مؤكدة وأن القوي الاجتماعية يبدو أنها تخترقها من جميع الجهات، وأن الحد بين الدولة والمجتمع كنتيجة لذلك يصعب جدا تحديده. وهما يردان على المشكلة بتقديم تعريف ضيق للدولة، فيجري تجسيدها كفاعل صانع القرار. وشانها في ذلك شأن الكينونة الشخصية، يجري تصور كينونة الدولة تصورا مثاليا بشكل أساسي. فالدولة تقف بمعزل عن المجتمع كمجموعة من النوايا أو التفضيلات الأصلية، بالطريقة نفسها التي يجري بها تصور الأشخاص كوحدات من الوعي والرغبات المستقلة متميزة عن عالمها المادي أو الاجتماعي. وأيا كان إنعدام وضوح حواف الدولة، فإنها، شأنها في ذلك شأن الشخص، وحدة أساسية.

ويجري الاحتفاظ بصورة الوحدة هذه حتى في التحليلات التي تدخل عنصر النزاع بين أجزاء مختلفة من جهاز الدولة .ومثل هذا النزاع مؤشر مهم على نفاذية حدود الدولة

لأنه يمكن امرء من أن يتتبع الأسلوب الذي تعيد به الاختلافات الاجتماعية الأوسع إنتاج نفسها داخل عمليات الدولة. إلا أنه لا تجري دراسة هذه الارتباطات في الأدبيات المؤسسية الجديدة. فوحدة الدولة الأساسية يجري التعامل معها كمعطى، ويجري التعامل مع النزاعات كظواهر ثانوية باطنة في هذه الوحدة الأوسع. بل إن أثر مثل هذه النزاعات الباطنة على صنع السياسة إنما يجري تحويله إلى جزء من البرهان على استقلال الدولة عن المجتمع.

وفي عملها حول النيوديل، مثلا، تذهب سكوكبول إلى أنه يجب التعامل مع الدولة والمنظمات الحزبية كـ"محددات مستقلة" للنتائج السياسية (١٩٨١-١٥٦)، لأن لها "هياكلها وتواريخها الخاصة، التي لها بدورها أثرها الخاص على المجتمع" (ص ٢٠٠). ويستند حجاجها على فشل فرانكلين ديلانو روزفيلت والديمقراطيين الليبراليين خلال المرحلة الإصلاحية للنيوديل (١٩٣٥-١٩٣٨) في تحويل الحكومة الاتحادية إلى دولة تدخلية، اشتراكية-ديمقراطية بشكل كامل (ص ص ١٩١-١٩٩). وكان السبب الرئيسي لهذا الفشل هو أن التأييد لبرنامج روزفيلت الإصلاحي لم ينعكس في الكونجرس، حيث كانت المصالح المحافظة قوية التمترس. وكان هذا التمترس راجعا إلى نفوذ الديمقراطيين الجنوبيين (بما يعكس بالطبع، ترتيبات سياسية واقتصادية في الجنوب أدت إلى استبعاد السود من المشاركة) وعموما إلى السيطرة المحلية على انتخابات الكونجرس من جانب "أجهزة أو كتل خاصة من المصالح المنظمة" (ص ١٩٥). وقد حال المحافظون في الكونجرس دون الإنفاق على البرامج الاجتماعية للفقراء وقادوا المعارضة للإصلاحات الإدارية خوفا من أنها "سوف تؤدي إلى تمزيق العلاقات التآزرية القائمة بين الكونجرس والبيوقراطيين وجماعات المصالح المنظمة في المجتمع بوجه عام" (ص ١٩٤). وبالرغم من انتخاب رئيس له برنامج إصلاح شعبي، فإن قوة المصالح المحافظة والمصالح "المنظمة" الأخرى في المجتمع كانت ممثلة في الدولة تمثيلا كافيا لإخراج الإصلاحات عن مسارها. وتفسر سكوكبول هذا كبرهان على دعوي أن مؤسسات الدولة محددات مستقلة بشكل أساسي للنتائج

السياسية. والواقع أن الحالة (المذكورة) إنما تقدم مثالا ممتازا لتوضيح كيف أن النزاعات داخل الدولة إنما تعكس تغلغل قوي اجتماعية أوسع.

٣- نهج بديل

تبدأ الأدبيات المؤسسية الجديدة من فرضية أن الدولة كيان متميز، مستقل عن ومواجه لكيان أوسع اسمه المجتمع. وتقتصر المناقشات على تقدير الاستقلال الذي يتمتع به موضوع واحد عن الموضوع الآخر.على أننا قد رأينا أن الخط بين الاثنين هو في الواقع خط غير مؤكد غالبا. وشأنهم في ذلك شأن منظري النظم قبلهم، كان المؤسسيون الجدد عاجزين عن تحديد الحد المراوغ بين النظام السياسي أو الدولة والمجتمع. وعلى نهج بديل لتناول الدولة أن يبدأ من هذا الحد غير المؤكد. ففي مجال معين من مجالات الممارسة، كيف يتم خلق وقع أن جوانب معينة مما يحدث تنتمي إلى المجتمع، بينما تقف جوانب أخري على حدة بوصفها الدولة؟ والأهم من ذلك، ما دلالة إحداث وقع هذا التمايز؟

ولتقديم مثل هذا النهج البديل، يمكن للمرء أن يبدأ بحالة نوقشت في دراسة ستيفن كراسنر للسياسة الخارجية الأمريكية: العلاقة بين الحكومة الأمريكية وشركة النفط العربية-الأمريكية (آرامكو)، وهي كونسورتيوم شركات النفط الأمريكية الرئيسية الذي حاز حقوقا خاصة به وحده في نفط العربية السعودية (كراسنر ١٩٨٧، ٢٠٥-٢١٢). وتصور الحالة كلا من نفاذية حدود الدولة / المجتمع والأهمية السياسية لصونها. فبعد الحرب العالمية الثانية، طلب السعوديون زيادة مدفوعات عوائدهم من آرامكو من نسبة ١٢ % إلى نسبة ٥٠% من الأرباح. ولعدم استعدادها لا لخفض أرباحها ولا لرفع أسعار النفط، رتبت آرامكو لدفع الزيادة في العوائد ليس من جانب الشركة بل من جانب دافعي الضرائب الأمريكيين في واقع الأمر. والحال أن وزارة الخارجية الأمريكية، المتحرقة إلى إعانة الملكية السعودية الممالئة للأمريكيين، قد ساعدت على أن ترتب لآرامكو استغلال ثغرة في

قانون الضرائب الأمريكي، عوملت العوائد بموجبها كما لو كانت ضريبة خارجية مباشرة، يجب دفعها ليس من أرباح الشركة بل من الضرائب المستحقة عليها للخزانة الأمريكية (اندرسون ١٩٨١. ١٧٩-١٩٧). (يشدد آندرسون على أن هذا الترتيب كان صحيحا تماما "لقانون ضرائب يرجع إلى عام ١٩١٨ (ص ١٩٦). إلا أنه لكي تستفيد آرامكو من الثغرة التي يتيحها القانون، كان على الخزانة الأمريكية أن تقبل خرافة أن الصفقة التي تم الاتفاق عليها بين آرامكو والعربية السعودية ليست "مدفوعات متفقا عليها" - الأمر الذي من شأنه أن يجعل منها عوائد. ولتحقيق ذلك، نظمت آرامكو العوائد كمدفوعات ضريبية "فرضتها" دولة كانت جزئيا في واقع الأمر من مخلوقات آرامكو ولم تكن قد قامت قط بجباية أي شكل من أشكال ضريبة الدخل. ثم زعمت آرامكو أن الضريبة قد فرضتها دولة ذات سيادة، تعد سلطتها في فرض الضرائب مطلقة ومن ثم لا يمكن أن تكون موضوع اتفاق". وهكذا فإن السيادة السعودية قد خدمت آرامكو كخرافة سياسية مناسبة).

والحال أن هذا التواطؤ بين الحكومة وشركات النفط، والذي أرغم المواطنين الأمريكيين على أن يسهموا دون علم منهم في دعم خزانة نظام قمعي شرق أوسطي والتوازنات البنكية لبعض الشركات المتعددة الجنسية الأكبر والأكثر ربحية في العالم، هذا التواطؤ لا يقدم دعما كبيرا لصورة تمايز واضح بين الدولة والمجتمع.

ويواجه كراسنر هذا التعقيد بالذهاب إلى أن شركات النفط كانت "آلية مؤسسية" استخدمها صانعو القرار المركزيون لتحقيق أهداف معينة في مجال السياسة الخارجية، هي في هذه الحالة الدعم السري لنظام عربي محافظ. والسياسات التي قد يعارضها الكونجرس أو حلفاء أجانب يمكن اتباعها من خلال مثل هذه الآليات، "وذلك جزئيا لأن الشركات الخاصة تقع خارج النظام السياسي الرسمي" (ص ص ٢١٢-٢١٣). وهذا التفسير لا يقدم غير جانب واحد من الصورة فالشركات نفسها أيضا قد استخدمت الحكومة الأمريكية لدعم أهداف الشركات، كما توضح ذلك حالة آرامكو وكما أثبتت ذلك تفصيلا دراسات عديدة

حول صناعة النفط (آندرسون ١٩٨١، بلير ١٩٧٦، ميللر ١٩٨٠). على أنه بالرغم من أن تفسير كراسنر يفشل في تصوير تعقيد مثل هذه العلاقات بين الدولة والمجتمع، فإن هذا التفسير يشير بالفعل بشكل غير مقصود إلى ما هو حاسم بالنسبة لهذه العلاقات. فحالة آرامكو تصور كيف أن "الآليات المؤسسية" لنظام سياسي حديث ليست محصورة البتة ضمن حدود ما يسمي بالدولة (أو في هذه الحالة، وهو ما يدعو إلى عجب كاف، "النظام السياسي الرسمي")، وهذا لا يعني ببساطة أن الدولة شيء محاصر بمؤسسات شبه دولانية أو كوربوراتية، تدعم وتوسع سلطتها. بل يعني أن حدود الدولة (أو النظام السياسي) لا تحدد البتة خارجا فعليا. فالخط بين الدولة والمجتمع ليس محيط كيان أصلي، يمكن تصوره كموضوع أو فاعل مستقل بذاته. إنه خط يجري رسمه داخليا، داخل شبكة الآليات المؤسسية التي يجري من خلالها صون نظام اجتماعي وسياسي معين.

ومسألة أن حد الدولة لا يحدد البتة خارجا فعليا يمكن أن توضح السبب في أنه غالبا ما يبدو مراوغا وغير مستقر. لكن هذا لا يعني أن الخط وهمي. على العكس، فكما تبين حالة آرامكو، فإن إنتاج وصون التمايز بين الدولة والمجتمع هو نفسه آلية تولد موارد سلطة. وواقع أن آرامكو يمكن أن يقال إنها تقع خارج " النظام السياسي الرسمي "، بما يخفي دورها في السياسة الدولية، هو واقع جوهري بالنسبة لقوتها كجزء من نظام سياسي أوسع.

ويمكن استكشاف أمثلة مماثلة كثيرة، كالعلاقة بين الدولة ومؤسسات "خاصة" في القطاع المالي، وفي التعليم والبحث العلمي، أو في الرعاية الصحية والممارسة الطبية. وفي كل حالة يمكن بيان أن فاصل الدولة / المجتمع ليس حدا بسيطا بين موضوعين أو مجالين مستقلين، بل هو تمايز معقد باطن في مجالات الممارسة هذه. خذوا مثال البنوك. إن العلاقات بين الجماعات البنكية المتحدة الكبرى، والبنوك المركزية شبه العامة أو نظم الادخار، والخزانات الحكومية ووكالات التأمين وبنوك الاستيراد والتصدير (التي تدعم ما

يصل إلى نسبة ٤٠ % من صادرات الأمم الصناعية)، والهيئات المتعددة الجنسية كالبنك الدولي (الذي يعين رئيس الولايات المتحدة رئيسه)، إنما تمثل شبكات متداخلة من شبكات القوة المالية والتنظيم المالي. ولا يمكن لخط بسيط أن يفصل هذه الشبكة إلى مجال خاص ومجال عام، أو إلى دولة ومجتمع. وفي الوقت نفسه، فإن البنوك تقام وتقدم نفسها كمؤسسات خاصة منفصلة انفصالا واضحا عن الدولة. ومظهر أن الدولة والمجتمع شيئان منفصلان هو جزء من الأسلوب الذي يجري به صون نظام مالي واقتصادي معين. والحال أن القدرة على التنظيم والسيطرة ليست مجرد قدرة محفوظة داخل الدولة، تنبع منها وتمتد إلى المجتمع. والحد الظاهري للدولة لا يحدد حد عمليات التنظيم. فهو نفسه نتاج لتلك العمليات.

والنهج الذي ندعو إليه هنا لتناول الدولة لا ينطوي على صورة للدولة وللمنظمات الخاصة كبنية سلطة واحدة، ذات طابع كلي. على العكس، فهناك دائما نزاعات بينهما، كما أن هناك نزاعات بين الوكالات الحكومية المختلفة، وبين المنظمات المشتركة، وداخل كل واحدة منها. إنه يعني أننا لا يجب أن نفقد الاتجاه فنأخذ مأخذ المسلمات فكرة الدولة كموضوع متماسك منفصل انفصالا واضحا عن "المجتمع" – كما يعني أننا لا يجب أن نفقد الاتجاه من جراء التباس وتعقيد هذه الظواهر فنرفض مفهوم الدولة برمته.

وإذا ما تصورنا الدولة بهذا الشكل، فلن يجري بعد التعامل معها على أنها من حيث الجوهر فاعل، بما يفترضه هذا المصطلح من تماسك وقوة واستقلالية. والحال أن الترتيبات المتعددة التي تنتج انفصال الدولة الظاهري، إنما تخلق وقع القوة والاستقلالية الجزئية، بما يترتب على ذلك من آثار ملموسة. على أن مثل هذه القوة سوف تكون دائما متوقفة على إنتاج الاختلاف – على تلك الممارسات التي تخلق الحد الظاهري بين الدولة والمجتمع. على أن هذه الترتيبات قد تكون فعالة بالدرجة التي تؤدي إلى جعل الأشياء تظهر كما لو

كانت عكس ذلك. فتأخذ الدولة في الظهور كنقطة انطلاق مستقلة، كفاعل يتدخل في المجتمع. والحال أن التناولات الدولانية التحليل السياسي تأخذ هذا العكس على أنه الواقع.

وما نقترحه هنا، بدلا من ذلك، هو نهج يتناول الدولة يرفض التسليم بهذه الثنائية. وإن كان بوسعه أن يفسر السبب في ظهور الواقع الاجتماعي والسياسي بهذا الشكل الثنائي. ولا يكفي مجرد انتقاد المظهر المجرد، المثالي الذي تتخذه الدولة في الأدبيات المؤسسية الجديدة. ويشكو جابرييل آلموند، مثلا، من أن مفهوم الدولة المستخدم في معظم الأدبيات الجديدة "يبدو أنه يتميز بنبرات ميتافيزيقية عالية" (آلموند ١٩٧٨، ٤٧٦) ويذهب ديفيد إيستون إلى أن أحد الكتاب يقدم الدولة كـ"جوهر لا يمكن تعريفه، كـ شبح في الآلة، لا يمكن معرفته إلا من خلال تبدياته المتغيرة" (١٩٨١، ٣١٦). ومثل هذه الانتقادات تتجاهل واقع أن هذا هو الأسلوب الذي تظهر به الدولة غالباً جدا في الممارسة العملية. ومهمة نقد الدولة لا تتمثل في مجرد رفض مثل هذه الميتافيزيقا، بل تتمثل في تفسير كيف أمكن إنتاج هذا الوقع العملي، جد المميز للنظام السياسي الحديث. ما الذي ميز المجتمع الحديث، كشكل خاص للنظام الاجتماعي والاقتصادي، وأتاح إمكانية الاستقلالية الظاهرية للدولة ككيان مستقل؟ ما هو هذا النوع من الأجهزة، بأساسه النموذجي في نظام مجرد للقانون وبارتباطه الترانسندنتالي تقريبا بـ"الأمة" بوصفها الجماعة السياسية الأساسية، الترتيب السياسي المميز للعصر الحديث؟ ما هي الممارسات والتقنيات الخاصة التي أعادت باستمرار إنتاج تجريد الدولة شبه الشبحي، بحيث أنه بالرغم من الجهد المبذول "لمحو" المصطلح "منذ ربع قرن"، كما يقول إيستون (١٩٨١، ٣٠٣)، فإنه قد عاد "ليحوم حولنا مرة أخرى"؟.

لقد تجاهل المنظرون المؤسسيون الجدد هذه المسائل التاريخية. بل إن المنظرين الذين يتبنون منظورا تاريخيا، مثل سكوكبول، عاجزون عن تقديم تفسير تاريخي لظهور الدولة الحديثة. ولالتزامها بنهج تعد الدولة فيه سببا مستقلا ، لا تتمكن سكوكبول من تفسير قدرة الدولة على الظهور ككيان مستقل عن المجتمع من زاوية عوامل خارجة عن الدولة.

فالدولة يجب أن تكون سببا مستقلا للأحداث، حتى عندما تتضمن تلك الأحداث، كما في حالة كحالة فرنسا الثورية، عين مولد دولة حديثة مستقلة من الناحية الظاهرية.

مظهر البنية

لتوضيح نوع التفسير الذي قد يكون ممكنا، يمكن للمرء العودة إلى تقرير سكوكبول عن الحالة الفرنسية. وكما رأينا بالفعل، فقد وصفت سكوكبول فرنسا قبل الثورة كمجتمع "دولاني"، بما يعني مجتمعا كانت فيه سلطة وامتيازات نباله من كبار ملاك الأرض وسلطة الإدارة المركزية مرتبطتين معا ارتباطا لا يمكن فصم عراه. ويمكننا الآن أن نصف هذا الوضع بشكل آخر، كمجتمع لم تكن قد اكتسبت فيه طابعا مؤسسيا بعد تلك التقنيات الحديثة التي تجعل الدولة تظهر كما لو كانت كيانا منفصلا يقف بشكل ما خارج المجتمع. وتمثل الفترة الثورية توطيد مثل هذه التقنيات المستحدثة. وتشخص سكوكبول التحول الثوري للدولة الفرنسية على أنه أساسا تحول في الجيش والبيروقراطية، حيث يصبح كل منهما منظمة دائمة محترفة تنفصل هيئاتها لأول مرة عن النشاطات التجارية والاجتماعية الأخرى ويجري توسيع حجمها وفعاليتها بشكل جد كبير. وبالنسبة لسكوكبول، فإن مثل هذه التغيرات إنما يجب فهمها كأثر مترتب على دولة مستقلة، كان مسئولوها يرغبون في السير على درب التوسع وتوطيد سلطة ممركزة. ولذا فإنه لا يجري تزويدنا بتفاصيل مهمة عن التقنيات التي إستندت إليها مثل هذه التحولات الثورية.

كيف أمكن الآن جمع جيش دائم مؤلف من عدد يصل إلى ثلاثة أرباع المليون من الرجال، وتحويل اقتصاد بأكمله إلى الإنتاج من أجل الحرب، وصون السلطة والانضباط على نطاق كهذا، وكذلك "فصل" هذه الآلة العسكرية عن المجتمع بحيث أمكن التغلب على مشكلة الهرب (من الخدمة العسكرية) التقليدية؟ بأية وسائل موازية تمت السيطرة على فسادات واختلاسات الإدارة المالية؟ ما هي طبيعة "الكفاءة والتمفصل الإداريين"، في عبارة

منقولة عن ج. ف بوشر (سكوكبول ١٩٧٩، ٢٠٠)، واللذين سوف يؤديان الآن في كل مجال إلى تمكين فضائل التنظيم من إحباط أثر رذائل الرجال المنفردين"؟. بعبارة أخرى ما هو نوع "التمفصل" الذي يمكنه أن يفصل الآن بشكل ميكانيكي "تنظيما" عن "الرجال المنفردين" الذين يؤلفونه؟ بدلا من إرجاع مثل هذه التحولات إلى سياسات دولة مستقلة، سوف يكون من الأنسب أن نتتبع في تقنيات التنظيم والتمفصل الجديد هذه عين إمكانية الظهور بأنها تفصل عن المجتمع جهاز دولة مستقلا.

وسوف يتعين على استكشاف لتلك المسائل أن يبدأ بالاعتراف بالأهمية البالغة لمناهج النظام صغيرة النطاق ومتعددة الأشكال تلك والتي يسميها فوكوه بالانضباطات. وقد تأسست القوة البيروقراطية والعسكرية الجديدة للدولة الفرنسية على سلطات ولدها التنظيم الدقيق للمكان والحركة والترتيب والموقع. وعلى سبيل المثال، فإن قوة الجيش الجديدة قد تأسست على تدابير كإنشاء الثكنات كمواقع احتجاز دائم منفصلة عن العالم الاجتماعي، وإدخال التفتيش والتدريب اليوميين، والتدريب التكراري على مناورات مجزأة إلى تتاليات وتركيبات دقيقة التوقيت وصوغ هيراركيات معقدة للقيادة والترتيب المكاني والمراقبة وبمثل هذه التقنيات أمكن تحويل جيش إلى ما وصفه مرجع عسكري معاصر بـ"آلة مصطنعة" وبدت جيوش أخرى الآن كمجموعات من "الرجال الكسالى وعديمي النشاط" (نقلا عن فوللر ١٩٥٥، ٢: ١٩٦).

وتترتب على السلطة الانضباطية نتيجتان بالنسبة لفهم الدولة الحديثة - حلل فوكوه أولاهما فقط: ففي المقام الأول، يمكن للمرء أن يمضي إلى ما وراء صورة السلطة بوصفها من حيث الجوهر نظام أوامر أو سياسات سيادية تدعمه القوة. وهذا النهج يتبناه جميع منظري الدولة المؤسسين الجدد. وهو يتصور سلطة الدولة على شكل شخص (صانع قرار فرد أو جماعي)، تشكل قراراته منظومة من الأوامر والنواهي التي توجه وتكبح الفعل الاجتماعي. ويجري تصور السلطة على أنها كابح خارجي: فمصدرها مرجعية ذات سيادة

تقف فوق المجتمع وخارجه، وهي تعمل عن طريق وضع حدود خارجية للسلوك وتحديد نواه سلبية وإرساء قنوات للسلوك اللائق.

لكن الانضباط خلافا لذلك، لا يعمل من الخارج بل من الداخل، ليس على مستوى مجتمع بأسره بل على مستوى التفصيل، وليس عن طريق كبح الأفراد وأفعالهم بل عن طريق إنتاج هؤلاء وتلك. وكما يوضح فوكوه، فإن السلطة السلبية الخارجية إنما تخلي السبيل أمام سلطة داخلية، منتجة. وتعمل الانضباطات على المستوى الموضعي، فتتدخل العمليات الاجتماعية وتقوم بتجزئتها إلى وظائف منفصلة، وتعيد ترتيب الأجزاء، وتزيد فعاليتها ودقتها، وتعيد تجميعها في توليفات أكثر إنتاجا وقوه. وهذه المناهج تنتج القوة المنظمة للجيوش والمدارس والبيروقراطيات والمصانع والمؤسسات الأخرى المميزة للعصر التقني. كما أنها تنتج، ضمن مثل هذه المؤسسات، الفرد الحديث، المصاغ كرعية سياسية منعزلة ومنضبطة ومستجيبة ومجتهدة، وعلاقات السلطة لا تواجه ببساطة هذا الفرد كمجموعة من الأوامر والنواهي الخارجية. ففرديته نفسها، المكونة داخل مثل هذه المؤسسات، هي بالفعل نتاج تلك العلاقات.

أما النتيجة الثانية للانضباط الحديث فهي نتيجة لا يفسرها فوكوه. إن السلطات الانضباطية، بالرغم من طبيعتها المموضعة ومتعددة القوى، إنما يجري بشكل ما توطيدها في النظام الحديث للدولة الحديثة، المهيكل مؤسسيا وذي الأساس الإقليمي. ولا ينفي فوكوه أهمية هذا النوع الأوسع من البنية، إنه فقط لا يعتقد أن فهم السلطة يجب أن يبدأ من هناك: "يجب للمرء بالأحرى أن يجري تحليلا **صاعدا** للسلطة، بادئا، من ثم، من آلياتها الأدق ... ثم يجب عليه أن يرى كيف أن آليات السلطة هذه كانت -وما تزال- محل انغراس واستعمار واستخدام وتعقيد وتحويل وإزاحة وتوسيع، إلخ، من جانب آليات أكثر عمومية بكثير ....، (كيف أنها) قد تم استعمارها وصونها بآليات عامة وبنظام الدولة برمته "

(فوكوه ١٩٨٠ ب، ٩٩-١٠١). على أن فوكوه لا يوضح كيف يتم استخدام السلطات الإنضباطية وتحقيق الاستقرار لها وإعادة إنتاجها في بنى الدولة أو "آليات معممة" أخرى.

ويمكن العثور على مثال واضح للعلاقة بين الآليات الدقيقة والآليات العمومية في القانون، حيث تجري هيكلة السلطات الصغرى للتطبيع الإنضباطي في الجهاز الأوسع للمدونة القانونية والنظام القضائي. وفي مناقشة هذه الحالة، يرجع فوكوه إلى فكرة أن البنية العمومية هي ستار ايديولوجي (ستار السيادة والحق) مفروض من أعلى على سلطة الإنضباط الواقعية. "ما أن أصبح من الضروري ممارسة الكوابح الإنضباطية عبر آليات السيطرة، ومع ذلك أصبح من الضروري في الوقت نفسه إخفاء ممارستها الفعلية للسلطة، فقد كانت هناك حاجة إلى نظرية عن السيادة لإيجاد مظهر على مستوى الجهاز القانوني، ولمعاودة الظهور في مدوناته" (١٩٨٠ ب، ١٠٦). والحال أن تنظيم القانون على المستوى العمومي "قد سمح بفرض نظام للحق من أعلى على آليات الإنضباط بشكل من شأنه إخفاء إجراءاتها الفعلية (١٠٥). ويبتعد فوكوه مرة أخرى عن الإيحاء بأن المستوى العمومي يرتبط بالمستوى الأصغر كمجال عام للأيديولوجية مواجه لمجال السلطة الفعلية المستتر، بالتذكير بأن الانضباطات هي أيضا، تتضمن خطابا عاما. إلا أنه لا يقدم صيغا بديلة يمكن من خلالها تصور الأسلوب الذي ترتبط عبره الآليات الموضعية للسلطة بالأشكال الهيكلية الأوسع كالقانون والتي تصبح من خلالها ذات طابع مؤسسي ويعاد إنتاجها.

وأنا أذهب إلى أن العلاقة بين المناهج الإنضباطية وتحقيق الاستقرار لها في أشكال كالدولة، إنما تكمن في واقع أنه في ذات الوقت الذي تصبح فيه علاقات السلطة باطنة، بتعبير فوكوه، وبالمناهج نفسها، فإنها تتخذ الآن المظهر النوعي لـ"بنى" خارجية. إن تميز الدولة الحديثة، التي تظهر كجهاز مستقل عن بقية العالم الاجتماعي، إنما يكمن في الوقع البنيوي المبتكر هذا. والواقع هو المقابل (النظير) لإنتاج الفردية الحديثة. وعلى سبيل المثال، فإن المناهج العسكرية الجديدة لأواخر القرن الثامن عشر قد أنتجت الجندي الفرد

المنضبط وأنتجت، في الوقت نفسه، الوقع المبتكر لوحدة مسلحة كـ"آلة مصطنعة". وقد ظهر هذا الجهاز العسكري بشكل ما أكبر من مجموع أجزائه، كما لو كان بنية لها وجود مستقل عن الرجال الذين يؤلفونها. وبالمقارنة مع الجيوش الأخرى، التي بدت الآن كتجمعات هلامية من "رجال كسالى وعديمي النشاط"، بدا الجيش الجديد شيئا ذا بعدين. فقد ظهر على أنه يتألف من جنود أفراد، من ناحية، ومن "الآلة" التي يسكنونها، من ناحية أخرى. وطبيعي أن هذا الجهاز ليس له وجود مستقل. إنه وقع ينتجه التقسيم المنظم للمكان والتوزيع المنتظم للأجساد، والتوقيت الدقيق، وتنسيق الحركة، وتوليف العناصر، والتكرار الذي لا ينتهي، وكلها ممارسات خاصة. وليس هناك شئ في قوة الجيش الجديدة إلا هذا التوزيع والترتيب والتحريك. لكن نظام ودقة مثل هذه العمليات قد خلقا وقع جهاز منفصل عن الرجال أنفسهم، تؤدي "بنيته" إلى تنظيمهم وإحتوائهم والسيطرة عليهم.

ويمكن رؤية فعل وقع مماثل ذي بعدين في مؤسسات أخري للدولة الحديثة. فالتحديد الدقيق للمكان والوظيفة والذي يميز المؤسسات الحديثة، وتنسيق هذه الوظائف في ترتيبات هيراركية، وتنظيم الإشراف والمراقبة، وتمييز الوقت في جداول وبرامج، كل ذلك يسهم في بناء عالم يظهر على أنه يتألف ليس من تركيب من الممارسات الاجتماعية بل من نظام ثنائي: من ناحية، الأفراد ونشاطاتهم، ومن الناحية الأخرى، "بنية" جامدة مستقلة بشكل ما عن الأفراد وتسبقهم، وتحتوي حيواتهم وتعطي إطارا لها. بل إن عين فكرة المؤسسة، كإطار مجرد منفصل عن الممارسات الخاصة التي يؤطرها، إنما يمكن اعتبارها نتاج هذه التقنيات. وقد أدت مثل هذه التقنيات إلى انبثاق العالم الخاص، الثنائي من الناحية الظاهرية، الذي نسكنه، حيث يبدو الواقع وكأنه يأخذ الشكل ذي البعدين، شكل الفرد في مواجهة الجهاز، الممارسة في مواجهة المؤسسة، الحياة الاجتماعية وبنيتها -أو المجتمع في مواجهة الدولة (انظر، ميتشل ١٩٨٨، ١٩٩٠).

وهناك حاجة إلى تحليل الدولة بوصفها وقعا بنيويا كهذا. أي أنه يجب دراستها ليس كبنية فعلية، بل بوصفها الوقع القوي، الميتافيزيقي لممارسات تسمح لمثل هذه البنى بأن تظهر على أنها موجودة. والواقع أنه يمكن القول إن الدولة القومية هي الوقع البنيوي الأساسي للعصر التقني الحديث. فهي تتضمن في داخلها الكثير من المؤسسات الخاصة التي نوقشت بالفعل، كالجيوش والمدارس والبيروقراطيات. وراء هذه المؤسسات، فإن الوجود الأوسع للدولة إنما يتخذ من نواح عديدة شكل إطار يظهر على أنه مستقل عن العالم الاجتماعي ويقدم بنية خارجية. والحدود، مثلا، هي إحدى خصائص الدولة الحديثة. والحال أن ممارسات الدولة، إذ تنشئ حدودا إقليمية وإذ تمارس السيطرة المطلقة على الحركة عبرها إنما تعرف وتساعد على تكوين كيان قومي. وإنشاء وحراسة الحدود ينطويان على مجموعة متنوعة من الممارسات الاجتماعية جد الحديثة - الأسلاك الشائكة المتصلة، جوازات السفر، قوانين الهجرة، عمليات التفتيش، الرقابة على العملة وما إلى ذلك. وهذه الترتيبات الدنيوية، والتي كان معظمها غير معروف قبل مائتي عام أو حتى قبل مائة عام، إنما تساعد على صنع كيان شبه ترانسندنتالي، هو الدولة القومية. والحال أن هذا الكيان يتخذ مظهر شئ أكبر بكثير من حاصل النشاطات اليومية التي تشكله، فيظهر كبنية تحتوي حيوات الناس وتمنحها نظاما ومعنى.

والقانون مثال مشابه. فالنظام القانوني، وهو سمة معرفة للدولة الرأسمالية الحديثة، إنما يتشكل من مركب من الحقوق واللوائح والعقوبات ووكالات إعمال القانون، والمتقاضين والقانونيين والسجون ونظم رد الاعتبار والأطباء النفسيين وعلماء القانون والمكتبات وكليات الحقوق وهلمجرا، وهو مركب يصعب جدا، مره أخرى، أن نرصد فيه الخط الفاصل بين "القانون" و"المجتمع" الذي يحكمه هذا "القانون" ويمكننا في الواقع تجاهل هذا الانعدام لليقين لأن الممارسة القانونية الرأسمالية قد صاغت على مدار الأعوام المائتين الأخيرة تمايزا بين المجال "الخاص" للمواطن وأفعاله وعلاقاته الاجتماعية الحرة واستخدامه

الحر للملكية والنظام "العام" للتنظيم والإعمال الذي يقدم إطار ويحدد حدود المجال "الخاص". فالملكية والتعاقد وهما المقولتان الرئيسيتان للممارسة القانونية في القرن التاسع عشر، قد صيغا كحقين خاصين يحميهما القانون لكنه يظل مستقلا عنهما، مثلما يظل الإطار خارج ما يؤطره.

لكننا إذا دققنا في الأمر، وكما أشار إلى ذلك الواقعيون القانونيون فيما بعد، فسوف نجد أن التمايز بين الإطار والمؤطر ينهار. فالملكية الخاصة ليست خاصة بل عامة، بمعنى ما، لأنها قد تكونت بوصفها القدرة الممنوحة قانونيا على استبعاد الآخرين (كوهين ١٩٢٧). ويترتب على ذلك أن القانون أو الدولة لا تقف خارج المجال الاجتماعي (أو الخاص)، لأنه لا يمكن تمييز المجالين من الناحية المنطقية وهذه الحجج، بصوغها في صيغ "واقعية"، كان من المنتظر أن تؤدي إلى انحلال تجريدات النظام القانوني وأن تكشف الواقع الاجتماعي الكامن تحتها. إلا أنه بما أن الواقع الاجتماعي هو نفسه مؤسس منطقياً بالقياس إلى أشكال وقع الإطار هذه، فإن أشكال الوقع إنما تميل إلى أن تظل قائمة ويواصل النظام القانوني تقديم نفسه على أنه متميز بنيويا.

وتناول الدولة كمجموعة من أشكال وقعٍ بنيوي هو تناول جد مختلف عن نهج بنيوي في تناول الدولة. فالبنيوية تسلم بفكرة البنية -بفكرة إطار يقف بشكل ما منفصلا عن الواقع المادي كبعد نظام له- ولا تتساءل كيف يتم هذا الانفصال الميتافيزيقي الظاهري. وبتناول الدولة كوقع، يمكن للمرء في آن واحد أن يعترف بقوة الترتيبات السياسية – القانونية التي نسميها الدولة وأن يفهم في الوقت نفسه مراوغتها. وبوسع المرء أن يدرس كيف أن الدولة يبدو أنها تقف منفصلة عن المجتمع وأن يري مع ذلك هذا التمايز باعتباره ترتيبا باطنا. والحال أن حد الدولة هو مجرد وقع مثل هذه الترتيبات وهو لا يشير إلى حافة واقعية. إنه ليس حد موضوعي فعلي.

واختتاما لهذا النقد لتناولات الدولة، فإن بالإمكان اختصار دعوى نهج مختلف في قائمة من خمس أطروحات:

١ ــ لا يجب اعتبار الدولة كيانا مستقلا، أكان فاعلا أم أداة أم تنظيما أم بنية، يتخذ موقعا مستقلا عن، ومواجها لــ، كيان آخر اسمه المجتمع.

٢ ــ على أن التمايز بين الدولة والمجتمع إنما يجب مع ذلك أخذه مأخذ الجد، بوصفه الخاصية المعرفة للنظام السياسي الحديث. فلا يمكن نفي الدولة كتجريد أو اختلاق أيديولوجي وتجاوزها لحساب حقائق واقعية مادية، أكثر واقعية. فالواقع أن هذا التمايز بين المفهومي والمادي، بين المجرد والواقعي إنما يحتاج إلى وضعه في سؤال تاريخي، إذا كان لنا أن نفهم كيف ظهرت الدولة الحديثة .

٣ ــ وللسبب نفسه، فإن النظرة المؤسسية الجديدة السائدة عن الدولة بوصفها من حيث الأساس ظاهرة صنع للقرار أو للسياسة هي نظرة غير كافية. فتركيزها على جانب واحد غير مجسد من ظاهرة الدولة إنما يوحد تمايز الدولة / المجتمع في التعارض الإشكالي نفسه بين المفهومي والمادي.

٤ ــ ويجب التعامل مع الدولة على أنها وقع عمليات دنيوية للتنظيم المكاني والترتيب الزماني والتخصيص الوظيفي والإشراف والمراقبة، تخلق مظهر عالم منقسم انقساما أساسيا إلى دولة ومجتمع. وجوهر السياسة الحديثة لا يتمثل في سياسات مصاغة على أحد جانبي هذا الانقسام ويجري تطبيقها على الجانب الآخر أو يتم تشكيلها عن طريقة، بل يتمثل في إنتاج وإعادة إنتاج خط الاختلاف هذا.

٥ ــ وهذه العمليات تخلق وقع الدولة ليس فقط ككيان مستقل عن المجتمع، بل كبعد مميز، هو بعد البنية والإطار والتشفير والتخطيط والقصدية. وتظهر الدولة كتجريد بالقياس إلى الطابع الملموس للاجتماعي، وكمثال ذاتي بالقياس إلى الطابع الموضوعي للعالم المادي. والحال أن التمايزات بين المجرد والملموس، المثالي والمادي، والذاتي والموضوعي، والتي

يستند إليها معظم التنظير السياسي، إنما تبني هي نفسها جزئيا في تلك العمليات الاجتماعية الدنيوية التي نتعرف عليها على أنها الدولة ونسميها بالدولة .

References

- Abrams, Philip. 1988. Notes On The Difficulty Of Studying The State Journals Of Historical Sociology 1: 58-89.
- Almond, Gabriel A. 1954. The Appeals Of Communism. Priceton; Princeton Univeristy Press.
- Almond, Gabriel A. 1960. A Functional Approach To Comparative Politics. In The Politics Of The Developing Areas. Ed. Gabriel A. Almond And James S. Coleman. Princeton: Princeton Univeristy Press.
- Almond Gabriel A. 1987. The Development Of Political Development In Understanding Political Development, Ed. Myron Weiner And Samuel Huntington. Boston: Little Brown.
- Almond, Gabriel A. 1988. The Return To The State. American Political Science Review 82: 853-74.
- Almond, Gabriel A.Taylor Cole And Roy C. Macridis. 1955. A. Suggested Research Strategy In Western European Government And Politics. American Political Science Review 49: 1042- 44.
- Anderson, Irvine H.1981. Aramco, The United States And Saudi Arabia: A study Of The Dynamics of Foreign Oil Policy. Princeton: Princeton Univeristy Press.

- Blair John M. 1976. The Control Of Oil . New York: Pantheon.
  Cohen, Morris R. 1927. Property And Sovereignty. Cornell Law Review 13: 8-30.
- Easton, David 1953. The Political System: An Inquiry Into The State Of Political Science New York: Knopf.
- Easton, David. 1957. An Approach to the Analysis Of Political System. World Politics 9: 383-400.
- Easton, David. 1981. The Political System Besieged By The State. Political Theory 9: 303-25.
- Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds, 1985. Bringing The State Back In. Cambridge: Cambridge Univeristy Press.
- Fortes, M. And E. E. Evans - Pritchard. 1940. African Political Systems. London: Oxford University Press.
- Foucault, Michel. 1977. Discipline And Punish: The Birth Of The Prison. New York: Pantheon.
- Foucault, Michel. 1980 a. Questions On Geography. In Power Knowledge. New York: Pantheon.
- Foucault , Michel. 1980 B. Two Lectures. In Power / Knowledge. New York: Pantheon.

- Fuller, J.F.C. 1955. The Decisive Battles Of The Western World And Their Influence Upon History. 3 Vols. London: Eyre And Spottiswoode.
- Gasiorowski, Mark. 1987. The 1953 Coup d'Etat In Iran. International Journal Of Middle East Studies 19: 261-79.
- Krasner, Stephen D. 1978. Defending The National Interest: Raw Materials Investments And U.S. Foreign Policy. Princeton: Priceton University Press.
- Kwitny, Jonathan 1984. Endless Enemies: The Making Of An Unfriendly World. New York.Congdon And Weed.
- Loewenstein, Karl. 1944. Report On The Research Panel On Comparative American Political Science Review 38: 540-48.
- Miller, Aaron David. 1980. Search For Security: Saudi Arabian Oil And American Foreign Policy, 1939- 1949. Chapel Hill: University Of North Carolina Press.
- Mitchell, Timothy. 1988. Colonising Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mitchell, Timothy. 1990. Everyday Metaphors Of Power. Theory And Society 19: 545-77.
- Nettl, J.P. 1968. The State As A Conceptual Variable. World Politics 20: 559-92.

- Sabine, George. 1934. The State. Encyclopedia Of The Social Sciences. New York Macmillan.
- Skocpol, Theda. 1979. States And Social Revolutions: A Comparative Analysis Of France, Russia And China.Cambridge: Cambridge Univeristy Press.
- Skocol, Theda. 1981. Political Response To Capitalist Crisis: Neo Marxist Theories Of The State and The Case of The New Deal Politics And Society. 10: 155-201.

Skocpol, Theda. 1985. Bringing The State Back In. In Bringing The State Back In, Ed. Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol. Cambridge: Cambridge University Press.



الفصل الثالث

المضي إلى ما وراء الدولة



ذهب مقال "حدود الدولة" إلى أنه لا يجب تناول الدولة بوصفها شيئا أو موقعا أو فاعلا، بل يجب تناولها بوصفها مجموعة من المناهج القوية - ولكن المراوغة - لتنظيم ولتمثيل الممارسة الإجتماعية. وهذه المناهج تخلق وقع فاعل أو بنية - الدولة - تقف خارج الإجتماعي. وتستجيب معظم نظريات الدولة لهذه الظاهرة بأسلوب من أسلوبين. فإحدى الاستجابات تتمثل في احتساب الوقع - خطأ - شيئا واقعيا وتشيئ الدولة فتصورها على أنها كيان مكتف بذاته. ودون إدراك واستيعاب الاستراتيجيات الخطابية التي تولد وقع الدولة، فإن مثل هذه الاستجابات لا تفعل سوي تقديم إضافة إلى التمثيلات القائمة وتصبح جزءا من الواقع. أما الاستجابة الأخرى فهي تتمثل في إنكار الوقع بوصفه وهميا، وتحول الانتباه إلى القوى السياسية الفعلية التي تقف وراءه. وتتجاهل هذه الإستجابة قوة وتعقيد نظام خطابي، وتحاول الإستعاضة عنه بواقع أبسط، أقل التباسا، وغير خطابي. وهاتان الإستجابتان البديلتان يصورهما النوعان المختلفان لرد الفعل على مقالي، رد فعل بيندكس وسبارو من ناحية ورد فعل أولمان من الناحية الأخرى.

لقد ذهب الجزء الأول من مقالي إلى أن العلم السياسي قد فشل دائما في التوصل إلى تعريف مناسب للدولة، تعريف يمكنه تمييزها عن العالم الإجتماعي الذي يبدو من الناحية الظاهرية أنها تنظمه. ويرجع ذلك إلى أن الحد بين الدولة والمجتمع حد مراوغ ونفاذ ومتحرك. وقد ذهبت إلى أن هذه المراوغة لا يجب إزالتها أو استبعادها عن طريق تعريفات أكثر حده بل يجب إستكشافها كمؤشر على طبيعة الدولة. فبدلا من افتراض وجود شئ مميز، نحتاج إلى اكتشاف تقنيات الاختلاف التي تخلق تميزه الظاهري.

ويرد سبارو بالرأي التقليدي الذي يذهب إلى أن مراوغة الدولة هي أساسا مسألة "التباسات مفهومية ومنهجية". وهو يتصور مشكلات المنهج هذه على أنها قضية منفصلة عن الالتباس الخطابي للدولة، ويقدم ثلاثة حلول. فأولا، يجب أن نعثر على تعريف حتى نتمكن من "تثبيت" الدولة. هذا تجاهل للمطلوب. إذ لا يمكن أن نثبت عن طريق تعريف فريد مجموعة من الممارسات التي تكمن فعاليتها في جعل ما هو مراوغ وغير متماسك ومفتوح يبدو شيئا منظما وواضح الحدود ووحيد المعني. إن تعريفا "دقيقا ومنسجما"، كما

يطلب سبارو، لن يستوعب العلاقات السياسية التي تتمثل طبيعتها ذاتها في أن تكون غير دقيقة وغير منسجمة.

وثانيا، يريد سبارو تحديد ما إذا كانت الدولة قياسا إلى المجتمع تعد متغيرا مستقلا أم تابعا أم متدخلا ويزعم أنني أمثل الدولة على أنها مجرد متغير تابع. والحال أنني لا أفعل شيئا كهذا. ويفترض النقد (الموجه إلى مقالي) إن ما أذهب إليه إنما ينكر: أن الدولة والمجتمع وحدتان أو مكانان يمكن الفصل بينهما وهو يفترض أن كل وحدة لها جوهر مستقل عن الأخرى وان علاقتهما يمكن تصورها بلغة علم الميكانيكا في القرن التاسع عشر، والتي يعد السبب – والنتيجة فيها حركة وحيدة الإتجاه بين أشياء مكتفية ذاتيا، تتصل فيما بينها بشكل خارجي.

وهذه المشكلة موجودة أيضا بشكلٍ مختلف اختلافا طفيفا عند بيندكس الذي ينتقد مقالي متهما إياه بإهمال "كيف تؤثر الدولة والمجتمع أحدهما على الآخر" ويشكو من أنني أدعو إلى "دمج الدولة والمجتمع". وهو يدعو بدلا من ذلك إلى دراسة للتفاعل الدينامي الذي يتم من خلاله "تفاوض الدولة والمجتمع على علاقتهما" وكما هو الحال مع سبارو، فإن حجاجه يتصور هذه التركيبات الخاصة باللغة وبالتمثيل الثقافي وبالإستراتيجية التنظيمية ليس كجوانب لممارسة خطابية بل كأشياء موجودة بشكل مستقل تدخل في علاقة إحداها مع الأخرى. والحال أن نقد صورة الدولة والمجتمع كشيئين منفصلين، مثلما أفعل، لا يعني الدعوة إلى "دمجهما" في شئ واحد. بل يعني اقتراح فهم أقل ميكانيكية وأكثر خطابية لكيفية حدوث الواقع الاجتماعي: أي اقتراح فهم يأخذ مأخذ الجد الطبيعة المتصورة للإجتماعي، بدلا من إحالة مثل هذا التصور إلى مجال ثانوي ما يسمي بالثقافة أو بالاعتقاد، ويعترف بأن التصورات الإجتماعية ليست كيانات ذات حدود وذات هويات فريدة بل هي إستراتيجيات وعلاقات غالبا ما تتجاوز حدودها، أو تتم إزاحتها من مكان إلى آخر، أو تقلب نفسها، أو، بشكل آخر، تراوغ الواقعية الوصفية التي تنظر إليها على أنها مجرد أشياء.

وثالثا، يتصور سبارو أن العلاقة الميكانيكية بين الدولة والمجتمع تشكل بنية ثابتة في المكان لا عملية تظل سائلة ومتدفقة وغير ناجزة. وهو يقول اننا يجب ان نقرر كيف يؤثر التغير على الدولة، مفترضا أن التغير قوة خارجية تهبط على شئ واقف ثابت خلافا

لها والحال أن حلول سبارو الثلاثة جميعها لمشكلة الالتباس إنما تبدأ من المكان الخطأ وتنتهي إلى إعادة إنتاج الآراء التي إنتقدها مقالي.

أما الجزء الثاني من استجابة سبارو، إذ يواصل تصوير الدولة كآلة، فهو يشكو من أنني لم أسم المشتغلين الذين يشغلونها. إنه يريد مني أن أحدد "الذوات التي تنتج الاختلاف أو تحفظ النظام". فلماذا يجب افتراض أن كل تفسير يجب أن يحيل إلى فاعلين يقفون خارج الآلة وينتجونها أو يصونونها؟ لماذا يجب على نظرياتنا أن تعيد خلق الإنطباع بأن ذوات هي التي تنتج الإختلاف، وليس البتة أن الإختلاف هو الذي ينتج الذوات؟ وبعد ذلك يناقض سبارو النقد الذي يوجهه إذ يعترف بأن "الإجراءات والقواعد التنظيمية الروتينية والتصنيفات والتأطير قد تحدد الأعمال الفردية". على أن هذه العلاقة يجب تصورها، بالنسبة لسبارو، على أنها علاقة تبادلية - الآلات تشغل الناس الذين يشغلونها - لأنه يعمل ضمن الثنائية التي تعتبر العالم منقسما إلى مؤسسات في مقابل أفراد، بني في مقابل أعمال، نظام في مقابل سلوك - أو الدولة في مقابل المجتمع. وهو لا يتساءل البته كيف أو لماذا أصبحت هذه الثنائية موضع تسليم سهل بها كهذا. لقد كان مقالي محاولة للنظر في هذه المسلمات: فقد ذهب إلى أنه لكي نفهم الدولة يجب أن ننظر إليها على أنها جانب من جوانب تاريخ هذه الثنائية. أما المؤسسيون الجدد الذين يدعونا سبارو إلى قراءة أعمالهم فإنهم لا يمكنهم مساعدتنا في ذلك.

كما لا يمكن أن يساعدنا فيبر، فلن يساعدنا تعريفه للدولة على أنها تنظيم يزعم ناجحا إحتكار إستخدام الإكراه. وكما بينت في مكان آخر (ميتشل ١٩٩٠)، فمن الإشكالي تناول مسألة النظام السياسي من زاوية التمييز الفيبري بين أشكال للسلطة إكراهية وأشكال غير إكراهية، أو بين القوة (العنف) والقبول (الإذعان). فهناك جوانب جد كثيرة للنظام السياسي لا يمكن تكييفها بشكل يتمشي مع حدي التمييز، مثال ذلك الأشكال الانضباطية أو المكانية أو المؤسسية للسلطة والتي تعد فيزيقية بالرغم من أنها لا تستند إلى القوة، أو أشكال العنف التي تخلق أطر معنى للغة القبول. ويبدو أن فيبر نفسه قد اعترف بالصعوبات التي ينطوي عليها تطبيق تعريفه على حالات خاصة محددة. وتميل كتاباته هو حول الدولة إلى ترك (هذا) التعريف جانبا والتركيز بدلا من ذلك على التنظيم المهني الذي تحيل إليه.

ويلفت بيندكس الانتباه محقا إلى كتابات فيبر المستفيضة والمهمة حول البيروقراطية لكن هذا العمل لا يمثل جزءا من التحديد المفهومي الأوسع لسلطة الدولة الذي يصفه بيندكس بقدر ما يمثل بديلا، أضيق، مؤسسي التمحور، لتعريف لم يتمكن فيبر نفسه من إثبات صلاحيته.

أما النوع الآخر من الإستجابات لمراوغة الدولة فهو يتمثل في النظر إلى الدولة على أنها وهم، إذ تخفي سلطتها واستقلالها الظاهريان السلطة الفعلية للطبقة الحاكمة التي تسيطر عليها. ويقترح أولمان أن نزيل التمييز الوهمي بين الدولة والطبقة الحاكمة، بمد حدود الدولة المائعة لتشمل الطبقة الحاكمة داخلها. وهذا من شأنه أن يدخل تحسينا على النظرة التي تعتبر الدولة كيانا مستقلا، كما يمكن لمقالي عن العلاقة بين الدولة ورأس المال أن يبين ذلك. لكن المرء إذ يرفض النظرة التي تعتبر الدولة والطبقة الإجتماعية السائدة شيئين أو فاعلين مستقلين أحدهما عن الآخر، لا يتعين عليه دمجهما في كيان واحد. ويبدو أن أولمان يعترف بهذا، وذلك بتمييزه الثابت بين الطبقة الحاكمة بوصفها الفاعل ذي السيادة الذي يحكم والدولة بوصفها أداة وقناع حكمها في آن واحد .

على أن استجابة أولمان تترك بعض المسائل الكبيرة مفتوحة. فلا شئ مما يقوله يوضح كيف يمكن لجماعة جد صغيرة إلى هذا الحد كالطبقة الحاكمة أن "تستخدم" (ص ٤) جهازا على هذه الدرجة من الضخامة والهلامية كالدولة الحديثة بحيث يخدم بهذه الدرجة من النجاح متطلباتها. كما أنه لا يقترح تفسيراً مناسبا لكيفية إخفاء هذا النجاح بهذه الدرجة من التماسك. وإذا كانت الدولة هي "الجماعة الوهمية" ("المجتمع الوهمي")، فسوف نكون بحاجة إلى نظرية حول كيفية إنتاج مثل هذه الكلية المصطنعة. كيف يحدث أن الممارسات الجزئية، الخاصة، الموقعية لسلطة الدولة تظهر بوصفها شيئا شاملا وعموميا ودائما؟ لقد ذهبت إلى ان الدولة تظهر بشكل مميز كبنية، بالمعنى المحدد لإطار مجرد دائم، ينتمي إلى مجال ما هو معماري. فكيف يمكن لنا تفسير وقع البنية هذا؟ إن ماركس بالرغم من كل نفاذ بصيرته في عملية التجريد التي تكمن وراء فيتيشيه السلعة وظاهرة رأس المال ذاتها، لا يطور نظرية بنية. إنه يستخدم بشكل متكرر مقارنات العمارة والآلة، لكنه لاستيعاب الوهم

الحديث لكلية بنيوية يميل إلى الرجوع، إلى التمييز الكلاسيكي، قبل الحديث، بين الجوهر والمظهر (التوسير، ١٩٧٠، ١٨٤- ١٩٣).

وإذ لا يقدم أولمان أي تحليل لمناهج هذا الوهم، فإنه بجازف بالتشديد أكثر من اللازم على فعاليته. إن وصفه لأسلوب توظيف الدولة في خدمة عمليات تراكم رأس المال إنما يبدو بمثابة إغنية مديح للكفاءة الرأسمالية. وهو يعترف بأنه قد تكون هناك إستثناءات لسير العمل المنضبط هذا والذي تتميز به سلطة رأس المال، ولكن فقط تحت "ظروف غير عادية". فالنكسات التي قد يعاني منها رأس المال ليست أبدا أكثر من نكسات صغيرة أو مؤقتة. وهكذا يجري تصور الرأسمالية ضمن مجازاتها، كنظام كامل موحد طاقاته محصصة ويعمل منطقه دون خلل. فالإنشطارات ثانوية والانقسام خارجي وقصير الأمد إلى حين حدوث مواجهة في المستقبل تدمر الآلة برمتها. ولكن، لماذا لا نتصور الرأسمالية بشكل مختلف؟ لماذا لا نجر عدم تماسكاتها وانشطاراتها إلى البؤرة. ولماذا لا ننظر إلى الدولة ليس كأداة لكفاءتها بل كتماسك مؤقت وغير يقيني يحاك بشكل ما؟

والحال أن أولمان، بإخضاعه الدولة لمنطق تراكم رأس المال، إنما بقصد أيضا أن عملية التراكم هذه تمتلك منهج حساب ضروري وفريد. على أنه ليس واضحا أن الأشكال المتنوعة التي تتخذها ممارسة الدولة في اللحظات المختلفة وفي الأماكن المختلفة يمكن استخلاصها كلها من منطق التراكم. وعمل مدرسة التنظيم (أنظر بوير ١٩٩٠)، مثلا، يستكشف التاريخ الأحدث لنظم التراكم المختلفة ويكشف عن تعقد وتغير العلاقة بين ممارسة الدولة ومناهج التراكم.

أما أولمان فيبدو أنه يتحرك في إتجاه مضاد، إذ يختزل خمس أو عشرة ألف سنة من التاريخ العالمي في مجرد ثلاثة مستويات للتحليل. على أن مجرد إستخدام مفهوم واحد، الدولة، لتغطية مثل هذه المجموعة المتنوعة من الخبرة التاريخية إنما يبدو خليقا بأن يكون مضللاً، بقدر ما يبدو خليقاً بأن يكون موضحا. فهل من المناسب الإشارة إلى مطلب عمره خمس آلاف سنة قوامه "تحويل السكان إلى مجتمع"، في حين أن مفهوم "السكان" نفسه لا يزيد تاريخه عن مائتين أو ثلاثمائة سنة ويرتبط بممارسات عصر مشابه؟ وهل من المناسب إجراء الإشارة التاريخية نفسها إلى "جهاز قمعي" من الشرطة والجنود والمحاكم

في حين أن كل شئ تقريبا نقصده بهذه المؤسسات هو حديث بالمثل في ظهوره؟ كما أن مستوى التعميم الثاني عند أولمان، المجتمعات "الرأسمالية" في السنوات الخمسمائة إلى الستمائة الأخيرة، يفشل هو الآخر في التطابق مع ظهور هذه المؤسسات الحديثة، بل إن الابتكار الذي يربطه أولمان بهذا الإطار - الزمني، التخطيط من جانب الدولة، يعتبر أحدث. وأخيرا، فإن مستوى التحليل الثالث عند أولمان، المجتمع الرأسمالي الأمريكي في السنوات العشرين إلى الخمسين الماضية، لا يتطابق لا مع أصول ولا مع انحدار السمة التي يمكن أن يقال إنها الأكثر تمييزا للرأسمالية الأمريكية في القرن العشرين، النظام الفوردي للتراكم.

مع أنني أتفق مع أولمان في أن التمييز بين مستويات التعميم والتحليل يمكن أن يكون مفيدا، فأنني لا أجد توافقا كبيرا بين المستويات المنطقية التي اختارها وجوانب الدولة التي يود استخلاصها من كل منطق. وعلاوة على ذلك، فحتى لو كانت مستوياته الثلاثة معرفة بشكل مختلف أو أدق، فإنه ليس من الواضح إلى أي مدى تمثل "نظما" منفصلة. ففي أية لحظة في الخمسمائة أو الستمائة سنة الأخيرة مثلا، وفي أية مواقع، تميز الرأسمالية نفسها كـ"نظام" عن النظم الأخرى من حولها؟ ولماذا لا توجد غير ثلاثة مستويات فقط؟ ألا يمكننا أن نرصد مستويات إضافية، بينية للتحليل وأنظمة ومستويات منطق أخرى عديدة؟ وحتى عندئذ، ألا يمكننا أن نجد أنه عند كل مستوى وبالنسبة لكل إطار - زمني لم تتبع ممارسة الدولة نمطا فريدا بل طورت مجموعة متنوعة من الأشكال والاستراتيجيات - وهي استراتيجيات أحيانا ما تقلب نفسها وتفشل وتنتج آثارا جانبية عرضية أو تفلت، بشكل آخر، من نوع المنطق الفريد والميكانيكي الذي يتصوره أولمان؟

هذه الانعدامات لليقين لا تعني أن مسائل تراكم رأس المال والسلطة الطبقية يجب إهمالها، وهو الإهمال الذي تتعرض له بالفعل في كثير جدا من أدبيات العلم السياسي حول الدولة. بل هي تعني بالأحرى الحاجة إلى تفسير، بدلا من افتراض، العلاقة بين مستويات المنطق الأوسع للتراكم والآليات المحلية (المكانية) لسلطة الدولة.

في هذا السياق بالتحديد شدد مقالي على الحاجة إلى دراسة المستوى الأصغر، ممارسات الحياة اليومية التي تولد وقع الدولة، معتمدا جزئيا على عمل ميشيل فوكوه.

ويعتبر أولمان وبيندكس هذا التشديد محاولة لتقديم بديل لتحليل الدولة على المستوي الأكبر، لكن الواقع هو أنه قد جري تقديمه كمجرد موقع "للبدء". إن إمكانية استخدام تحليل فوكوه الأصغر لأشكال الإنضباط بالنسبة لتطوير نظرية الدولة على المستوى الأكبر قد جري الاعتراف بها من جانب نيكوس بولانتزاس في كتاباته الأخيرة، والتي تأثرت تأثرا قويا بأعمال مثل "الانضباط والعقاب" (١٩٧٧). (يميل الباحثون الأمريكيون إلى تجاهل أعمال بولانتزاس الأخيرة، والواقع أن الترجمة الإنجليزية لكتاب "الدولة، السلطة، الاشتراكية" (١٩٧٨) لم تنشر قط في الولايات المتحدة. وقد يساعد ذلك على تفسير الواقع المحير والذي يتمثل في أن تلخيص سبارو للأدبيات لا يشير إلا إلى كتابات لبولانتزاس من الستينيات، قبل تعرفه على عمل فوكوه). إلا أنه كما يشير جيسوب (١٩٩٠) في واحد من أفضل المساهمات الجديدة في نظرية الدولة، فإن بولانتزاس يدع دون حل كيف يتصل التنوع وعدم التماسك الذي يجده المرء في الأستراتيجيات الإنضباطية على المستوى الأصغر بالنمط العام للسلطة في الدولة الرأسمالية. إن فوكوه نفسه يدعو إلى ما يسميه بـ"تحليل صاعد للسلطة"، بدءا من "آلياتها الأصغر" ثم دراسة كيف يحدث أن هذه يجري إستخدامها أو إزاحتها أو تحويلها أو صونها من خلال "آليات أشمل ونظام الدولة برمته" (فوكوه، ١٩٨٠، ٩٩-١٠١). لكنه لا يجري أبدا بالفعل هذه الدراسة، ولا يوضح أبدا كيف يمكن بناء نظام إجتماعي شامل من مثل هذا التنوع من الإستراتيجيات الأصغر.

والواقع أن الجزء الأخير من مقالي كان موجها إلى معالجة هذه الفجوة في عمل فوكوه. فقد أشرت إلى أن تمايز تقنيات التنظيم الحديثة تلك التي سميتها بـ"التأطير" إنما يكمن في القدرة على خلق وقع نظام، وتجريد وكلية من مناهج التوزيع والسيطرة الدنيوية. وكان من المستحيل في مساحة مقال قصير تقديم طرح شامل لحجاج حول طبيعة السلطة الحديثة أتيح لي تطويره بشكل مطول أكثر في مكان آخر (ميتشل، ١٩٨٨). على أنه بدلا من استخلاص هذه الأشكال للسلطة السياسية من منطق تراكم رأس المال، كما يقترح أولمان، فسوف يكون من الأنسب دراسة كيف أن رأس المال نفسه هو ظاهرة تتولد من مناهج التجريد هذه عينها: مناهج خلق إطار مجرد وغير شخصي من الناحية الظاهرية للنظام أو المعنى أو القيمة من مجموعة متنوعة من عمليات ترتيب وتمثيل وسيطرة أصغر.

عندئذ يمكن للمرء إستكشاف العلاقة بين رأس المال والدولة الحديثة ليس باختزال الأول إلى مالك للسلطة السياسية والثانية إلى أداه له، بل كعلاقة بين جوانب مختلفة لعملية تجريد خطابية أكثر شمولا. وهذه مسائل لن يمكننا أبدا من طرحها ذلك النوع من التصور السائد للدولة والذي يود لنا بيندكس وسبارو العودة إليه.

REFERENCES

- Althusser, Louis. 1970. Reading Capital. London: New Left Books.
- Boyer , Robert. 1990. The Regulation School: A Critical Introduction. Trans. Craig Charney. New York: Columbia University Press.
- Foucault, Michel. 1977. Discipline And Punish: The Birth Of The Prison. New York: Pantheon.
- Foucault, Michel. 1980. Power / Knowledge. Ed Colin Gordon New York: Pantheon.
- Jessop, Bob. 1990. State Theory: Putting Capitalist States In Their Place. University Park, Pa: The Pennsylvania State University Press.
- Mitchell, Timothy. 1988. Colonising Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mitchell, Timothy 1990. EveryDay Metaphors of Power. Theory And Society 19: 545-77.
- Poulantzas, Nicos. 1978. State, Power, Socialism, London: Verso.



الفصل الرابع

حافة الاقتصاد



تقع قرية البعيرات على بعد نحو ٣٠٠ ميل من جنوب القاهرة، وعلى بعد ٣٥ ميلا من جنوب قنا، عاصمة الإقليم، ولا تبعد كثيرا عبر النهر بالمعدية عن مدينة الأقصر السياحية. والأرجح أنها القرية المألوفة أكثر من سواها في مصر، على الأقل بالنسبة للزائرين الغربيين، ويرجع ذلك جزئيا إلى حركة المرور السياحية عبر دساكرها المترامية الأطراف لكنه يرجع بشكل رئيسي إلى كتاب مبسط لصحفي أمريكي يوهم بوصف حياتها الداخلية. والحال أن الكتاب، المصنف من خليط من الإشاعات القوية المثيرة والفقرات المنتحلة من دراسات غير متداولة عن الفلاح المصري، قد ساعد على فوز مؤلفه، ريتشارد كويتشفيلد، بجائزة من جوائز ماك آرثر تبلغ قيمتها ربع مليون دولار، "لسعة إدراكه ولأصالته" (كريتشفيلد ١٩٧٨، انظر ميتشل ١٩٩٠، ١٩٩٠ أ).

وتكمن جاذبية كتاب كريتشفيلد في تصويره للبعيرات على أنها مكان نموذجي أصلي. فهي قرية يعتبر سكانها "نموذجا للجمهرة العظمى من المصريين الفقراء" بل ويعتبرون ممثلين بوجه عام "للناس الموجودين في العالم الثالث اليوم" (ص ص xiii xiv).

ويقال لنا إن ما يجعل سكان القرية نموذجيين إلى هذا الحد هو أن أسلوب حياتهم لم يتغير على مدار ستة آلاف عام حتي مجيئ الحداثة في منتصف الستينيات من هذا القرن، ولذا فإن حكايتهم يمكن اعتبارها تمثيلا للمواجهة بين الموروث والحديث. ويبدو من غير المحتمل أن تكون البعيرات نموذجا لأي شي، ويرجع ذلك جزئيا إلى قربها من الأقصر كما يرجع جزئيا إلى أنه سوف يكون من المستحيل أن نقرر ما الذي يجب اعتباره اليوم نموذجيا بين السمات التي تتميز بها التشكيلة المتباينة الكبرى من القرى في مصر، ناهيك عن العالم الثالث ولا حاجة إلى القول إن فكرة أسلوب حياة لم يتبدل على مدار ستة آلاف عام هي فكرة سخيفة بشكل خاص.

وعلى سبيل تقديم للمكان، يمكننا الإشارة بسرعة إلى بعض التغيرات التي مرت بها البعيرات خلال السنوات المائتين الأخيرة فقط. ففي القرن الثامن عشر تقع القرية في مركز

أحد الإقليمين المصريين المنتجين للقطن (حيث يوجد المركز الآخر حول المحلة في دلتا النيل) وتدعم حرفة منسوجات مزدهرة (جيرار، ١٨٢١-١٨٢٩). كما أنها تقع بالقرب من طرق تجارة نشيطة بعيدة المسافة مع الهند وشبه الجزيرة العربية وجنوب الصحراء الأفريقية. وقد أدى توسع التجارة الأوروبية في القرن التاسع عشر من الناحية العملية إلى تدمير كل من صناعة المنسوجات وطرق التجارة، وفي الفترة نفسها تم إخضاع القرية للسلطة الجديدة لدولة مصرية مركزية وكانت البعيرات أكثر من مرة مركزا لتمرد مسلح ضد هذه السلطة وفي عام ١٨٢٤ تمكنت قوات من القاهرة تحت قيادة ضباط أوروبيين من إحراق القرية وتسويتها بالتراب (سان جون ١٨٤٥، ٣٧٨ - ٣٨٦، لوسون ١٩٨١). وتم حفر قنوات لتحقيق الري الدائم وفي سبعينيات القرن التاسع عشر جرى إنشاء صناعة لقصب السكر وإنشئت معامل في قريتين مجاورتين واستولى ملاك غائبون على معظم البعيرات لتكوين عزب للسكر. وبعد الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ انتقلت الصناعة إلى أيدي إحتكار لتكرير السكر يملك الفرنسيون معظم رساميله. وفي الفترة نفسها بدأت أعداد كبيرة من علماء الآثار والسياح في الوصول وجرى تشغيل القرويين في التنقيب عن الآثار وحراستها ونقلها.

ومع أن بوسعنا نبذ الفكرة التي تذهب إلى أن البعيرات قد تمثل أية مواجهة بين الموروث والحداثة، فإننا لا يجب أن نهمل هذه المسألة كلية. فالموروث لم يكن قط أكثر من منهج خطابي لبناء الاختلاف بين أسلوب المرء في عمل الأشياء وأسلوب آخر في عملها، والقرية ما تزال واقعة في شرك نظام الاختلاف هذا. وبالرغم من تاريخ المنطقة يعززه، فإن تمثيلها في صورة مكان تقليدي إنما تعززه اليوم المرشدون وكتب الإرشاد الصادرةعن صناعة السياحة والترتيبات الحكومية التي تقيد إنتشار البناء في البعيرات وتنص (دون أن تنجح دائما في ذلك) على استخدام الطوب اللبن في كل عمارة القرية. وبالنسبة للسائح، بمن في ذلك السياح المصريين الذين يزورون الأقصر، فإن تيمة الحداثة والموروث التقليدي ما تزال تبني وتخلع طابعا طبيعيا على الاختلاف بين الزائر وابن البلد. والمروث التقليدي

يساعد على إضفاء الشرعية فيما بين السياح، خاصة السياح الغربيين، على الاختلاف من حيث الثروة، حيث أنهم ينفقون في جولة تستغرق أسبوعين ما يزيد عدة مرات عن الدخل السنوي لمعظم القرويين الذين يرونهم.

وصناعة السياحة تعزز هذا الاختلاف بشكل إضافي. فالصناعة منظمة قدر الإمكان بما يستبعد السكان المحليين من الاتصال بالسياح، ومن الدخل المستمد منهم. فمعظم السياح الذين يزورون مصر العليا ينزلون في فنادق عائمة، تجتاز أميال النهر الـ١٧٥ بين الأقصر وأسوان، مستغرقة ما يصل إلى أسبوع لإتمام ما لا يعدو أن يكون رحلة مدتها أثنى عشر ساعة. والحال أن الفندق العائم رخيص من حيث تكاليف بنائه، وهو يوصل السياح بشكل مباشر إلى المواقع الأثرية على طول الطريق، لكن الشيء الأهم أنه يعزلهم عن أي اتصال -فيما عدا الاتصال العابر إلى أقصى حد- بالسكان المحليين. وتدار الأساطيل الفندقية من جانب شبكات فندقية دولية، تدير أيضا فنادق درجة أولى في الأقصر وأسوان، أو من جانب رجال أعمال مصريين كبار. ويقتصر دور السكان المحليين إلى حد بعيد على توفير العمل المأجور الذي تتطلبه هذه المشاريع، بأجور الكفاف.

ويعمل عشرات من الرجال من قرية البعيرات في صناعتي الآثار والسياحة، كمستخدمين في الفنادق وسفن الرحلات النيلية، وعمال تنقيب عن الآثار وحراس وصغار موظفين وصغار تجار يبيعون الهدايا التذكارية. وتملك أسرتان معيشيتان تاكسيات سياحية، وتدير ثلاث عائلات فنادق محلية من الدرجة الثانية -وإن كان الضيوف نادرا ما ينزلون اليوم فيها. ومعظم الأسر المعيشية في القرية والتي يصل عددها إلى ألفين مستبعد من الاقتصاد السياحي، وتظل الصناعة الرئيسية للقرية هي إنتاج قصب السكر، الذي تهيمن عليه حفنة من كبار المزارعين الذين يسيطر كل واحد منهم على ما بين عشرين وعدة مئات من الأفدنة. وتحيا الأسر المعيشية جزئيا خارج هذا الاقتصاد، حيث تضيف إلى دخولها المتأتية من العمل المأجور أو قطع الأرض الصغيرة التي تزرع عليها قصب السكر

ثمار الزراعة الإعاشية: تربية الحيوانات المنزلية وزراعة كميات صغيرة من القمح ومحاصيل أساسية أخرى. وبطبيعة الحال. فإن هذا الاقتصاد المستند إلى الأسرة المعيشية ليس تقليديا، لكنه ليس أيضا حداثة رأسمالية تماما. وكما أن سكان القرية يظلون على هوامش صناعة السياحة فإنهم يحيون على هوامش الاقتصاد الزراعي المتداخل قوميا ودوليا. ولفهم هذا الوضع، لا يمكن استخدام خطاب الحداثه والموروث التقليدي أو ربما أي خطاب حداثي ويجب أن نستجوب افتراضات الحداثة ، وبالتساؤل عنَ قرب أكثر عما يعنيه العيش على حافة الاقتصاد.

****

الاقتصاد مفهوم يبدوأنه عصي على التحليل. ويبدو أنه قد أفلت من نوع النقد الذي يزعج الآن معظم المفاهيم الرئيسية الأخرى للنظرية الاجتماعية الحديثة. فالأمة يمكن الآن النظر إليها على أنها جماعة متخيلة، ويمكن الآن النظر إلى الدولة على أنها مشروع سياسي غير محدد، وإلي المجاز العام على أنه بنية استبعاد، وإلى الطبقة والعرق والجنس (ذكر / أنثى) كهويات عرضية وغير مستقرة. وليس واضحا لماذا لم يوضع مفهوم الاقتصاد موضع التساؤل بالشكل نفسه. وربما يفترض أنه مصطلح أقدم بكثير وأكثرأساسية بكثير نوعا ما من المفاهيم الأخرى التي يرجع معظمها إلى القرن التاسع عشر. وربما يبدو المصطلح أكثر أساسية لأنه مازال يعتقد أنه يشير إلى أساس تحتي مادي، إلى مجال يتميز بوجود سابق على ومنفصل عن تمثيلاته، ومن ثم يقف في تعارض مع المفاهيم الأكثر خطابية للنظرية الإجتماعية.

على أن هذه الافتراضات لا أساس لها. فمفهوم الإقتصاد، بعيدا عن أن يكون أقدم من النظرية الاجتماعية الحديثة، هو مفهوم أحدث بكثير. وبمعنى المصطلح الذي نعتبره، الآن من المسلمات أي المعنى الذي يشير إلى بنية أو كلية علاقات إنتاج وتوزيع واستهلاك

السلع والخدمات ضمن بلد أو إقليم معين، فإن إستخدامه لا يرجع إلا إلى أواسط القرن العشرين وفي كل من الاكاديمي والتعبير الشعبي ("الاقتصاد الأمريكي"، "الاقتصاد ملخبط")، فإن هذا المعنى للمصطلح قد انبثق قرب الحرب العالمية الثانية. والحال أن آدم سميث، الذي يوصف على نحو مريب بأنه أب علم الاقتصاد الحديث، لا يشير البتة ولا مرة واحدة في كتاب "ثروة الأمم" إلى بنية أو كل من هذا النوع. وعندما يستخدم مصطلح الأقتصاد، فإن الكلمة تحمل المعنى الأقدم، معنى حسن التدبير أو الإستخدام الحكيم للموارد:

لقد تمت مراكمة رأس المال في صمت وتدريجيا عن طريق حسن التدبير الخاص وحسن سلوك الأفراد... وإنه لمن ذروة إنعدام الأدب والوقاحة... في الملوك والوزراء، ادعاء أنهم يسهرون على حسن تدبير الأشخاص الخاصين (سميث ١٩٥٠(١٧٧٦)، ٣٢٧-٣٢٨).

ومنذ وقت قريب كالعشرينيات من هذا القرن، فإن الطبعة الثانية من "**قاموس بالجريف للاقتصاد السياسي**" لم تتضمن مادة منفصلة أو تعريفا لمصطلح الاقتصاد. وقد استخدمت الكلمة لتعني مجرد "مبدأ السعي إلى بلوغ، أو منهج الوصول إلى غاية منشودة بأقل إنفاق ممكن من الوسائل" (بالجريف ١٩٢٥-١٩٢٦، ٦٧٨). وفي عام ١٩٣٢، نجد أن كتاب ليونيل روبنز الكلاسيكي "**بحث حول طبيعة وأهمية العلم الإقتصادي**"، قد وصف "موضوع علم الاقتصاد" (الفصل الأول) بأنه "السلوك الإنساني منظورا إليه بوصفه علاقة بين الغايات والوسائل" (ص ٢١) ولم يستخدم قط مصطلح الاقتصاد بمعناه المعاصر والواسع.

ومن الأرجح أن بالإمكان إرجاع فكرة أن الاقتصاد يوجد كبنية عامة للعلاقات الإقتصادية ضمن فرع علم الاقتصاد إلى كتاب كينز "**النظرية العامة**" (١٩٣٦) (حتى مع أن كتاب "**النظرية العامة**" يؤثر عبارات كـ"المجتمع الاقتصادي الذي نحيا فيه" (ص ٣٧٢) بينما تكتفي اليوم بقول "الاقتصاد") التطور اللاحق لعلم الظواهر الاقتصادية الكبرى. لكن

كينز وأتباعه كانوا هم أنفسهم يردون على تحولات اجتماعية أوسع: تجربة البطالة الجماعية والكساد في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وأماكن أخرى وظهور برامج النيوديل والبرامج الفاشية وغير ذلك من البرامج الإقتصادية العامة التي تعاملت ليس مع مجرد السلوك الإنساني الفردي بل مع تفاعل عوامل إجمالية وبنيوية كالبطالة والإستثمار وتدبير المال. ومما له أهمية مساوية ظهور برامج الرعاية والتنمية بعد الحرب العالمية الأولى بالنسبة للمستعمرات الأوروبية (كانت وظيفة كينز الأولى في إدارة الإيرادات والإحصاء والتجارة بوزارة شئون الهند)، ردا على التهديدات المتزايدة للحكم الإستعماري.

وقد ترتبت على هذه التحديات والتحولات السياسية نتيجتان مهمتان بالنسبة لانبثاق مفهوم الاقتصاد. النتيجة الأولى هي خلق معجم ومناهج مبتكرة في الإحصاء بهدف تقدير وتمثيل الحجم الإجمالي للعمالة والإنتاج والاستهلاك في مكان محدد. وقد قام الاقتصاديون الأمريكيون بمنهجة المناهج الإحصائية وحسابات الدخل القومي الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب. جرى تطبيق الحسابات في أماكن أخرى، ففي مصر، على سبيل المثال، بدأت جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي الجهود الأولي لحساب الدخل القومي للبلد نحو عام ١٩٥٠ (بدوي ١٩٤١، ٦). والحال أن البلورة اللاحقة لما أصبح يسمى بالناتج القومي الإجمالي لكل دولة قومية قد أتاح تمثيل حجم وبنية والأهم من ذلك نمو هذه الكلية الجديدة الاقتصاد.

أما التطور الثاني والأوسع خلال الفترة نفسها فهو يتمثل في تفكيك الإمبراطوريات الأوروبية، حيث أجبرت الحركات القومية الدول الإستعمارية على منحها الحكم الذاتي ثم الاستقلال قبل وبعد الحرب العالمية الثانية. وقبل ذلك لم يكن هناك معنى ينكر للحديث، مثلا، عن "الاقتصاد البريطاني"، ما دام مجال بريطانيا الاقتصادي كان يعتقد أنه يشمل الهند ومستعمرات بريطانيا الأخرى. وبشكل أعم، فإن عالما جري تصويره على أنه يتألف خارج أوروبا من سلسلة من الإمبراطوريات الأوروبية الشاسعة ولكن غير المترابطة لا يمكن بسهولة تخيل أنه يحتوي عددا كبيرا من الاقتصادات المنفصلة، حيث يتطابق كل اقتصاد مع

كل مجال جغرافي يحتوي نفسه بنفسه ويتألف من كلية العلاقات الاقتصادية داخل ذلك المجال.

· والحال أن انهيار الإمبراطوريات وبروز هيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب والمدعومة بمؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الجديدة، قد دعما نظاما جديدا جرى فيه تمثيل العالم على شكل دول قومية منفصلة، حيث ترسم كل دولة حد اقتصاد متميز. وقد ساعدى الأمم المتحدة والبنك الدولي على بناء النظام الجديد من خلال إنتشار الوكالات والبرامج والإحصاءات التي تعرف موضوعها بأنه هذه الاقتصادات المنفصلة. وقد تحول اهتمام ما قبل الحرب بالرعاية الكولونيالية إلى إيديولوجية ما بعد الحرب، وهي إيديولوجية تنمية ما أصبح يسمى الآن بالعالم "المتخلف" -وهي تسمية صدمت المصريين في بادئ الأمر عندما اكتشفوا أنها تشملهم (لاكاني، ١٩٥١). وبناء على حث من الولايات المتحدة، تبنت نظم ما بعد الاسقلال تيمة التنمية لكي تنظم وتضفي الشرعية على علاقتها بالشعوب التي تحكمها الآن. وجرى دخال برامج المساعدة الخارجية وإرسال خريجين إلى الولايات المتحدة وأوروبا للحصول على تدريب في علوم التنمية الجديدة، وإنشاء أقسام اقتصاد محلية – مع أن ذلك لم يتم في حالة جامعة القاهرة إلا في عام ١٩٦٢. والحال أن كل هذه الابتكارات بإسم التنمية قد جعلت موضوعها الإقتصاد وساعدت على تأسيسه في داخل بلدان كمصر بوصفه بنية واضحة بذاتها.

ومن ثم فإنه لا تجب دراسة انبثاق الاقتصاد على أنه مجرد ابتكار مفهومي داخل فرع علم الاقتصاد أو في النظرية الإجتماعية العامة. فهذه التطورات الفكرية قد صاحبت وتفاعلت مع تغير خطابي أوسع أنشأت فيه الممارسة السياسية والاجتماعية موضوعا جديدا. وقد ظهر الاقتصاد إلى الوجود بين أواخر الثلاثينيات وأوائل الخمسينيات بوصفه حقل عمل لسلطات جديدة، هي سلطات التخطيط والتنظيم والتعداد الإحصائي والتمثيل. ومن خلال هذه الأشكال المبتكرة للعقلانية وللممارسة السياسيتين أصبح بالإمكان تخيل الإقتصاد على أنه

مجال يحتوي نفسه بنفسه، متميز عن المجالات الإجتماعية والثقافية وغير ذلك من المجالات، مستوعبا ضمن حدوده كلية علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك داخل المجال الجغرفي للدولة القومية.

****

لقد تطلب اختراع الاقتصاد نشاط خيال كبير من جانب علماء الاقتصاد وعلماء قياس الاقتصاد التنمويين للعثور على مناهج لتمثيل كل علاقة تشكل الحياة الإقتصادية لأمة من الأمم وتعطي لكل واحدة قيمة. وفي الوقت نفسه، فإن الاختراع قد تطلب أيضا عملية استبعاد. ذلك أن بناء مجال يحتوي نفسه بنفسه كالاقتصاد لا يتطلب فقط مناهج لحساب كل شئ داخله، بل أيضا، وربما بشكل أهم، يتطلب منهجا معينا لاستبعاد مالا ينتمي إلى هذا المجال. ولا يمكن تمثيل كل أو كلية دون تصوير خارجها بشكل ما. فخلق الاقتصاد كان يعني أيضا خلق غير الاقتصادي.

والحال أن جانبين تم استبعادهما بوصفهما يقفان خارج مجال الاقتصاد إنما يستحقان الذكر: الدولة والأسرة المعيشية. فالدولة تقدم نفسها على أنها موقع أنماط التخطيط والتنظيم التي تعتبر الاقتصاد موضوعها. وهي أيضا الجهاز المسئول بشكل رئيسي عن بناء تمثيلات الاقتصاد، بتعريف وجمع ونشر البيانات الإقتصادية. وفي شكل دولة قومية، ينشئ هذا الجهاز نفسه. الحدود المكانية للإقتصاد خالقا العملة والحواجز الجمركية والحدود الجغرفية التي يظهر أنها تفصل اقتصادا عن آخر. ولجميع هذه الأسباب، فإنه يبدو واضحا أن الدولة تقف خارج الاقتصاد وتتولي تعريف وتمثيل وتنظيم مجمل حقل العلاقات الإقتصادية. بل إنه في غياب أشكال التنظيم والتمثيل هذه، كما يمكن للمرء أن يوضح باستفاضة معينة، فإن الاقتصاد لن تكون له وجود.

وهذا يثير مشكلة واضحة. فإذا كان الاقتصاد لا يمكنه أن يوجد منفصلا عن أنماط تنظيمه وتمثيله، فإنه ليس واضحا أن هذه الأنماط يمكن استبعادها من عريف الاقتصاد. وإذا كان رأس المال، مثلا، لا يمكن أن يوجد إلا بوصفه بنية معينة لعلاقات قانونية وسياسية، فإن هذه العلاقات ليست شيئا خارج الاقتصاد ومنفصلة عنه. والجانب الجيوبوليتكي للدولة يقدم مثالا آخر: إن حدود الدولة لا تحتوي في الواقع الاقتصاد، لأن القوى والعلاقات الاقتصادية غالبا ما تمتد وراء الحاجز الجغرافي الذي يمثل المكان الخيالي لقتصاد ما. إن الحدود هي مجرد طريقة للتدخل في تمثيل علاقات إقتصادية أوسع. والحال أنه لا الاقتصاد ولا الدولة تشكل مجالا يحتوي نفسه بنفسه، مستقلا. وللتعبير عن ذلك بشكل آخر فإن الممارسات الخطابية التي يظهر أنها تفصل الاقتصاد عن الدولة إنما يجب فهمها ليس على أنها علامات تعين الحدود بين مجالين بل على أنها ممارسات تنظيم قوية تخلق الوقع المادي للاقتصاد كبنية تحتوي نفسها بنفسها من الناحية الظاهرية (انظر، ميتشل ١٩٩١ب، ١٩٩٢) –مادي بمعنى أن القوة اليومية لنظام الرأسمالية السياسي إنما تبنى من أشكال الوقع الخطابية هذه.

والمجال المهم الثاني المعرف بأنه غير اقتصادي وهو الأسرة المعيشية، يمكن فحصه بشكل مماثل. فالاقتصاد مجال معرف بأنه يستبعد أشكال النشاط الانتاجي والتبادل والإستهلاك التي لا تتضمن نظام النقود. فإذا ما رحلت إلى العمل ماشيا على قدميك، فإن الرحلة ليست جزءا من الاقتصاد. أما إذا ما ركبت باصا، فإن رحلتك تصبح جزءا من الاقتصاد. فالمشي، مهما كانت المسافة، لا يسهم في الناتج القومي الإجمالي، لكن ركوب باص يسهم فيه. وإذا ما بقيت في البيت وأديت عملا منزليا غير مدفوع الأجر، فإن عملك نفسه هو عمل خارج الاقتصاد. وإنها لسمة درست جيدا من سمات الاقتصادات الرأسمالية أن العمل المنزلي الذي يتمثل في تربية الأطفال والتنظيف والغسل وإعداد الوجبات، والذي تقوم به النساء أساسا، إنما يوضع خارج نظام التبادل النقدي (انظر، على سبيل المثال،

سميث وآخرين، ١٩٨٤). فهو يشكل ما يسمى بالمجال غير الاقتصادي للأسرة المعيشية الخاصة.

وتعين الأسرة المعيشية حدا آخر للاقتصاد، هو الحد الذي تتوقف عنده العلاقات النقدية ويبدأ عنده المجال الخاص أو العائلي. لكن هذا الحد غير مؤكد هو الآخر كالحد الذي تمثله الدولة. ففي المقام الأول، يعتمد سير عمل الإقتصاد على "إخراج" تكاليف إعادة إنتاج قوة العمل، وذلك بأن تتم تأدية العمل المنزلي دون أجر وما يجري تنظيمه وتمثيله على أنه خارجي وثانوي هو في واقع الأمر محوري بالنسبة لاستمرار وجود الاقتصاد النقدي. وهذا الاعتماد يكمن في أساس ظاهرة أعم. فتصور وترتيب الاقتصاد كمجال يحتوي نفسه بنفسه إنما يتطلب منذ البداية، وفي كل مرحلة، في كل تفاعل وتبادل، صون اختلاف بين ما هو نقدي وما هو غير نقدي، ما هو اقتصادي وما هو شخصي، ما هو عام وما هو خاص. وعملية التمييز هذه، جد المشوشة وغير المؤكدة إلى حد بعيد في تفاصيلها، إنما تسبق وتتيح وقع الاقتصاد كمجال يحتوي نفسه بنفسه. ومن ثم فبهذا المعنى الأوسع، فإن ما يجري تصويره على أنه غير اقتصادي يكون كامنا في كل مرحلة في خلق الاقتصاد.

وفي بلد كمصر يقع خارج القلب الصناعي للاقتصاد العالمي، يكتسب هذا الانعدام ليقين التمايز بين الاقتصادي وغير الاقتصادي أهمية أعظم، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. فأولا، يؤدي تكون الطبقة الرأسمالية الدولانية وقوتها النسبية وطبيعة رأس مالها إلى إعطاء أهمية خاصة لعلاقات غير اقتصادية مزعومة، هي علاقات المحسوبية والتوسط والفساد، بحيث أنه في مراكز السلطة الاقتصادية نفسها، غالبا ما يكون من المحتمل طمس التمايزات بين المجال العام والمجال الخاص، بين الإقتصاد والثروة الشخصية، بين العمل والحياة الخاصة. وثانيا، يوجد على هوامش الإقتصاد القطاع الواسع المسمي بالقطاع غير الرسمي، الإنتاج والتوزيع المستند إلى الأسرة المعيشية أو الناحية وهو إنتاج وتوزيع لسلع وخدمات صغيرة النطاق، غير مسجلين لدى الدولة ويعملان خارج نظامها الخاص بالإيرادات والتنظيم، تمثل نشاطاتهما نسبة ضخمة، لكنها غير معروفة، من الحياة الإنتاجية

للبلد والتنظيم، تمثل نشاطاتها نسبة ضخمة، لكنها غير معروفة، من الحياة الإنتاجية للبلد (عبد الفضيل ١٩٨٣). وهذا القطاع مستبعد تقليديا من حسابات الناتج القومي الإجمالي ومن التمثيلات الأخرى للاقتصاد (مع أن صناعة التنمية أصبحت مؤخرا مهتمة باختراق هذا المجال، في محاولة للتعويض عن فشل التنمية في القطاع الرسمي). وثالثا، هناك الظاهرة الريفية للإنتاج الزراعي المستند إلى الأسرة المعيشية. وهنا أود التركيز، وفي ذهني قرية البعيرات.

****

بالرغم من الانتشار العالمي للزراعة الرأسمالية، فإن الإنتاج الزراعي الفلاحي أو المستند إلى الأسرة المعيشية قد استمر وهو لا يبدي أيه علامة على الاختفاء. وقد حفز ذلك مناقشة طويلة، تكمن أصولها في المناقشات حول الفلاحين الروس، إلا أنه قد جرى استئنافها على مدار العقدين الأخيرين أولا في الدراسات الأفريقية والدراسات الخاصة بجنوبي آسيا ثم مؤخرا جدا في الكتابات حول الشرق الأوسط. والحال أن البحث حول الشرق الأوسط، بما في ذلك مصر، إنما يشير إلى تمايز أساسي في المجتمع الريفي بين الأسرة المعيشية الفلاحية الصغيرة، حيث يعتبر الإنتاج موجها إلى إعاشة وإعادة إنتاج الأسرة المعيشية، والزراعة الرأسمالية المندمجة في الإقتصاد القومي والدولي. وقد قدم عمل جورج ستوث (١٩٨٣، ١٩٩٠) حول مصر جانبا من الأساس النظري لنهج جديد مقترح لدراسة المجتمع الريفي في الشرق الأوسط، وهو نهج ينصف ظاهرة الزراعة الفلاحية ويحاول دراسة استمرارها.

ويسمي ستوث العلاقة الخاصة بين الزراعة الرأسمالية والأسر المعيشية الإعاشية الموجودة في مصر المعاصرة بـــ"نظام العزبة"، معيدا استخدام المصطلح المستخدم بالنسبة للملكية العقارية الكبيرة التي تطورت في مصر من أواسط القرن التاسع عشر. وكانت

الكلمة تشير في الأصل إلى المجمع السكني المبني على الضيعة من أجل أفراد قوتها العاملة، الذين كانوا يعطون عادة قطعة صغيرة من الأرض لزراعة محاصيل غذائية ليقيموا أودهم، بينما يظل عملهم ومساكنهم ومواشيهم وأدواتهم الزراعية ملكية لصاحب الضيعة. وقد أدت الإصلاحات الزراعية في الخمسينيات والستينيات إلى كسر هذه الضياع، وإلى نزع ملكية أكبر الملاك، ومعظمهم ملاك غائبون، وإلى إعادة توزيع الأرض وقد استفاد كثير من صغار الفلاحين من إعادة توزيع الأرض، لكن المستفيدين الأكبر كانوا كبار ملاك الأرض الذين يحيون داخل الريف. فقد تمكنوا من حفظ، وأحيانا توسيع ممتلكاتهم، باللجوء عادة إلى توزيع حق الملكية على أفراد مختلفين من العائلة لتفادي الحد الأقصى المفروض على الملكية مع الاستمرار في إدارة الملكية كمزرعة واحدة. وفي البعيرات، مثلا، استولت الدولة على نحو ١,٣٠٠ فدان تشكل ضيعة لزراعة قصب السكر وأعادت توزيعها على شكل قطع من فدانين إلى ثلاثة أفدنة على صغار المزارعين (وإن كان كثيرون من هؤلاء على وشك فقدان الأرض مرة أخرى في أعقاب قلب لجزء محوري من برنامج الإصلاح الزراعي الناصري تم في عام ١٩٩٢). وفي تلك الأثناء، فإن ثلاث أو أربع عائلات من كبار ملاك الأرض داخل القرية قد أشترت أو أستأجرت أرضا من ملاك غائبين يملكون أكثر من الحد الأقصى القانوني وقوامه ثلاثمائة فدان (تم إنزاله فيما بعد إلى خمسين فدانا). وبتوزيع حق الملكية بين الأخوة، تمكنت هذه العائلات من خلق مزارع يتراوح حجمها بين أكثر من خمسين فدانا وعدة مئات من الأفدنة.

ويذهب ستوث إلى أن نتيجة هذه التغيرات قد تمثلت في إعادة تسكين نظام العزبة داخل الهياكل الإجتماعية البسيطة للقرية. فالمزارع الكبيرة، التي تتراوح مساحتها بين خمسين فدانا وعدة مئات من الأفدنة، منظمة للإنتاج من أجل السوق. والحيازات الأصغر موجهة نحو الزراعة الإعاشية، بينما يقدم الملاك الأصغر والمعدمون العمل المأجور الذي تتطلبه مزارع قطاع السوق. وفي محل الأسلوب القديم لإسكان وإعادة إنتاج قوة العمل داخل الضيعة، فإن قطاع السوق يخرج الآن عملية إعادة إنتاج قوته العاملة وتكاليف إعادة

الإنتاج يتحملها قطاع الإعاشة، الذي يعتمد على وظائف في قطاع السوق من أجل بقائه. ويقول ستوث إن هذا الشكل الجديد لنظام العزبة يبقي على حياة صغار الفلاحين ويقدم آلية دمج عملهم في إقتصاد سوق له تمفصلاته الدولية.

ويرى ستوث أن علاقة العزبة قادرة أيضا على تفسير السبب في أن أشكالا إجتماعية وثقافية تقليدية بشكل واضح تتواصل داخل القرية – حتى بين عائلات كبار ملاك الأرض الرأسماليين. ففي ظل نظام العزبة، نجد أن أولئك اللذين يتم تشغيلهم في المزارع الكبيرة لا يشكلون بروليتاريا بلا جذور، مندمجة بالكامل في الاقتصاد الرأسمالي، ولأنهم يدعمون ويعيدون انتاج حيواتهم خارج القطاع الرأسمالي فإنهم يفلتون من الانضباط والتنظيم الاقتصادي الذي يحكم حيوات قوة عاملة رأسمالية. ولذا فإنه يتعين على كبار ملاك الأرض إحلال مناهج "غير اقتصادية " لدمج تنظيم الفلاحين .إنهم يلجأون إلى وسائل سياسية –السيطرة الإكراهية المباشرة التي يمارسها أولئك الذين يجلبون ويراقبون جماعات العمال بالأجر– لكنهم يلجأون أيضا إلى وسائل اجتماعية وثقافية. وعادة ما يسيطر كبار ملاك الأرض على عمدية القرية وعضوية لجان فض المنازعات في القرية. كما أنهم يلعبون دورا قياديا في مساجد القرية وكرؤساء لعائلات قوية (العائلات الممتدة أو العشائر التي تتألف منها القرية). ويقول ستوث إن هذه المواقع تمكنهم من التدخل في الحياة المعنوية للقطاع الإعاشي، بصون الإعلاء من شأن أواصر القرابة، والأنماط المشتركة للمراعاة والواجب، والمعايير الدينية للورع والكرم. والحال أن "الإطار الرمزي والإلزامي" الذي يجري صونه بهذا الشكل إنما يرسم "الحدود النوعية للمارسة الاجتماعية في القرية" ويعوض عن الفشل في دمج صغار الفلاحين في الأشكال التنظيمية للاقتصاد الرأسمالي (١٩٩٠، ١٢٥، ١٣٦).

ويعتمد جلافانيز وجلافانيز (١٩٨٣، ١٩٩٠) على عمل ستوث، وكذلك على المساهمة الرائدة التي قدمها إسلاموغلي وكيدير (١٩٧٧) والمناقشة الأوسع حول تمفصل

أنماط الإنتاج، ليقترحا نهجا جديدا لدراسة المجتمع الزراعي في الشرق الأوسط. والهدف هو تفسير استمرار شكل الإنتاج الفلاحي أو المستند إلى الأسرة المعيشية، دون اختصار الظاهرة (كما في اقتصاديات التنمية) في عناد التقاليد أو (كما في كتابات ماركسية مصرية وغير مصرية عديدة) في مجرد تأخر في عملية البلترة الناشئة عن توسع الرأسمالية العام. وعن طريق التناول الجاد للأسرة المعيشية الإعاشية كشكل للإنتاج والدراسة عن قرب لنظام العزبة أو المناهج الأخرى للتمفصل بين قطاع الأسرة المعيشية والقطاع الرأسمالي، يتمثل الهدف في الكشف عن تنوع الاستراتيجيات التي تحاول الجماعات السكانية الريفية بها مقاومة أو مواءمة تغلغل رأس المال. ومن المأمول فيه أن يؤدي مثل هذا النهج إلى إعادة رصد وتحديد موقع الدينامية الرئيسية للتغيير داخل بدلا من خارج مجتمعات الشرق الأوسط وتمكينها من "إعادة امتلاك تاريخها" (جلافانيز وجلافاينز ١٩٨٣، ٣٦). وقد جرت اعتراضات قوية على هذا الأسلوب في النظر إلى العلاقات الإجتماعية الزراعية. فاعتمادا على عمل برنشتاين (١٩٨١)، يذهب دبفيد سيدون (١٩٨٦) إلى أن محاولة مساعدة الفلاحين في إعادة امتلاك تاريخهم إنما تمثل شكلا وهميا ورجعيا من أشكال الشعبوية الفلاحية. والتركيز على الأسرة المعيشية الفلاحية ذات التوجه الإعاشي كشكل من أشكال الإنتاج، له منطقه الداخلي الخاص، إنما يفترض أن قطاع الأسرة المعيشية يظل على حاله وهو مندمج في النظام الرأسمالي الأوسع. ويجري تصور تمفصله مع القطاع الرأسمالي على أنه علاقة خارجية. ويجري إعتبار الفلاحين المستندين إلى الأسرة المعيشية طبقة واحدة، لا تعرف إنقسامات داخلية مهمة، وهي كطبقة تحاول مقاومة الاستغلال الخارجي. ويجري إعطاء هذه المقاومة وبقاء الفلاحين أولوية تحليلية وأهمية تاريخية زائفتين.

ويذهب سيدون وبرنشتاين إلى أنه يجب للمرء، بدلا من ذلك، أن يبدأ التحليل من زاوية التطور العام للرأسمالية وتدميرها لما يسميه برنشتاين (١٩٨١، ٥) على نحو تخطيطي بـ"الاقتصاد الطبيعي" للفترة قبل الكولونيالية -بمعنى اقتصاد يهيمن عليه إنتاج من أجل الإعاشة، وذلك بصرف النظر عن درجة تسويق فائض أو الاستحواذ عليه

كضريبة. ويجري امتصاص أشكال أو وحدات الإنتاج قبل الرأسمالية في دائرة رأس المال حيث تصبح واقعة في تبعية متزايدة للسلع. ومع نمو الحاجة إلى إنتاج سلع، فإن الفلاحين يصبحون خاضعين لعملية التكون الطبقي الرأسمالي. وهذا يحدث ليس فقط عبر علاقات التبادل، بل عبر الجهود المتزايدة من جانب القطاع الرأسمالي والدولة والرامية إلى التدخل في عملية الإنتاج في الريف، بوضع ضوابط للأسعار وإنشاء احتكارات للسوق وتأسيس زراعة محاصيل إلزامية والإشراف على ضبط المنازعات القروية. وقد يظل القطاع الفلاحي أو المستند إلى الأسرة المعيشية في سيطرة مباشرة على تنظيم الإنتاج، لكن بقائه أو حتى عودته إلى الانبثاق هي نتيجة وليست محددا، للتغيير الزراعي.

ويقول سيدون إنه بدلا من استعادة الفلاح كفاعل تاريخي، فإن علينا التخلص من المقولة برمتها. فليست هناك هوية فلاحية متميزة، مستقلة، غير منقسمة. ووضع المنتج السلعي الصغير في الريف يمثل وحدة تناقضية للمواقع الطبقية لرأس المال والعمل (١٩٨٦ ، ١٦٧). وبعبارة أخرى، يجب نفي وجود دور تاريخي خاص للفلاح، وتعريفه بوصفه الحامل المحلي لتناقض الرأسمالية العام.

****

هل هناك سبيل للمضي إلى ما وراء الحدود المألوفة بشكل متزايد لهذا الجدل؟ أولا وقبل كل شيء، بفضل أعمال كدراسة كين كونو (١٩٩٢) لمصر الريفية في القرن الثامن عشر، نعرف أن زراعة المحاصيل النقدية، وتحويل الأرض إلى سلعة، وأن مجتمعا عالي التراتب قد وجدت في أماكن كدلتا النيل منذ عقود، وعلى الأرجح منذ قرون، قبل التحويل الكونونيالي الذي شهده القرن التاسع عشر. وفكرة "اقتصاد طبيعي" قبل كولونيالي لا يمكنها استيعاب هذا المزيج المركب من الزراعة الإعاشية والزراعة الموجهة إلى السوق أو تفسير مساهمة المؤسسات المحلية والقوى الاجتماعية في التطور التالي للرأسمالية المصرية. والمرء ليس بحاجة إلى اللجوء إلى الشعبوية الفلاحية لكي يذهب إلى أن انبثاق

نظام رأسمالي عالمي كان، منذ البداية، معتمدا على فعل ديناميات في أماكن أصبحت فيما بعد هوامش ذلك النظام.

ومن ناحية أخرى، فإن محاولة التنظير حول استمرار بقاء الأسرة المعيشية الفلاحية غير الرأسمالية من الناحية الظاهرية ضمن النظام الرأسمالي إنما تواجه صعوبة خطيرة. وتكمن الصعوبة في كيفية رسم التمايز بين القطاع الرأسمالي والقطاع الإعاشي أو المستند إلى الأسرة المعيشية. والحال أن الدراسات الخاصة بمصر الريفية ليست متأكدة البتة عند أية مرحلة يكبر صغار الفلاحين ليتم اعتبارهم رأسماليين. ففي البداية يبدو أن ستوث (١٩٨٣، ٨٨-٨٩) يعرف القطاع الرأسمالي بأنه الحيازات التي تزيد عن عشرين فدانا. وفي مكان آخر (١٩٩٠، ١٣٩) يعرف القطاع الإعاشي بأنه الحيازات التي تقل عن خمسة أفدنة لكنه يضيف أنه حتى الحيازات التي تتراوح بين فدان وخمسة أفدنة يجب استبعادها من هذا القطاع إذا كانت تطبق شكلا أو آخر من نظام العزبة.

وربما يكون من الأفضل التركيز على توجهات الأسر المعيشية نفسها بدلا من محاولة تأسيس التمايز بين القطاع الإعاشي والقطاع الرأسمالي على أحجام مختلفة للحيازة. لكن التمايز هنا يصبح أقل وضوحا بكثير، كما يمكننا أن نرى لو عدنا إلى البرهان المستمد من قرية البعيرات ويمكننا أن نبدأ هناك بالجاموسة.

أن الشكل الأوسع انتشاراً للإنتاج الإعاشي المستند إلى الأسرة المعيشية في القرية هو تربية المواشي. وغالبية قطع الأرض الصغيرة غير المخصصة لإنتاج قصب السكر تستخدم لزراعة العلف، وخاصة لتربية الجاموس. ويجري شراء العجل ليس من مدخرات نقدية متراكمة، لا يحوزها أحد تقريبا، بل عن طريق تعاونية ادخار غير رسمية (جمعية، أو اتحاد تسليف بالدور) مع الجيران والأقارب. وعندما تتم تربية الحيوان ويمكنه أن يلد، فإن عجوله تباع في السوق. وبشكل بديل، يمكن الاحتفاظ بها كشكل من المدخرات (وهو شكل خلافا للنقود، لا يمكن تبديده عرضا أو خنصرته) وبيعها عندما تكون هناك حاجة إلى مبلغ كبير من المال. وفي تلك الأثناء، يجري استهلاك لبن الجاموسة بشكل مباشر أو

تحويله إلى جبن وزبد وخثارات ألبان وأمصال لبنية، تقدم جانبا مهما من وجبات الأسرة المعيشية. أما ورث البهيمة فهو يقدم وقودا للإنتاج الغذائي المنزلي الرئيسي الآخر، خبز الخبز. والحال أن الأسر المعيشية الأكبر، أو الأسر الأصغر التي لا يوجد بها أطفال صغار، حيث يتاح للنساء وقت عمل أطول، قد تربي ثلاث أو أربع جاموسات أو بقرات وتقوم بتسويق بعض منتجات الألبان أيضا. وهكذا فإن الجاموسة هي في آن واحد وسيلة للإنتاج من أجل السوق ووسيلة للإعاشة. إن التمايز بين قطاع السوق وقطاع الإعاشة يخترق الجاموسة من المنتصف.

فإذا ما تحولنا إلى محصول السوق الرئيسي، قصب السكر، فسوف نجد صعوبات مماثلة في رسم خط بين الأسرة المعيشية والسوق. فبالرغم من أن قصب السكر هو ثاني أكبر محصول صناعي في مصر، فإنه لا يتطلب تقريبا أية مدخلات مشتراه من السوق. فما من بذور هناك يجب شراؤها، حيث أن القصبة تظل في الأرض من ثلاثة إلى خمسة أعوام ويعاد عندئذ زرعها باستخدام أماليد من محصول السنة السابقة. وهو لا يحتاج إلى مبيدات حشرية وحاجته إلى المخصبات قليلة وريه غير متكرر نسبيا. أما المدخل الرئيسي الوحيد، وهو عمل الحصاد، فهو لا يكاد يكلف شيئا. ذلك أن قطع القصب، ونزع الفروع، وتحزيمه لشحنه في عربات إنما يتم دون أجر، من جانب النساء والأطفال الأكبر غالبا، في مقابل أخذ الفروع لاستخدامها كعلف للبهائم في الأسرة المعيشية. والزارع لا يدفع إلا مقابل عمل شحن القصب في عربات الجرارات وعربات السكك الحديدية الخفيفة التي تحمله إلى المصنع. وهكذا فحتى الإنتاج الزراعي الأكثر توجها إلى السوق إنما يتضمن ويعتمد على عمل موجه إلى الإعاشة.

وتقديما لمثال آخر، فإن الأسر المعيشية لأكبر مزارعي البعيرات الرأسماليين، ملاك عدة عشرات أو حتى عدة مئات من الأفدنة، لا تختلف إلا من حيث الحجم لا من حيث النوع عن الأسر المعيشية الأكثر توجها إلى الإعاشة. والواقع أنها، بما أنها قادرة

على تقديم مجمل استهلاك الأسر المعيشية الغذائي تقريبا من حقوقها، فأنها أكثر اعتمادا على النفس وأقل اعتمادا على السوق من الأسر المعيشية الأصغر. وما تزال نساء الأسر المعيشية الثرية يخبزن الخبز ويربين المواشي. وصحيح أنهن لا يعملن في الحقول في جمع العلف، لكن نساء الأسر المعيشية الأصغر لا يفعلن ذلك هن أيضا عندما تسمح الظروف بذلك.

ويمكن وصف أمثلة أخرى عديدة لبيان صعوبة رسم تمايز بين قطاع السوق وقطاع الأسرة المعيشية. وتعبيرا عن ذلك بلغة مناقشتنا السابقة، فإن المرء سوف يجد أن من الصعب في البعيرات تحديد أين ينتهي الإقتصاد وأين تبدأ الأسرة المعيشية. فالاقتصاد ليست له حافة مميزة. وداخل القرية، فإن النظام الخطابي القومي وعبر القومي الذي يحاول إنشاء الاقتصاد بوصفه مجالا لا يحتوي نفسه بنفسه وتنظيم تنميته إنما يبدو أنه يفقد تعريفه.

وعندما نعيد، في هذا الضوء، قراءة تحليل باحثين مثل ستوث، فإن المرء ينتابه الذهول من جراء القطع الذي يقسمون به القرية المصرية إلى قطاع سوق وقطاع إعاشة، إلى ما هو اقتصادي وما هو غير اقتصادي (أو كما يعبر ستوث / "ثقافي" أو "تقليدي"). فهذا القطع التحليلي يفشل في التطابق مع انعدام يقين والتباس العلاقات في القرية، حيث تبنى الحيوات على حافة الاقتصاد بأشكال غالبا ما يبدو أنها تفلت من حدوده.

ثم إن التبويبات الحادة التي يتم بها تجاهل هذا الالتباس إنما تميل إلى إعادة تأكيد الخطاب المنظم للرأسمالية نفسها. وبعبارة أخرى، فإن هذا النوع من التحليل هو نوع متواطئ بشكل غير مقصود مع النظام الخطابي لرأس المال، بمحاولته إنشاء الاقتصاد كمجال متميز، يحتوي نفسه بنفسه – مجال يجري الزعم بأن الثقافي، التقليدي، الشخصي لا يلعب فيه أي دور إلا (دور) أنه مستبعد. والحال أن جميع المناقشات التالية عن علاقة العزبة، وتمفصل قطاع الأسرة المعيشية مع الاقتصاد الرأسمالي، وامتصاص أشكال الإنتاج الإعاشية عبر توسع الرأسمالية العام، والتشديد على أن كل تفسير يبدأ من ويعود إلى هذه الحركة التاريخية لرأس المال إنما تقع داخل لا خارج خطاب الحداثة الرأسمالية. وهي لا

يمكنها أن تأخذ في الاعتبار أن حيوات قرية قد لا تنسجم تماما بشكل ما مع المقولات والهويات التي يقدمها هذا التاريخ.

ودعوى أمثال سيدون أن صغار الفلاحين يجسدون تناقض رأس المال والعمل إنما تعترف على الأقل بأن حيواتهم تفلت من الهويات المفردة التي تحاول الحداثة الرأسمالية تنظيمهم فيها. لكن الدعوى، بدلا من أن تأخذ مأخذ الجد هذه الهجنة، إنما تبقي على الهويات سليمة كأساس للتفسير وتختزل القرويين أنفسهم إلى تناقضات مؤقتة مصيرها الانحلال مستقبلا في هوية أو أخرى من هوياتهم الأساسية.

والحال أن التشديد على هويات لا تتكسر وعلى مقولات تحتوي نفسها بنفسها إنما يتجاهل عملية الاستبعاد والتمييز الخطابية، غير الناجزة دائما، والتي تبني عن طريقها مثل هذه الوحدات. ويشير ستوث وآخرون إلى أن القطاع غير الاقتصادي أو الإعاشي في القرية يعتمد على اقتصاد السوق لكي يعيد إنتاج نفسه. إلا أنه يجب القول، في الوقت نفسه، إن القطاع الإقتصادي يعتمد على ما يسمى بالمجال غير الاقتصادي: وهذا صحيح بالمعنى الأكثر استقامة، حيث يوضح ستوث نفسه أن قطاع السوق يحتاج إلى أن يضع خارج اقتصاد السوق تكاليف إعادة إنتاج قوته العاملة. لكن هذا الاعتماد يتلازم مع الظاهرة الأعم التي تناولناها في نقاشنا السابق للخطاب الاقتصادي: الإقتصاد يجب أن يبني ككل، مع وجود حد يعين خارجه. ويتم إيجاد الحد بإستبعاد ما يجري تحديده على أنه غير اقتصادي. وبهذا المعنى الاكثر تقليدا، أيضا، يعتمد الاقتصاد على غير الاقتصاد – ولا ينجح تماما في استبعاده. وفي منطقة الاستبعاد – مع – الاعتماد، الحدودية المتناقضة هذه تكتسب حيوات قروبي البعيرات عدم تحددها.

وبدلا من توسيع المناقشات حولة هوية الجماعات الفلاحية المعاصرة، وطبيعة القطاع غير الاقتصادي أو الإعاشي، وعلاقته بالاقتصاد الرأسمالي، يجب أن تأخذ مأخذ الجد ظاهرة أن الأسر المعيشية الريفية الصغيرة يبدو أنها تفلت من مقولات الخطاب

الحداثي. فعند حدود الاقتصاد، تصبح التمايزات بين الاقتصادي وغير الاقتصادي، الحديث وغير الحديث، الرأسمالي وغير الرأسمالي، ملتبسة. وهذا لا يعني أننا يجب أن نحتفل بهذا الالتباس كفعل من أفعال المقاومة من جانب فلاحين متمردين. فسوف يعني ذلك ارتكاب خطأ تصور الفلاحين مرة أخرى كفاعل تاريخي ذاتي التكوين، له هوية خارج أصول وانتشار الرأسمالية، معارض لها تاريخيا. بل إننا بالنظر إلى ما وراء خطاب الهوية، خطاب الرأسمالية، يمكننا أن نرى كيف أن مقولات الحداثة الرأسمالية -الاقتصاد في هذه الحالة- هي بالضرورة ناقصة. والمقولات نفسها لا يمكنها تعيين حوافها، ومحاولة خلق حافة إنما تشكل هامشا لعدم التحدد لا يمكن للحداثه محوه.

فهل هناك أي معنى، على أية حال، يمكننا به اعتبار قرويي البعيرات مثلا؟ إنهم ليسوا مثالا للفلاح المصري، أو لفقراء العالم الثالث، أو لأية هوية محددة أخرى قد تقدمها الكراسات السياحية والكتب المبسطة. لكننا يجب أن نتذكر أنه حتى في أيامنا هذه، بعد قرن أو أكثر من توطد النظام الرأسمالي العالمي، فإن غالبية من الناس تحيا حيوات هجينة، لا السوق ولا الإعاشة، لا التقليدي ولا الحديث، لا رأس المال ولا العمل، هاربة من المقولات التأسيسية للخطاب الحداثي. والهويات غير المحددة لأولئك الذين تضعهم حيواتهم على حافة الإقتصاد، على حدود الحداثة، لا تمثل لا خارجا تقليديا ولا غير رأسمالي، ولا تناقضا مؤقتا مصيره الانحلال.

REFERENCES

- Abdel-Fadil, Mahmoud. 1983. "Informal Sector Employment In Egypt. In R. Lobbon, Ed. Urban Research Strategies For Egypt. Cairo Papers In Social Science, 6/2, 16-40. Cairo: American University In Cairo Press.
- Badawi, Helmy Bahgat. 1951. Paper Delivered To The Fouad 1st Society of Political Economics. February1951. In United States, Department Of State, Egypt, Egypt, 87.400 TA / 2-951. From Cairo To Department Of State, February 9. 1951, Enclosure 2.
- Bernstein, Henry 1981. "Concepts For The Analysis Of Contemporary Peasantries". In Rosemary Galli, Ed. The Political Economy Of Rural Development: Peasants, International Capital, And The State. Albany: State University Of New York Press, pp. 3-24. Reprinted From Journal Of Peasant Studies, 6/4 (1979).
- Critchfield, Richard.1978. Shahhat: An Egyptian. Syracuse: Syracuse University In Cairo Press, 1982.
- Cuno Kenneth M. 1992. The Pasha Peasants: Land, Society And Economy In Lower Egypt. 1740-1858. Cambridge: Cambridge University Press.
- Girard, P.S. 1821-29. "Memoire Sur L'Agriculture, L' Industrie Et Le Commerce De L'Egypte". Description De L'Egypte. Vol. 17. Paris, 1821-29.
- Glavanis, Kathy, And Pandeli Glavanis. 1983. The Sociology Of Agrarian Relation In The Middle East: The Persistence Of Household Production. Current Sociology. 31/2: 1-110.
- --------, Eds 1990. The Rural Middle East: Peasant Lives And Modes Of Production. Ramallah: Bir Zeit University, And London: Zed Press.
- Islamoglu, Huri, And Caglar Keyder. 1977. "Agenda For Ottoman History". Review, 1 / 1, 13-55.

- Keynes, John Maynard. 1936. The General Theory Of Employment, Interest And Money. London.
- Lackany, S. 1951. Point IV: Its Role In Fostering Private Investment. In United States, Department Of State, Egypt 874. 00 TA / 2 - 951 , From Cairo To Department Of State, February 9, 1951, Enclosure 2.
- Lawson, Fred H. 1981. "Rural Revolt And Provincial Society In Egypt, 1820-1824". International Journal Of Middle East Studies 13.
- Mitchell, Timothy. 1990. The Invention And Re-Invention Of The Egyptian Peasant. International Journal Of Midlle East Studies. 22/2 (May), 129-50.
- --------, 1991a. "A Reply To Richard Critchfied". International Journal Of Middle East Studies, 23/2 (May), 279-80.
- --------, 1991. The Limits Of The State: Beyond Statist Approaches And Their Critics. American Political Science Review, 85:77-96.
- --------, 1992. Going Beyond The State? A Response To Critiques. American Political Science Review, 86.
- Palgrave, Robert Harry Inglis, ed. 1925-26. Palgrave, S Dictionary Of Political Economy. 2nd Ed. London: Macmillan.
- Robbins, Lionel. 1935. An Essay On The Nature And Significiance Of Economic Science. 2nd Ed (1st Ed 1932). London, Macmillan.
- St John, J.A. 1845. Egypt And Nubia, Their Scenery and Their People. London.
- Seddon, David. 1986. Commentary On Agrarian Relations In The Middle East: A "New Paradigm For Anaysis?" Current Sociology, 34. 2, 151-172 .
- Smith, Adam. 1950 (1776). An Enquiry Into The Nature And Causes Of The Wealth Of Nations. London: Methuen.
- Smith, Joan, Immanuel, Wallerstein and Hans – Deiter Evers eds. 1984. Households and the World Economy. Beverly Hills: Sage Publications.

- Stauth, George. 1983. Die Fellachen im NilDelta: Zur Struktur Des Konflicts Zwischen Subsistenz – Und Warenproduktion in Landlichen Egypten. Weisbaden: Franz Steiner.
- --------, 1990. Capitalist Farming and Small Peasant Households in Egypt. In Galvanis & Galvanis (1990), pp. 122-41. Reprinted from Review, 7/2 (1983), 285-314.

الفصل الخامس

المجازات اليومية للسلطة

عبر مختلف فروع العلم الاجتماعي، ما تزال الدراسات المعنية بالسلطة وبالمقارمة خاضعة لسيطرة مجاز واحد شامل: التمايز بين الإقناع والإكراه. ويبدو المجاز واضحا وضوح الفارق بين العقل والجسم، الذي يتطابق معه بطبيعة الحال. فالسلطة قد تعمل على مستوى الأفكار، مقنعة العقل بمشروعيتها، أو قد تعمل كقوة مادية تكره الجسم بشكل مباشر. وقد أسس ماكس فيبر سوسيولوجيته المتعلقة بالسيطرة على هذا التمييز الديكارتي والكانطي، واستوطن التمييز ساحة نظرية أخرى كان قد تعرض فيها للشك في الأصل، بما في ذلك ساحة ماركس النظرية، وما يزال المجاز حيا اليوم حتى في العدد المتزايد من الأعمال التي تدرك حدوده وتتخلى عنه من الناحية الشكلية[1]. ويقدم هذا البحث نقدا للمجاز، بوصفه نهجا ضيقا بشكل مضلل تجاه فهم المناهج الحديثة للسيطرة، وهو، في الوقت نفسه، إذ يقدم فهما بديلا لتلك المناهج، يكشف أن المجاز هو نتاجها غير المدروس.

وهناك سببان على الأقل لاستمرار المجاز. وينبع السبب الأول من واقع أنه يستحيل فصله عن مفهومنا اليومي عن الشخص. فنحن نميل إلى تصور الأشخاص بوصفهم وعيا فريدا ذاتي التشكل يحيا داخل أجسام مصنوعة بشكل فيزيقي[2]. وهذا الوعي، بوصفه شيئا ذاتي التشكل، هو موقع استقلال أصلي. والحال أن فكرة استقلال باطن للوعي تحدد الطريقة التي نتصور بها الإكراه. فهي تلزمنا بتخيل ممارسة السلطة على أنها عملية خارجية يمكن أن تكره سلوك الجسم دون أن تتوصل بالضرورة إلى التغلغل في العقل والسيطرة عليه. ولذا فلابد من تصورالسلطة بوصفها شيئا مزدوجا، يتميز بكل من أسلوب فعلي جسماني وعقلي.

وهذه الطريقة لتصور السلطة فيما يتعلق بالذات السياسية تنطبق ليس فقط على الأفراد بل وعلى أية قوة سياسية، كجماعة أو طبقة. ويقصد بجانب كبير من الكتابات النظرية الأخيرة عن المقاومة والسلطة جذب جماعات مضطهدة أو مهملة إلى دائرة اهتمامنا الثقافي والسياسي. وتفعل هذه الكتابات ذلك عن طريق كشف وجود هذه الجماعات

بوصفها ذوات سياسية حقيقية، وراء مظهرها كجماهير مغفلة[٣]. وهذا يعني أنه يجب إبراز أنها قوى فاعلة ذاتية التشكيل، مستقلة داخليا، تقاوم سيطرة خارجية، ويترتب على ذلك ان السلطة التي تخضع لها يجب أن تعترف بوضعيتها كذوات عن طريق إكتساب الطابع المزدوج نفسه.

ويتمثل السبب الثاني لإستمرار المجاز في أنه حتى أولئك الذين حاولوا تجاوز هذه الافتراضات الإنسانوية عن الذات السياسية، مقتفين في ذلك غالبا أثر ميشيل فوكوه، وينظرون إلى الذات المستقلة على أنها هي نفسها أثر أشكال حديثة بشكل مميز للسلطة، قد فشلوا في النظر إلى شئ آخر: فهذه الأشكال للسلطة قد خلقت أيضا نوعا خاصا من العالم. وشأنه في ذلك شأن الذات الحديثة، فإن العالم يبدو أنه مشكل بوصفه شيئا منقسما منذ البداية إلى مجالين متعارضين تعارضا واضحا، نظام مادي من ناحية ومجال منفصل للمعنى أو للثقافة من الناحية الأخرى. ولم يتمكن أي استكشاف حديث للسلطة وللمقاومة، حتى بين الاستكشافات التي تشكك في افتراضاتنا عن الذاتية الإنسانية، من القطيعة مع هذه الثنائية الأوسع. وهذه الثنائية التي تخلق تعارضاً بين المعنى والواقع المادي لا تدرس في أي مكان بوصفها عين وقع استراتيجيات السلطة، بشكل من شأنه توضيح حدود وتواطؤ تصور السيطرة من زاوية تمايز جوهري بين المادي والإيديولوجي، بين الإكراه والإقناع.

وأولى هاتين الحجتين، الرابطتين بين مفاهيم السلطة ومفاهيم الكيان الشخصي، يمكن توضيحها عن طريق جانب من المساهمات الأحدث في ما أصبح يسمى بنظرة "الاقتصاد الأخلاقي" للسلطة وللمقاومة الشعبية. والتسمية مأخوذة من عمل أ. ب. طومسون عن تشكل الطبقة العاملة الإنجليزية، حيث وردت في كل من فقرة واردة في كتابة الشهير[٤] ومقال لاحق تحت عنوان "الاقتصاد الأخلاقي للجماهير الإنجليزية في القرن الثامن عشر"، واللذان يذهبان معا إلى أنه يبدو أن أعمالا متقطعة للمقاومة الشعبية للسلطة في إنجلترا في القرن الثامن عشر كانت غالبا استجابات قصدية في واقع الأمر لانتهاك اتفاق اجتماعي في الرأي كان يقضي بأن تحافظ السلطات على توزيع مناسب للأغذية في أوقات الندرة، وهو

اتفاق في الرأي يسميه طومسون بـ"الاقتصاد الأخلاقي للفقراء"[٥]. وقد جرى تبني الحجة وتوسيعها لتصبح نظرية عامة عن التمرد الشعبي في دراسة جيمس سكوت واسعة النفوذ عن التمردات الفلاحية في جنوب شرقي آسيا الكولونيالي: "**الاقتصاد الأخلاقي للفلاح**"[٦]. والفكرة الرئيسية التي تتقاسمها هذه الكتابات هي أن العوام كانوا، قبل انتصار الرأسمالية، يتقاسمون أخلاقا قائمة على التبادل المتقابل للهدايا وللخدمات وإعادة التوزيع في أوقات الحاجة لا على البحث الفردي عن المصلحة الذاتية، وأن أعمالهم المنسجمة دفاعا عن هذه الأخلاق، على الرغم من أنها كانت عشوائية وغير مثيرة على ما يبدو، تؤهلهم "لاعتبارهم قوى تاريخية "[٧].

والمساهمات الأحدث في هذا النهج عديدة ومتنوعة. فهي تشمل مثلا، بين الأنثروبولوجيين، كتاب جين كوماروف "**جسم السلطة، روح المقاومة**"، وهو دراسة للأشكال "الضمنية" لمقاومة دولة جنوب أفريقيا من جانب شعب تشيدي (حيث يشار إلى التمايز بين السلطة الفيزيقية والمقاومة الذهنية في عنوان الكتاب نفسه)، وبين المؤرخين، دراسات المقاومة الشعبية في جنوب آسيا الكولونيالي من جانب باحثين مرتبطين بسلسلة subaltern studies التي تصدر في نيودلهي، وبين علماء السياسة، دراسة ثانية جيدة الاستقبال عن جنوب شرق آسيا بقلم جيمس سكوت: "**أسلحة الضعفاء:- الأشكال اليومية للمقاومة الفلاحية**"[٨]. ومع أن هذه الدراسات الأحدث قد اعتمدت على أفكار -بما في ذلك أفكار جرامشي وفوكوه وبورديو- تقوض نظرة "الاقتصاد الأخلاقي" للسلطة وللمقاومة (بل وفي حين تواصل الاعتماد على عمل طومسون، تتجنب الآن عبارته الشهيرة)، إلا أنها تواصل تقاسمها. والسبب هو أنها تواصل دراسة أشكال السيطرة والمقاومة لتسليط الضوء على جماعات تابعة يمكن "اعتبارها قوى تاريخية".

وسوف أقدم في الصفحات التالية قراءة نقدية لإحدى هذه الدراسات الحديثة، دراسة سكوت "أسلحة الضعفاء". وغرضي في التركيز على هذا الكتاب لا هو مجرد تقديم عرض

ولا هو الإيحاء بأنه يمثل مثالا صارخا بوجه خاص للمشكلات التي أود طرحها. فبدلا من ذلك أهدف إلى هدفين مترابطين: أولا أن أستكشف من خلال دراسة حالة لكتاب سكوت بعض جوانب الضعف الأساسية في نوع اللغة الثنائية التي يتصور بها العلم الاجتماعي المعاصر مسألة السلطة والمقاومة، وهي لغة سوف أربط بينها على نحو انتقادي وبين عمل بورديو وجرامشي وكليفورد جيرتز ومنظرين آخرين للثقافة وللايديولوجية، ثانيا، أن أقدم نهجا بديلا لفهم السيطرة، نهجا لا يتجنب وحسب ثنائية الكتابة العلمية الإجتماعية المعاصرة، بل ويدرس، من خلال تحليل للعملية التي أسميها بـ"التأطير"، كيف تعمل السيطرة من خلال إنشائها فعلا لعالم ثنائي من الناحية الظاهرية. وفي كتاب تحت عنوان "استعمار مصر" (١٩٨٨) طورت جوانب كثيرة لهذه الحجة باستفاضة أكبر مستخدما مادة تاريخية من الشرق الأوسط ولن أكرر هنا تلك المادة، بل سوف أبين بدلا من ذلك كيف أن الحجج المستمدة من الشرق الأوسط الكولونيالي يمكن استخدامها لنقد وإعادة تفسير الشواهد التي جمعها سكوت من فترة مختلفة وجزء مختلف من العالم. وعلاوة على ذلك، فعن طريق تقديم هذه النظرية البديلة عن السيطرة من خلال إنتقاد عمل حديث واسع النفوذ يمكن توضيح الصلة بين ثنائية التحليل الإجتماعي المعاصر وأشكال الثنائية الأوسع التي تبني السيطرة من خلالها .

ويشكل انتقادي لسكوت الشطر الأول من هذا البحث. ويبرز التحليل تناقضا في كتاب "أسلحة الضعفاء" بين الحجة التي تذهب إلى أن ممارسة السلطة تتطلب، أو على الأقل اعتادت أن تتطلب، ما يسميه سكوت ببعد "رمزي" أو "ايديولوجي" والحجة التي تذهب إلى أن السيطرة الايديولوجية لا تسيطرأبدا بالفعل ثم يدرس الطريقتين اللتين يتجاهل بهما الكتاب هذا التناقض: باستدعاء الشكل غير المتوقع للفلاح العقلاني، وبإعادة تسمية أشكال عديدة للسيطرة بوصفها شيئا آخر. وهذه الأشكال للسيطرة، نتيجة لذلك، يجري استبعادها من تحليل السلطة والمقاومة. وأنا أرى أن كلا من التناقض والاستبعادات الناتجة ناشئة عن الحاجة إلى فهم المقاومة من زاوية التمييز الإشكالي بين السلطة كقوة مادية والسلطة على

مستوى الوعي أو الثقافة. ويعتمد الشطر الثاني من الدراسة على النقد الموجه إلى سكوت لتطوير الحجتين المقدمتين أعلاه: أن التمييز الإشكالي بين بعدي السلطة مطلوب من أجل منح الجماعات السياسية المهملة وضعية قوى مستقلة، ذاتية التشكل، وأن هذا التمييز إشكالي على نحو خاص لأن نهجا بديلا لتحليل السيطرة (يمكن توضيحه من عرض سكوت إلا أنه لا يقدم هنا) يبين كيف أن مناهجه تخلق في واقع الأمر العالم ثنائي الأبعاد من الناحية النظرية والذي تعتبره مجازاتنا اليومية للسلطة من المسلمات.

نظاما السيطرة

كتاب "**أسلحة الضعفاء**" هو دراسة للسلطة والمقاومة في قرية صغيرة تزرع الأرز في شمالي ماليزيا، يسميها الكاتب "سيداكا" (sedaka). والنية المعلنة للكتاب هي تحديد إلى أية درجة، وبأية أشكال، يقبل الفلاحون فعلا النظام الاجتماعي الذي تدعو له الصفوات"[٩]. بعبارة أخرى، يهدف إلى اكتشاف ما إذا كانت السلطة تعمل عن طريق إقناع عقول الفلاحين بمشروعيتها أم ببساطة عن طريق إكراه أفعالهم: فهو يدرس "مدى قدرة الصفوات على فرض تصورها الخاص لنظام اجتماعي عادل ليس فقط على سلوك غير الصفوات، بل وعلى وعيها أيضا"[١٠]. وهذا التمييز بين السلوك والوعي، الجسم والعقل، يقسم الفصلين الرئسيين عن المقاومة (السادس والسابع) وستخلل مجمل الكتاب.

وعلى أساس عرض دقيق وثري التفاصيل للحياة في سيداكا، خاصة لردود أفعال الأسر الأفقر في القرية على التحولات الجذرية التي أدخلت خلال السبعينيات أولا عن طريق مشاريع الري وأنواع البذور الجديدة وفيما بعد عن طريق إدخال الحاصدات الميكانيكية وإزالة فرص العمل بأجر، تكمن إجابة الكتاب على السؤال في أن الصفوات ربما تسيطر على السلوك الخارجي للفقراء، لكنها لا تسيطر على عقولهم. فـ"خلف المواجهة الخارجية للانصياع الرمزي والطقسي"، يجري إطلاعنا على "أفعال لا تحصى للمقاومة الأيديولوجية"[١١]. ومع أن الفقراء يبذلون كل ما في وسعهم للمماطلة والإختلاس والخداع، فإنهم يجدون أن "مجال السلوك" هو المجال الذي يتعرضون فيه "للإكراه الأكبر"،

أما "على مستوى المعتقدات والتفسيرات" فإنهم "أقل عرضة للإكراه"[١٢] واستنادا إلى هذه الشواهد، يقال إن الفكرة التي تذهب إلى أن السيطرة تعمل على مستوى الايديولوجية، خاصة تفسير جرامشي للسلطة من زاوية "الهيمنة"، فكرة غير مجدية بل "ومن المحتمل أن تضللنا بصورة خطيرة في فهم النزاع الطبقي في معظم الحالات". ذلك أن مفهوم الهيمنة يتجاهل قدرة "معظم الطبقات التابعة... استنادا إلى تجربتها المادية اليومية، على إختراق الايديولوجية السائدة وتبديد طابعها التضليلي"[١٣].

وهذا يطرح على الفور عددا من الأسئلة التي تحتاج إلى فحص. فماهو المقصود، أولا وقبل كل شئ بـ"ايديولوجية سائدة" إن كانت هناك شكوك فيما يتعلق بقدرتها على أن تسود؟ وإذا كانت الطبقات التابعة لا تقتنع بالأفكار الهيمنية، فهل تحتاج السلطة إلى العمل في هذا المجال، وإن كان الأمر كذلك، فلماذا؟ في قسم أسبق تحت عنوان "الأساس المادي والهيكل العلوي المعياري" يرى الكتاب أن السيطرة لكي يتسنى لها العمل أصلاً تتطلب بعد معيارياً[١٤] . وهكذا فإن هناك على الأقل تناقضا ممكنا بين الزعم بأن ما تسمي بالايديولوجيات الهيمنية غير مهيمنة، بمعني أن الفقراء يخترقونها، والحجة القائلة بأن الهياكل العلوية المعيارية ضرورية لعمل السلطة. فما هي سلطتها وبأي معني تعتبر ضرورية؟

هذا الجزء من كتاب "أسلحةالضعفاء" يردد الحجج التي سبق ورودها في كتاب "**الاقتصاد الأخلاقي للفلاح**"، وإن كان مع فارق مهم. فقد كان كتاب سكوت السابق، إلى حد بعيد، دراسة لـ" السياق المعياري" للحياة الفلاحية، وهو سياق يقال إنه يصاغ عن طريق "معيار التقابل" في تبادل الهدايا والخدمات و"التزام النخبة المترتب على ذلك (أي، الحق الفلاحي) بضمان -أو على الأقل عدم التعدي على- مطالب وترتيبات الفلاحين فيما يتعلق بالإعاشة". وعندما يتمرد الفلاح فإن ذلك يكون راجعا إلى "انتهاك لحقوقه" وبعبارة أخرى، فإن البعد الأخلاقي للحياة الفلاحية قد جرى تقديمه ليس بوصفه إطارا للسيطرة الايديولوجية بل بوصفه نظام حقوق متفقا عليه بشكل متبادل يجعل من الفلاح قوة تاريخية واعية. و"هذا

التشديد على الحقوق... يضفي عليه تاريخا ووعيا سياسيا وتصورا للبنية الأخلاقية لمجتمعه"[١٥].

والحال أن كتاب "أسلحة الضعفاء" يهجر إلى حد بعيد لغة الحقوق هذه ويستعيض عنها بالفكرة المثمرة أكثر عن "المواربة" والمستعارة من عمل بيير بورديو[١٦]. فتحليل بورديو لأنماط التبادل والكرم بين فلاحي القبائل في الجزائر يذهب ليس فقط إلى أن مثل هذه الأفعال لإعادة التوزيع تشكل السلطة السياسية (وهي حجة سبق أن طرحها أناس مثل كارل بولاني ومارشال ساهيلنز بالاعتماد دائما، مثلما اعتمد جيمس سكوت وأ.ب. طومسون، على عمل مالينوفسكي)[١٧]، فهو يرى أيضا أن هذه التبادلات، لكي تخلق آثارا دائمة للسيطرة، يجب دائما أن تخفي نفسها تحت مظهر علاقات أخلاقية. فالسيطرة لا يمكن أن تحدث على المكشوف "وحتى يتم الاعتراف بها من الناحية الاجتماعية، لابد أن تجعل نفسها مغلوطة الاعتراف" ولتحقيق غلط الاعتراف هذا، توجد حاجة إلى تحويل إستراتيجيات الإخضاع الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تبادلات الهدايا والزيجات ومنح الأعياد وغير ذلك من الممارسات إلى علاقات قرابة وولاء شخصي وتقوي وكرم. "وبكلمة واحدة، يجب مواربتها"[١٨]. ويبين كتاب "أسلحة الضعفاء" عملية مماثلة فاعلة في قرية سيداكا، مبرزا كيف أن اعتماد الأغنياء على عمل الفقراء قد تطلب من الأوائل بشكل تقليدي تنمية ولاء الأواخر لهم من خلال أفعال الكرم وتقديم الدعم في أوقات الحاجة. ويستنتج سكوت أنه "حيثما لا يكون الإكراه المادي المباشر ممكنا وحيثما لا تكون سيطرة السوق الرأسمالية غير المباشرة الخالصة كافية بعد"، فإن الأسر المحلية الأقوى تعتمد على "شكل معترف به اجتماعيا للسيطرة" يتحقق عن طريق عمليات المواربة و"لا يفرض ببساطة عن طريق القوة"[١٩]. ويبدو أن هذا هو "البعد المعياري" الضروري لعمل السيطرة السياسية في القرية. ولكن كيف ينسجم ذلك مع الحجة القائلة بأن السلطة إكراهية من حيث الجوهر

مادامت "معظم الطبقات التابعة" قادرة في واقع الأمر "على إختراق الايديولوجية السائدة وتبديد طابعها التضليلي"؟

يقدم بورديو نهجا تجاه مثل هذه المشكلة لا يتبعه سكوت. فبدلا من افتراض وجود تعارض بين الإكراه المادي والقبول "الطوعي" لايديولوحية ما، يبتدع واحدا من مفاهيمه الهجينة بشكل مثير، "العنف الرمزي". ويشير المصطلح إلى السلوك المتناقض أو "الواقع المزدوج" للسلوك الذي يعتبر "ملتبسا بشكل متأصل". ويقصد به التغلب على "التمثيل المزدوج للصلة بين الممارسة والايديولوجية" عن طريق توضيح الأساليب التي "لا يمكن بها" للإكراه المتواصل، بالنسبة لنوع معين من المجتمعات، "أن يحدث إلا" على هيئة قبول طوعي[٢٠]. ويوضح بورديو أن "العنف الرمزي" هو "الشكل الرقيق، غير المرئي للعنف والذي لا يعترف به أبدا بوصفه عنفا، ولا يجرب كثيرا بوصفه مختارا، فهو عنف الفضل والثقة والالتزام والولاء الشخصي وحسن الضيافة والهدايا والعرفان بالجميل والتقوى"[٢١]. وهو يضيف أنه "سوف يكون من الخطأ رؤية تناقض في واقع أن العنف هنا هو أكثر حضورا وأكثر احتجابا على حد سوء. ولأن الاقتصادي قبل الرأسمالي لا يمكنه الاعتماد على العنف المحتجب المتواصل لآليات موضوعية، فإنه يلجأ بصورة متزامنة إلى أشكال من السيطرة قد تصدم المراقب الحديث بوصفها أكثر وحشية، أكثر بدائية، أكثر بربرية، أو، في الوقت نفسه بوصفها أكثر رقة، أكثر إنسانية، أكثر احتراما للأشخاص"[٢٢].

ويعالج كتاب "أسلحة الضعفاء" هذا التناقض الظاهري عن طريق الاكتفاء بالقول بأنه مع أن السيطرة لا تفرض بالضرورة عن طريق القوة، فإن الطرف الأضعف لابد له من الإذعان، ولو في العلن فقط[٢٣]. وبعبارة أخرى فإنه يعتمد على التمييز بين إذعان علني (وسلوكي) ومجال استقلال خاص (وذهني إلى حد بعيد). إلا أنه إذا كان الإذعان للايديولوجية السائدة مظهريا وزائفا ("ان الفقراء... يصعب عليهم اعتبارها مقنعة، ناهيك عن أن تكون مهيمنة"). فما الذي يجعل هذا البعد الايديولوجي شيئا ضروريا لممارسة السلطة؟ يبدو أن الإجابة هو أنها لم تعد ضرورية، بل جرت العادة فقط على أن تكون

ضرورية. ذلك أن "الانتقال إلى أشكال رأسمالية أكثر للإنتاج" قد جعل السيطرة الايديولوجية إما غير فعالة أو غير ضرورية. ويتحدث الكتاب عن كبار المزارعين الذين "تحول أساس سيطرتهم. فسيطرتهم التي كانت في وقت من الأوقات متأصلة في التبعيات الأولية لعلاقات الإنتاج، تستند الأن بدرجة أكبر على القانون والملكية والإكراه وقوى السوق والوصاية السياسية"، والتي يبدو أن علينا فهمها كلها بوصفها غير ايديولوجية[٢٤]. من هنا فإن الأغنياء بالمقارنة مع حالتهم في الماضي، يجدون أنفسهم يتحركون اليوم في "نوع من الفراغ الايديولوجي". وعليهم أن يجادلوا باستمرار ضد "سياق" الحياة القروية الأخلاقي، المعطى تاريخيا والمتفاوض عليه"[٢٥].

وهذا المخرج للتناقض بين ضرورة الايديولوجية ولا جدواها الواضحة يخلف نوعين من المشاكل. فأولا وقبل كل شئ تبقي الفكرة الضمنية القائلة بأن الايديولوجية السائدة كانت مقبولة قبل "الفاصل التاريخي" الذي مثلته السبعينيات[٢٦]. ويؤكد الكتاب على أن القرية قد شهدت في السبعينيات ما يحتمل أنه كان أبعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مدى في تاريخها[٢٧]. والحال أن استخدام الشواهد التي تم جمعها خلال عمل ميداني جرى الاضطلاع به في ختام عقد كهذا لطرح حجة، ليس عن أثر هذا التحول بل عن طبيعة السيطرة السياسية بوجه عام، والتوصل على أساسها إلى استنتاج مؤداه أن "معظم الطبقات التابعة "قادرة" على اختراق الايديولوجية السائدة وتبديد طابعها التضليلي" هو شئ بعيد عن أن يكون مقنعا.

وثانيا، فإن الشواهد المستمدة من أواخر السبعينيات، كما يوضح سكوت تبين هي نفسها أن صياغة مهمة للخطاب القروي ما تزال فاعلة. فعلى الرغم من التغيرات التي جرت، ما تزال مفردات الرأسمالية غير مقبولة. والحديث المباشر عن حقوق الملكية والربح "لا يتمتع بمكانة أخلاقية في الحياة القروية" ومن ناحية، فإن هذا يضع الأسر المعيشية الثرية في "مأزق رمزي"، مع ما يترتب على ذلك من "نتائج" مادية، حيث أنه يرغمها على

الإختيار بين سمعتها في القرية وتعظيم أرباحها. ويوضح كتاب "أسلحة الضعفاء" النقطة المهمة القائلة بأن الايديولوجيات الهيمنية دائما ما توفر مطالب مهمة لأولئك الذين تعتبر موجهه ضدهم. وتضيف حاشية "أن الرغبة في حسن الظن بالفقراء، أو على الأقل عدم احتقارهم، هي قوة مادية في القرية لا تكون ممكنة إلا عن طريق التعبئة الرمزية لهم حول قيم مألوفة معينة، وهي تعبئة تتعزز عن طريق "تهديداتهم" التخريبية "بالعنف والسرقة"[٢٨]. ومن الناحية الأخرى، فإن كبار ملاك الأرض يمكنهم أن يكسبوا الكثير جدا من هذه التعبئة المشتركة حول القيم المألوفة والتجنب المشترك لأي حديث عن الرأسمالية. ويقال لنا إن الفلاحين نادرا ما يناقشون "الخيارات التي تبدو بعيدة المنال. فصغار الحائزين في سيداكا، مثلا، لا يتحدثون عن الإصلاح الزراعي" مع أنهم يبدون متحمسين حين يثير الكاتب المسألة. "فهو موضوع لم يثر قط بشكل عفوي". كما لا يثيره أي من الحزبيين الماليزيين الرئيسيين النشطين في الريف أو المسئولين الزراعيين للدولة. وبدلا من ذلك، فإن جهود الفقراء "تتركز بشكل أكثر واقعية على إمكانية تأمين إستئجار معقول للأرض ضمن نظام ملكية الأرض القائم"[٢٩]. وعلى الرغم من التحول الجذري للحياة الزراعية، فإن السياسة القروية ما تزال تحدث "بشكل كامل تقريبا ضمن الإطار المعياري للنظام الزراعي الأقدم .. ولا يكاد يوجد أي تشكيك جذري في حقوق الملكية أوفي الدولة ومسئوليها المحليين، والتي تهدف سياستهم إلى تعزيز الزراعة الرأسمالية. وكل شئ يقوله الفقراء تقريبا ينسجم بسهولة مع القيم المعلنة -ضمن الهيمنة- من جانب الصفوات المحلية"[٣٠].

من المؤكد، إذا، أن هناك بينه واضحة على أن السيطرة السياسية في سيداكا ما تزال تعمل من خلال صوغ ما يمكن التفكير فيه وقوله، عن طريق تعريف ما يعرض نفسه بوصفه "معقولا" و"واقعيا" وهذه المحافظة على أخلاق روح تبادلية وأدب. بل إن المحاولة الوحيدة للقيام بمقاومة منظمة بين صفوف فقراء القرية، عندما أخرت النساء زرع الأرز لملاك الأرض الذين كانوا قد أدخلوا الحاصدات الميكانيكية في الموسم السابق، قد جرى الاضطلاع بها على نحو ملتو، مع تجنب شبه محرج للمواجهة المباشرة، كما تقضي بذلك

أخلاق الهيراركية وعدم السفور داخل القرية، وسرعان ما انهار التحدي[٣١]. والحال أن قصر الممارسة والمناقشة السياسيتين داخل عالم القرية الأخلاقي الاحترامي وعديم السفور يبدو أنه أكثر تقييدا بكثير عندما يضيف المرء أن الحاصدات الميكانيكية التي "تأكل عمل" و(أجور) الفقراء الآن مملوكة من جانب احتكارات تجارية قوية في المدن وأن قطع الأرض المحدودة التي يستأجرها القرويون يسيطر على معظمها الآن ملاك كبار يحيون خارج القرية [٣٢]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ملاك الأرض داخل القرية هم أنفسهم تدعمهم الآن قوى الدولة الخارجية الإكراهية. والحال أن "عنصر الخوف" الذي يترتب على ذلك خاصة الخوف من "إمكانية الاعتقال الماثلة أبدا ما أن تتوافر نزوة عمل ذلك لدى بشير"، وهو مالك أرض كبير في القرية وثيق الصلة بالحزب الحاكم وبجهازه الأمني، "ماثل في أذهان كثيرين من القرويين .... وهو يهيكل نظرتهم للخيارات المتاحة أمامهم"[٣٣].

ويدرك كتاب "أسلحة الضعفاء" أهمية السبل التي تتهيكل بها النظرات المحلية عن طريق المؤثرات الهيمنية، والواقع أن وصفها التفصيلي هو جانب من جوانب ثراء العمل. على أن الكتاب، شأنه في ذلك شأن قروي في سيداكا نوعا ما، يبدو أنه يتحرك بشكل ملتو، إذ يعتمد سلسلة من الاستراتيجيات لتجنب مواجهة هذه المؤثرات مباشرة. وهذه الاستراتيجيات من نوعين: الإقرار بأن هذه المؤثرات تتلخص في ما يقصد غالبا بالهيمنة ثم تجنبها مع ذلك بالتشديد على مجال أضيق بكثير لمعنى المصطلح وإطلاعنا في الوقت نفسه خارج هذا المجال الذي جرى تضييقه على الشكل غير المتوقع للفلاح العقلاني، وإعادة تسمية وإخفاء المؤثرات الهيمنية تحت عنوان "المعطيات" أو "العقبات التي تعترض سبيل المقاومة". وسوف أوضح كل استراتيجية ثم أبين أن الدافع لهذه التحاشيات هو الحاجة إلى دعم تمييز بين نظامي السيطرة.

تجنب الهيمنة

يجري تعريف مفهوم الهيمنة بشكل متكرر بحيث يكون ضيقا جدا ليتناسب مع الشواهد المستمدة من سيداكا. فأولا، يجري قصره على معنى السيطرة على مستوى الأفكار، وهو الأسلوب الذي لا يستخدم به جرامشي المصطلح. فالهيمنة، في كتابات جرامشي، تشير إلى الأشكال غير العنيفة للسيطرة والتي تمارس من خلال مجمل سلسلة المؤسسات الثقافية والممارسات الاجتماعية السائدة من التعليم والمتاحف والأحزاب السياسية إلى الممارسة الدينية والأشكال المعمارية ووسائل الإعلام[٣٤]. وفي مناقشة لجرامشي، يعترف سكوت بأن "الهيمنة، بطبيعة الحال، يمكن أن تستخدم للإشارة إلى مجمل تركيب السيطرة الإجتماعية. على أن المصطلح يستخدم هنا بمعناه الرمزي أو المثالي، فهنا على وجه التحديد تكمن مساهمة جرامشي الكبرى في الفكر الماركسي"[٣٥]. وبعبارة أخرى، فإن الكتاب لا يشدد إلا على جانب واحد من جوانب عمل جرامشي من أجل جعل فكرة الهيمنة تتناسب مع حدود المسألة المتمثلة في وضع "السلوك" في مقابل "الوعي". ثم إن هذا المعنى الرمزي للمصطلح يجري تضييقه أكثر عن طريق جعله مرادفا لفكرة الإجماع. ويقول الكتاب: "إننا لو تحدثنا بشكل مباشر، فسوف نجد أن الفرضية المحورية لقضية الهيمنة والوعي الزائف.. هي أنه، بقدر تمكن الطبقات السائدة من إقناع الطبقات التابعة بتبني نظرتها التي تخدمها هي عن العلاقات الاجتماعية القائمة، فإن النتيجة سوف تتمثل في الإجماع والانسجام الايديولوجيين"[٣٦]. على أن الإجماع يختلف اختلافا مهما عن مصطلح concenso الذي يستخدمه جرامشي، والذي يشير بالدرجة الأولى إلى "قبول" الطبقات المستغلة لاستغلالها[٣٧]. ويؤدي "القبول" إلى تقبل الحاجة إلى استخدام العنف ضدها، لكنه قد يؤدي أو لا يؤدي إلى إنتاج الإجماع بمعنى الانسجام. والحال أن كتاب "أسلحة الضعفاء"، إذ يضيق معني الهيمنة لكي يشير إلى إنتاج مثل هذا الانسجام، يمكنه أن يبين بسهولة أنه لا يمكن أن يوجد في سيداكا. فالجماعات التابعة في القرية تستخدم مفردات الخطاب الهيمني،

على سبيل المثال أفكاره عن الإحسان والتكافل، لطرح مطالب متواضعه لكنها متواصلة ضد أولئك الذين يستغلونها.

وفـــي مكان آخر يجري النظر في إمكانية إن هذه الملاحظات قد تدعم "نظرة أكثر تواضـــعا" للهيمـــنة، بوصـــفها القدرة "على تحديد ما هو واقعي". لكن هذه الإمكانية يجري المـــرور علـــيها مـــر الكرام بالتعليق الذي يذهب إلى أن الهيمنة سوف تكف عندئذ عن أن يكـــون معـــناها هو القدرة على خلق نظرة إجماعية فيما يتعلق بما هو عادل ليصبح مجرد القدرة على صوغ "فهم القرويين" العقلاني بهذه الدرجة أو تلك "لما هو عملي[٣٨]. وهذا يثير مشكلتين. فمن ناحية، أوضح الكتاب بالفعل أن "نظام الملكية الخاصة المفروض عن طريق القانـــون"، مـــثلا، يجري قبوله بوصفه حقيقة "طبيعية"، وهو شيء يختلف اختلافا مهماً عن "فهم عقلاني" لاستحالة تغيير مثل هذه الحقائق (والواقع أن الكتاب يعترف -ولكن في حاشية فقـــط- بـــأن هـــذا الـــنوع من القبول قد يكون عبارة عن "وعي زائف")[٣٩]. ومن الناحية الأخـــرى، فتجـــنب تحلـــيل القدرة على تحديد ما هو عملي كدليل على الهيمنة، تظهر الآن عـــبارة "العقلاني بهذه الدرجة أو تلك". والحال أن العبارة تنقذ قوى سيداكا السياسية الفاعلة مـــن أي قـــيد هيمنـــي بإضـــفاء ملكـــة عقلية عليها لا تصوغها إمكانيات سياقها السياسي والإجتماعـــي، بل تقف خارج ذلك السياق، فتفهم "بشكل عقلاني" -ثم تتصالح بشكل واع- مـــع حدوده. وهكذا يجري دحض حجة الهيمنة عن طريق ملاذ أخير "بهذه الدرجة أو تلك"، لشـــكل الفـــلاح العقلاني (بما يشير إلى مدى ما يتقاسمه الاقتصاديون الأخلاقيون، لأسباب ســـوف نستكشفها، مع بعض من يفترض أنهم خصوم لهم، مثل صامويل بوبكين)[٤٠]. على أنه لا تكاد توجد حاجة إلى الإشارة إلى أن التصالح مع حقيقة الملكية الخاصة للأرض ليس "عقلانيا" إلا بالنسبة لجماعة محددة وذلك بسبب ترتيب معين لقوى تاريخية وسياسية، وتقييم معـــين لتلك القوى. وحتي بافتراض أن هؤلاء القرويين يمرون بالعملية الغربية التي تسميها المجـــتمعات الرأسمالية بالصنع العقلاني للقرار، بتصوراتها عن مستقبلات مصطنعة بديلة

واختـــزالها لتعقيدات الحياة إلى سلسلة من المتغيرات المعزولة وايديولوجيتها عن الفرد ذي السـيادة، فإن العقلاني ليس على الإطلاق شيئا يحسب بشكل خال من. السياق[٤١]. وسوف يعتمد الحساب دائما على تقديرات وافتراضات هي وقع مجموعة من العلاقات الهيمنية.

ومن أجل استخدام شكل الفلاح العقلاني، يضطر كتاب "أسلحة الضعفاء"، ليس فقط إلى افتراض مثل هذه العقلانية الحرة من السياق، بل وإلى تقديم بعض هذه التقديرات. فالحجة القائلة بأن اختيار المقاومة الطفيفة بدلا من المواجهة المباشرة هو نتيجة قرار عقلاني لا تعتمد فحسب على تقييم للحالة في سيداكا بل تعتمد على تقدير تاريخي عام لما تكمن فيه المصالح الفلاحية. ومن الممكن تماما عدم الموافقة على تقديرات سكوت وإعادة تفسير الشواهد التي يقدمها. وتشير كريستين وايت، مثلا، إلى أن "حيل إضافة حصى وقش، إلخ، لزيادة وزن حصة مالك الأرض أو جابي الضرائب من الحصاد من المحتمل أن تجعل الفلاحين يتوهمون أنهم يملكون سلطة وقدرة على المناورة أكبر مما هو عليه الحال في الواقع – أي أن هذه الأشكال غير الفعالة ولكن المرضية نفسيا من أشكال المقاومة يمكن في الواقع أن تساهم في الوعي الزائف، إذ تعمي الناس عن الواقع الأليم لمدى عجزهم والاستغلال الذي يتعرضون له"[٤٢]. وبوسع كتاب "أسلحة الضعفاء" أن يختلف مع مثل هذه التقييمات السلبية للمقاومة الطفيفة (مع أنه يسلم –في حاشية فقط، مرة أخرى– بأنه بقدر تعزيز مثل هذه المقاومة بالفعل لنظام الإخضاع الأوسع" تتعزز قضية الهيمنة الايديولوجية")[٤٣] وذلك جزئيا لأنه يبدأ بالزعم بأن التمرد البديل الواسع النطاق هو "نعمة مختلطة بالنسبة للفلاحين" وذلك بالنظر إلى واقع أن الثورة الناجحة "تخلق دائما تقريبا جهاز دولة أكثر إكراها وهيمنة" وهو جهاز "قادر في الغالب على أن ينيخ بكلكله على السكان الريفيين بشكل لم يتسن لأي جهاز دولة سابق له"[٤٤]. وما أرمي إليه ليس بالأساس هو أن أسرا معيشية كثيرة في أماكن كالجزائر أو كوريا أو مصر أو نيكاراجوا قد تختلف مع هذا التقييم الإيجابي نسبيا للنظم الاجتماعية القديمة التي ساعدت على الإطاحة بها، بل هو أن

المزاعم بشأن ما هو عملي ومن ثم عقلاني في التمرد الفلاحي هي دائما تفسيرات للخبرة التاريخية والسياسية لها سياقها الخاص(٤٥).

هكذا يرفض الكتاب مفهوم الهيمنة بادعاء أن المصطلح يعني قبولا إجماعيا و"داخليا" معينا للأشياء، في أن فلاحي سيداكا -وربما الجماعات التابعة في كل مكان آخر- لا يظهرون غير قرار خارجي، عقلاني بالامتثال بدلا من أن يتمردوا. "إن امتثال الطبقات التابعة يستند بالدرجة الأولى إلى إدراكها أن أي نهج آخر هو نهج غير عملي أو خطير أو غير عملي وخطير في وقت واحد"(٤٦). والحال أن التذرع بهذا الاختيار العقلاني ونوع المعرفة غير الإشكالي الذي يعتمد عليه يرجع هذا الفشل في التمرد ليس إلى أي صوغ هيمني للوعي بل إلى الحقائق المباشرة للقوة الإكراهية. ويستنتج الكتاب "أن من صالح معظم القرويين الفقراء المباشر التمسك بالحقائق الرسمية في جميع السياقات المثقلة بالسلطة تقريبا"(٤٧). وبعبارة أخرى، فإن تضييق تعريف مفهوم الهيمنة مركبا مع حيلة الفلاح العقلاني يحولان التفاصيل الغنية للسيطرة الهيمنية إلى دليل على أن الفقراء، مع أنهم قد يفقدون حريتهم الفيزيقية الخارجية يحتفظون باستقلال عقلي داخلي.

أما الاستراتيجية الثانية التي يتناول عن طريقها كتاب "أسلحة الضعفاء" شواهد الهيمنة فهي تتمثل في إعادة تسمية الكثير من آثارها. ويجري إدراجها تحت بند بيني، لا هو الإكراه ولا هو الوعي، مع عناوين مثل "المعطيات" أو "العقبات التي تعترض سبيل المقاومة". وهذه توضح الطبيعة المحدودة للمقاومة الفلاحية دون أن تحلل بشكل صريح حدودها كجزء من عمل علاقات السلطة. ويصف الكتاب خمسة "معطيات رئيسية" كهذه في الأقل. أولها هو الطبيعة العازلة التي تتميز بها التغيرات التي وقعت: فمن ناحية، كانت تتألف في معظمها من تحولات جزئية في الممارسة الزراعية، مواجهة القرويين الأفقر بشكل فردي فقط أو في مجموعات صغيرة، ومن الناحية الأخرى، فإنها قد مالت إلى استبعاد الفقراء من العملية الإنتاجية بدلا من أن تميل إلى زيادة استغلالهم، بحيث أن مواقع

النزاع المحتمل -على أشياء كدفع الإيجار أو توزيع المحصول- قد أزيلت ببساطة[٤٨]. وهناك ثانيا تعقد النزاع الطبقي في القرية، حيث لا يوجد تمايز سافر بين المعدمين ومالكي الأرض. فالأغنياء والفقراء على حد سواء قد يستأجرون قطعا من الأرض. وصغار ملاك الأرض (أو أبناؤهم) قد يفلحون قطعا أخرى كعمال، وهؤلاء العمال قد يجدون أن من الأوفر في الوقت نفسه استئجار حاصدات ميكانيكية لاستخدامها في أراضيهم. والحال أن غياب "فاصل حاسم واحد" حسب الخطوط الطبقية هو من الأمور التي تعترض سبيل الفعل الجماعي. ويعتقد الغياب عن طريق انقسامات وتحالفات أخرى تخترق الخطوط الطبقية، كعلاقات "القرابة والصداقة والزمرة الوصاية والروابط الطقسية". ويقال لنا إن هذه كلها تقريبا "تعمل لصالح المزارعين الأغني عن طريق خلق علاقة تبعية تثني الفقير أو الفقيرة المتحفظة عن التحرك من زاوية طبقية" (و، بوسع المرء أن يضيف من زاوية الجنس). وهذا كله ينطبق بدرجة أكبر بكثير على الروابط التي تتجاوز القرية حيث تشكل الروابط الشخصية عن طريق القرابة مما عن طريق الطبقة[٤٩]. أما "العقبة الثالثة" التي تعترض سبيل المقاومة "فهي تتمثل في أن الاستجابة المتوافرة بشكل أكثر مباشرة تجاه الإضطهاد والضائقة الاقتصادية هي ترك القرية والبحث عن عمل في مكان آخر ويجد القلائل أعمالا دائمة في مزارع المطاط أو نخيل الزيت، وفي المصانع وفي مواقع التشييد أو كخدم منزليين، ولا تجد الغالبية غير عمل مؤقت كأنفار عاملين لحساب مقاولين ويجب عليهم ترك أسرهم في القرية محرومة من رئيس الأسرة المعيشية ومهمشة في السياسة القروية. أما "المعطى" الرابع فهو "القمع والخوف من القمع". فالمحاولات الرامية إلى تخريب الحاصدات الميكانيكية ومقاطعة أولئك الذين يستخدمونها، على سبيل المثال، قد حدثت في "مناخ خوف ولدته الصفوات المحلية والشرطة وقوات "القسم المخصوص" في جهاز الأمن الداخلي ونمط الاعتقالات السياسية والتخويف". وخامسا وأخيرا، هناك "الضرورة اليومية لكسب الرزق"، عملية البقاء الشخصي والأسري التي يسميها ماركس بــ"ضغط العلاقات

الاقتصادية الكئيب". ومع أن هذا الضغط الاقتصادي لا يستبعد المقاومة الطفيفة فإنه "يضع حدودا لن يقدم على انتهاكها إلا الموتورون"(٥٠).

وهذه المجموعات الخمس من العوامل، مدرجة على هذا النحو بوصفها "عقبات" تعترض سبيل المقاومة، يجري تصورها كحدود ثانية لا كأساليب للسيطرة. وهذا يتمشي، بطبيعة الحال، مع تجربة الفلاحين الخاصة معها. ومع ذلك فإن عوامل أخرى مجربة بهذا الشكل، خاصة اللغة الأخلاقية للقرية، يجري تحليلها بعناية كجزء من آلية السلطة. ويبدو أن من المناسب عمل الشيء نفسه فيما يتعلق بهذه العوامل الخمسة. فعلى سبيل المثال، حين يجري تخطي الانقسامات الاجتماعية بين ملاك الأرض والمعدمين عن طريق أواصر القرابة، فإن ذلك ليس مصادفة. فالقرابة ليست شيئا "معطى" يتصادف أنه يعمل كعقبة تعترض سبيل المقاومة، بل هو استراتيجية أخرى من استراتيجيات المواربة التي تتستر عن طريقها علاقات التبعية والاستغلال على نفسها، كما لابد لها، في هذه الحالة على شكل روابط عائلية. وعندما يجبر نظام الفقر المنصب في القرية أسرا على إرسال رئيس الأسرة المعيشية إلى المدن بحثا عن عمالة عرضية، فإن هذا أيضا ليس شيئا معطى بل هو أسلوب عمل مهم لنجاح الزراعة الرأسمالية واسعة النطاق. وعندما يزيل إستخدام الحاصدات الميكانيكية مواقع الصراع السياسي المباشر فإن هذا ليس مجرد أثر جانبي حتمي للميكنة بل هو رد على الحاجة الملحة إلى أشكال استغلال أكثر كفاءة وأكثر توفيرا للنفقات في مناطق العالم الثالث الريفية، وجزء لا يتجزأ من ربحية الحاصدة الميكانيكية. وعندما يؤدي "ضغط العلاقات الاقتصادية الكئيب" إلى كبح التمرد فإن هذا ليس قيدا يفرضه الفقر أو انعدام الفرصة، بل هو، كما تدل العبارة الأثر الدقيق لمجموعة محددة من العلاقات. فترتيبها الخاص يصنع هذا الضغط مرة أخرى ليس كأثر جانبي، بل كجانب متضمن في صميم عملها. وأخيرا، فعندما يجد المرء "مناخ خوف" يولده جهاز الدولة الأمني بالتعاون مع كبار ملاك الأرض فإن هذا ليس مجرد عقبة تضع حدودا على "مجموعة الخيارات المتاحة". إنه

آلية انضباطية واسعة التغلغل لكنها غير مرئية إلى حد بعيد بحيث يكون من السهل إقناع الفرد العادي بأن ينخرط في مراقبة متواصلة لأفعاله هو. وحسب تعبير فوكوه فإنه "يسجل في نفسه علاقة السلطة" و"يصبح مبدأ إخضاعه الخاص"(٥١).

وإذا كانت اللغة الأخلاقية للقرية، كما يوضح الكتاب، ليست مجرد عقبة تعترض سبيل التمرد بل جزء فاعل من نظام السيطرة، فمن المؤكد أن جميع هذه العقبات "الأخرى تستحق التحليل بالأسلوب ذاته فلماذا، في تلك الحالة، تعالج بأسلوب مختلف في كتاب "أسلحة الضعفاء" بوصفها مجموعة من "معطيات" بهذه الكثرة؟ أعتقد أن سبب هذه الاستراتيجية الثانية هو نفس سبب الاستراتيجية الأولى (تضييق مفهوم الهيمنة وافتراض فلاح عقلاني)، وكذلك سبب التناقض الأصلي (بين الحاجة إلى الإيديولوجية ولا جدواها الظاهرة) الذي تحاول الاستراتيجيتان على حد سواء تجنبه. أنه يكمن في المسألة الأساسية التي يواجهها الكتاب. فكما رأينا يتمثل هدف الكتاب في اكتشاف ما إذا كانت السيطرة تمارس في "ميدان السلوك وحده أم على مستوى المعتقدات والتفسيرات" أيضا وهو يسلم بهذا التمايز بين ميدان سلوكي وميدان عقلي(٥٢). والحال أن العوامل المدرجة والمتروكة جانبا بوصفها عقبات هي آثار سلطة لا تتناسب بسهولة مع تمييز كهذا. ذلك أن استراتيجيات القرابة، مثلا، تنتمي بشكل واضح إلى "ميداني" كل من السلوك والاعتقاد، فأسلوب السيطرة الذي يعمل عن طريق تحويل علاقات الإخضاع إلى أواصر عائلية يعمل على الجسم الفيزيقي، محددا كيف يأكل الناس وينامون ويعمل أحدهم لحساب الآخر ويتناسلون، ومع ذلك فإن هذه الممارسات لا تنفصل عن صوغ الأفكار، لكونها مصدر الهوية والولاء والعاطفة. والاضطرار إلى ترك القرية بحثا عن عمل عرضي هو إكراه يصوغ رؤية المرء للعالم قدر صوغه وضع المرء فيه. و"ضغط العلاقات الاقتصادية الكئيب" يعمل على مستوى مثل هذه العلاقات التي هي عملية وايديولوجية بدرجة متكافئة. بل إن الحالة المتطرفة للقمع المباشر لا تنجح في الاندراج ضمن التمييز بين أسلوبي السلطة الفيزيقي والعقلي: إن كتاب "أسلحة الضعفاء" يصوغ مسألته الأساسية بالتساؤل عن

"الثقل النسبي للوعي، من ناحية، والثقل النسبي للقمع (الراسخ في الذاكرة، أو الممكن، في الواقع) من الناحية الأخرى" في نسق سيطرة (٥٣). فالوعي، الميدان العقلي، يوضع في تعارض مع أساليب السيطرة التي ليست فيزيقية بشكل خالص، على ما يتكشف، بل تشمل "ذكرى" القمع الماضي وتوقع حالات قمع "ممكنة"، وكلاهما جانبان من جوانب الوعي. وهذه ليست مصادفة في الصياغة. فالذكرى والتوقع ليس شيئا ثانويا بالنسبة لفعل ما يسمى بالقمع المباشر بل جزء من كل عمل من أعماله. وأيا كان المدى الذي يتقهقر إليه المرء، بعيدا عن الذكرى أو الوعي أو الثقافة وفي اتجاه بعد فيزيقي خالص للسلطة، فسوف يتكشف أن هذا الميدان الفيزيقي يتألف من خليط متماسك مما نصر على تصوره بوصفه مجالي السلوط والوعي القابلين للانفصال أحدهما عن الآخر (٥٤).

المعنى والواقع؟

لقد أوضحت القراءة المتأنية لكتاب "أسلحة الضعفاء" حدود تأسيس تحليل أساليب السيطرة على التمييز بين مجال للوعي أو للثقافة ومجال مادي أو فيزيقي خالص ما. إلا أن هناك نقاشا أوسع يتعين تطويره. فمن ناحية، أود أن أبين أن هذه الثنائية العقلية / الفيزيقية الإشكالية هي نتاج افتراضات إنسانوية عن القوة السياسية، تسعى بدورها إلى إعادة إنتاجها. ومن الناحية الأخرى، سوف أبين أن الثناشية والنزعة الإنسانية المصاحبة لها تبدوان طبيعيتين لنا لأنهما تتطابقان مع نظام العالم نفسه ثنائي الأبعاد من الناحية الظاهرية. فمن خلال خلق ما يبدو لنا على أنه النظام الثنائي الأوسع للمعنى في مقابل الواقع يتعين فهم فعالية الأشكال الحديثة للسيطرة.

وبطبيعة الحال، فإن ثنائية العقل/الجسم الأبسط المميزة للنهج السلوكي تجاه التحليل الاجتماعي، والتي ما تزال متواصلة بشكل خاص في العلم السياسي ومن ثم في الدراسات المتعلقة بالسلطة وبالمقاومة، قد تعرضت للنقد على مدار العقدين الأخيرين أو أكثر، خاصة من جانب نظريات التحليل الاجتماعي التفسيرية التي طرحها باحثون مثل تشارلز تايلور و، بالأخص، كليفورد جيرتز (٥٥). ويمكن تقديم حججي الخاصة على أحسن نحوعن طريق

إظهار كيف أن التناولات التفسيرية -ويمكن تقديم انتقاد مماثل لأنواع أخرى من النظرية النقدية، بما في ذلك الكتابات الماركسية وبعد الماركسية[٥٦]- تفشل في نهاية الأمر في إضفاء الطابع التاريخي على التعارض الأوسع بين المعنى والواقع الذي يبدو شديد الوضوح للعالم الحديث، بل وتضعه موضع الشك.

لقد جادلت النظريات التفسيرية ضد النظرة التي تعتبر الثقافة أو الوعي السياسي مجالا خاصا، داخليا للمعنى أو للاعتقاد، في مقابل عالم عام لسلوك يمكن ملاحظته. ويشير أشخاص مثل تايلور وجيرتز إلى أن التفاعل الإجتماعي هو نفسه حافل بالمعنى، لأنه يعتمد على التفسير المستمر لما تعنيه أفعال الآخرين. وهذه المعاني ليست شيئا خاصا بل هي فهم متقاسم بشكل عام يشكل، حسب تعبير جيرتز، "وفرة متضاعفة من البنى المفهومية المعقدة" أو "أطر معنى" عامة يجري من زاويتها "إنتاج وتصور وتفسير" الأفعال الخاصة. ويترتب على ذلك أن الثقافة "فكرية" دون أن توجد "في رأس أحد" و"غير فيزيقية" دون أن تكون "كيانا مستترا"[٥٧]، والمجاز الشائع المستخدم لاستدعاء الطبيعة العامة ومع ذلك غير الفيزيقية تماما لمجال المعنى هذا هو تشبيهه بنص مكتوب. والسبيل الأنسب لعرض انتقاد لهذا النهج هو محاولة تسليط الضوء على الافتراضات الإشكالية عن المعنى في مقابل الواقع أو البنية في مقابل الممارسة والمتجسدة في هذا المجاز البسيط للنص[٥٨].

وأحد السبل التي يوضح جيرتز عن طريقها معنى التفكير في الثقافة أو المعني الاجتماعي بوصفه نصا يتمثل في إدخال "عينة ثقافة" خاصة وإن كانت توضيحية بشكل رقيق "كمجاز إضافي -رباعية لبيتهوفن. وسوف يتعين علينا البدء بهذا المجاز الإضافي. يشير جيرتز إلى أن "أحدا لن يطابق بين (الرباعية) والمقطوعة الموسيقية التي تشكل جزءا منها، ولا بين الرباعية وأداء خاص لها ولا بينها وكيان غامض ما يتجاوز الوجود المادي". فالرباعية، بالأحرى، هي "بنية نغمية مطورة زمنيا، تعاقب متماسك لصوت ذي نموذج - بكلمة واحدة، موسيقي" [٥٩]. وأنا أرى أن مثل هذا الفهم للموسيقي هو فهم غربي بشكل

خاص وهو، كما قد يبدو المجاز لنا غير إشكالي، يلزمنا بالاعتقاد في شيء ترانسندنتالي بشكل غامض.

ويمكن أن نبين، كما أوضحت باستفاضة في مكان آخر(٦٠)، أن تصور الموسيقي – أو النصوص، أو الأشكال الثقافية / الإيديولوجية عموما- بوصفها بنية مجردة أو نموذجا مجردا، يتميز بكينونة غير خاصة وغير فيزيقية، قائما بطريقة ما خارج أي "أداء خاص له"، أي خارج أي حدوث عملي أو مادي خاص، يعني في نهاية الأمر التسليم بوقع غامض ومراوغ وترانسندنتالي تماما. وتبدأ طبيعته المراوغة في الظهور عندما يكف المرء عن إضافة مجاز إلى مجاز ويبدأ في محاولة تحديد طبيعة هذا الكيان "غير الفيزيقي". عندئذ يتكشف أنه وقع لا يخلق إلا من أداءات وترتيبات وممارسات خاصة. والحال أن الطبيعة المتميزة لـ"العالم" الحديث " بوصفه معرضاً "والذي نحيا فيه تتمثل في أن المزيد والمزيد من الحياة الإجتماعية قد جرى ترتيبه بشكل يجعلنا نحسب أن هذه المؤثرات لممارسات منسقة معينة تدل على وجود مجال ميتا-فيزيقي متميز للبنية أو للمعنى منفصل عما نسميه بالواقع المادي(٦١).

وفي الحالة البسيطة نسبيا للموسيقي الكلاسيكية الغربية، مثلا، من شأن هذه المؤثرات أن تشمل سلسلة كاملة من التقنيات المتميزة -بما في ذلك مناهج الفكرة الموسيقية وعبادة الموسيقار وجهاز النقد والمعرفة الموسيقية وعناصر الأداء المسرحية- التي تستدعي على نحو تراكمي الوقع غير الفيزيقي للعمل الموسيقي. وبالمقابل، هناك تقاليد موسيقية أخرى، تلك المتأصلة في فنون الارتجال المعقدة، لا تخلق مناهجها هذا الوقع لموسيقار ولـ"عملـه"، أو للعمل بوصفه بنية شبيهة بنص يمكن اعتبار أن لها وجودا أو طبيعة منفصلة عن الأداءات المتكررة ولكن المتباينة دائما. ويمكن طرح حجة مماثلة فيما يتعلق بالنصوص المكتوبة. وقد وصفت في مكان آخر تقليدا أدبياغير تقليدي، هو تقليد العالم العربي قبل الكولونيالي، الذي لم يتقاسم مفهومنا الساذج عن النص بوصفه كيانا "غير

فيزيقي" يوجد بطريقة ما منفصلا عن العملية "الفيزيقية" لتكراره الشفهي أو المكتوب. والواقع أن المعرفة العربية كانت منشغلة بفنون إعادة الخلق المتصلة لأعمال مكتوبة من خلال حالات إعادة الرواية والنسخ المتكررة. وكان النص لا يوجد إلا في أدءاته المختلفة دائما(٦٢).

حجتي إذا هي أن مفهوم ثقافة شعب أو وعيه السياسي بوصفه نصا هو مفهوم يستخدم فكرة حديثة بشكل متميز وإشكالية. ومهما قيل أن النص الثقافي "يجد تعبيرا عنه" في "أداءات خاصة" فإنه يجري افتراض أنه يتمتع بطبيعة منفصلة بوصفه "بنية" غير فيزيقية أو "إطارا للمعنى" غير فيزيقي. والحال أن التمييز بين ممارسات خاصة وبنيتها أو إطارها هو تمييز إشكالي ليس لمجرد أنه قد لا تتقاسمه تقاليد غير غربية بل لأن الوجود الظاهري لمثل هذه الأطر أو البني غير الفيزيقية، كما يهدف هذا البحث إلى الإثبات، هو على وجه التحديد الوقع الذي أدخلته الآليات الحديثة للسلطة ومن خلال هذا الوقع المراوغ ولكن القوي بالتحديد يجري صون النظم الحديثة للسيطرة.

وهناك مشكلة ثانية ذات صلة فيما يخص الفهم الثنائي للمعني او للإيديولوجية بوصفها مجاز الثقافات كنصوص، وهي مشكلة لابد من مواجهتها قبل مواصلة النظر في مسألة الأطر، أعني مشكلة القوة. فكما أن مفهوم الموسيقى الغربي المطابق يربط العمل بمرجعية موسيقار ذي اسم محدد، يفترض أن نيته تحكم جميع الأداءات الخاصة ومع ذلك فإنها تبقى منفصلة عن هذه الأداءات، فإن هذه النظرة إلى الثقافة أو الايديولوجية بوصفها كيانا شبيها بنص يوجد منفصلا عن أساس مادي تتضمن فكرة ذات سيادة (فردية أو جماعية) نيتها هي صاحبة النص الثقافي. ويكتب جيرتز أن "صياغاتنا لأنساق رموز الناس الآخرين لابد من أن تكون موجهة توجه ممثل". أي لابد من "صوغها من زاوية البناء الذي نتخيل أن (أولئك الناس) يضعون عليه ما يمرون به في حياتهم" (٦٣). عندئذ يمكن تصور هذا النص المبني بوصفه "قصة يحكونها لأنفسهم عن أنفسهم"(٦٤). ومع أن النظرية التفسيرية عن الثقافة تنقذنا من العالم السلوكي المغلق لمعتقدات خاصة تشكل دافعا لأفعال

عامة، فإن أفكارها عن النص والتأليف تبقينا في عالم ذوات من يؤلفون دائما رواياتهم الجماعية ومن ثم تعتبر هوياتهم الثقافية فريدة ومنتجة ذاتيا. وهكذا فإن ما يوجد في صميم النظرية هو فكرتها الكامنة عن ذاتية أو عن كيان ذاتي يوجد سلفا ويجري صونه ضد عالم موضوعي، مادي، ومفهوم مطابق عن السلطة بوصفها قوة موضوعية لابد لها من أن تتغلغل بطريقة ما في هذه الذاتية غير المادية.

وهذا المفهوم يمكن توضيحه من أية دراسة حديثة تقريبا للسلطة والمقاومة، سواء أكان الإلهام النظري سلوكيا أم تفسيريا أم جرامشيا أم أي إلهام آخر. والحال أن قراءة أوهانلون المتعاطفة ولكن الانتقادية لعمل Subaltern Studies عن مقاومة الحكم الكولونيالي في جنوبي آسيا، مثلا، حيث النفوذ النظري الأقوى هو نفوذ جرامشي، تبين كيف أن افتراضات من هذا النوع قد مالت إلى حكم ذلك البحث(٦٥). وهنا سوف أوضح المشكلة بالعودة إلى كتاب "أسلحة الضعفاء" وباستكشاف كيف أن القوة السياسية يجري تصورها من زاوية تمييز بين سلطة تعمل على مستوى السلوك الموضوعي وسلطة في مجال الوعي الفردي أو الجماعي.

في المقام الأول، يجري ربط هذا التمييز بسلسلة من التعارضات الأخرى: المادي في مقابل الإيديولوجي، الأفعال في مقابل الكلمات، الملحوظ في مقابل المحتجب، المكره في مقابل الحر، الأساس في مقابل البناء العلوي، الجسم في مقابل الروح. والحال أن كتاب "أسلحة الضعفاء" ووفرة من الأدبيات الحديثة الأخرى عن السلطة والمقاومة تبني موضوعات دراستها من هذه المجازات المتوازية، والتي يتوقف كل منها على جميع المجازات الأخرى. وتتطابق هذه مع نظرية عن السيطرة تفهم السلطة على أنها شئ سلوكي أو مادي من حيث الأصل والجوهر، يسعى إلى توسيع نفسه والعمل بشكل أكثر توفيرا عن طريق إنتاج مؤثرات تعتبر ثقافية أو ايديولوجية. وهذا الأسلوب في التفكير عن السلطة

يتطابق بدوره مع مفهوم معين عن الشخص الإنساني. والواقع أنه مفهوم تتطلبه الرغبة في جعل إكتشاف كيان شخصي ذاتي التشكل ومستقل نقطة التحليل النهائية.

والحال أن كتاب "**الاقتصاد الأخلاقي للفلاح**"، وهو دراسة جيمس سكوت السابقة عن المقاومة الفلاحية، ينتهي بفقرة تعبر عن هذه الرغبة، والتي يواصلها كتاب "أسلحة الضعفاء". ويستنتج الكتاب الأسبق أنه "على مستوى الثقافة بشكل خاص، يمكن للفلاحين المهزومين أو المقهورين أن يغذوا انشقاقهم الأخلاقي العنيد من نظام اجتماعي تخلقه نخبة وهذا الملاذ الرمزي ليس مجرد مصدر للعزاء في حياة هشة، وليس مجرد مهرب. فهو يمثل جنين عالم أخلاقي بديل ــ ثقافة فرعية منشقة، حقيقية وعادلة على المستوى الوجودي، تساعد على توحيد أفرادهم كجماعة بشرية وكجماعة تربط بينها أواصر قيم مشتركة. وبهذا المعنى، فإنها تشكل بداية بالقدر نفسه الذي تشكل به نهاية"[٦٦].

والحال أن كتاب "أسلحة الضعفاء" هو محاولة لاكتشاف ولوصف مكان واقعي كهذا، عالم أخلاقي جنيني، بداية أو نقطة أصل موقع أصالة وعدالة وحقيقة وجودية. والموقع يحمل إسم سيداكا، وهي كلمة ماليزية عربية الأصل يوحي استخدامها بالكرم أو العدل الاجتماعي –لكن معناها الأصلي هو "قول الصدق".

وكما رأينا، فإن الكتاب بعد أن يختزل عمدا كثير من طرائق السلطة الأكثر تعقيدا إلى وضعية معطيات أو "خلفية"، وبعد أن يبين كيف تسيطر الجماعات السائدة على "سلوك القرويين" المرئي، المسرحي (ويشيد المجاز المسرحي اصطناعية ظاهرية ضرورية لخلق إحساس مقابل بشكل حقيقي لا لبس فيه)، يتحرك "خلف المشاهد"، ويرصد، "في الكواليس التي يمكن نزع القناع فيها"، سطورا قليلة لما يسميه بـ"النص الكامل" للخطاب الفلاحي[٦٧]. ولا يزعم الكاتب الوصول إلى هذا "النص المكبوت للطبقات التابعة" في كليته. فهو يعترف، على سبيل المثال، بأن فقراء القرية لم يذكروا له شيئا تقريبا عن الدين، وذلك على الرغم من أنه يبدو أن القوام الرئيسي للمعارضة السياسية السرية، بين صفوف هؤلاء القرويين الماليزيين يتخذ شكل منظمات إسلامية "مضببة" تضم آلافا كثيرة من الأعضاء تعرضت

اثنتان منها للحظر خلال العام الأول لإقامة الكاتب في سيداكا[٦٨] (ويجري ترك دلالات هذا الصمت دون استكشاف، كما لا يجري أستكشاف دلالات الواقع، الذي أشير إليه إشارة عابرة، والمتمثل في أن الكاتب كان يقيم في منزل أكبر وأغنى مالك للأرض في القرية، وهو وضع لابد وأنه قد صاغ مناقشاته مع الفقراء، بصرف النظر عن مدى ثقتهم فيه)[٦٩]. ومع ذلك، فإن سكوت يزعم بشكل واضح أن هناك نصا كهذا؛ أصلا مكبوتا كهذا؛ موقع أصاله وحقيقة باطنيا كهذا- هو"ذلك المجال الاجتماعى الصغير الذي يمكن فيه للعاجزين أن يتكلموا بحرية"[٧٠].

ويوضح الكتاب أن "المواقف المثقلة بالسلطة نادرا ما تكون حقيقية". وما يأمل في كشفه في هذا "المجال الاجتماعى الصغير" هومكان لاتخترقه لعبة السلطة، مكان يصبح فيه الخطاب حقيقيا. وهو يبحث عن صوت "كاتب" بالمعنى الاشكالي، المثالى الذى ناقشناه أعلاه، يبحث عن ذات جماعية هى كاتبة أبنيتها الثقافيه وأفعالها، تشكل "بداية" أو نقطة أصاله جنينية. وهو بهذا الشكل يأمل في كشف موقع "حقيقة وجودية". ومن المفترض ان كشف طبيعة السلطة يقتضي من المرء أن يضع في معارضتها ذاتا وحقيقة سابقتي الوجود، تكون علاقات السلطة خارجية عنهما بالكامل. وبكلمات أ.ب. طومسون، فإن إنصاف ضحايا التفاوت والسيطرة في العالم الحديث يقتضي من المرء أن يثبت أن بالإمكان "اعتبارهم قوى تاريخية" وتتمثل وسيلة تأكيد كونهم قوى تاريخية في اكتشاف أصالتهم، استقلالهم الأصيل[٧١]. والنتيجة هي فكرة جوهر مستقل عن التابع، عن الخاضع بوجه عام وذهنيته المخلوقة ذاتيا، ونظرية عن السلطة تقبل دون تساؤل القطيعة بين المادي والايديولوجي، فهي سلطة تمارس الإكراه وتفرض قيودا على خيارات الناس، لا سلطة تعمل، بين أمور أخرى، من خلال خلق حقائق وموضوعات ومواقع استقلال ظاهري.

والحال أن سيداكا إن جاز لنا القول إيجازا لنقاشنا الآنف، إنما تسمى رغبة في الحقيقة، وهذه الرغبة هي التي تقوض منطق أعمال ككتاب "أسلحة الضعفاء". فهذه الرغبة

هي التي تتستر على علاقات السلطة بحيث تتخذ مظهر قائمة من المعطيات، وهي التي ترسم صورة فلاح عقلاني يقف خارج مجال المؤثرات الهيمنية وتحجب أثر التحول التاريخي عن طريق استحداث نظريات عامة عن السلطة والمقاومة من شواهد يجري جمعها في نهاية العقد الأعمق تبديلا في تاريخ شعب.

الأطر غير الفيزيقية

أود الآن الالتفات إلى هذا التحول التاريخي عن قرب أكثر وان أتتبع فيه ظهور تلك "الأطر غير الفيزيقية" التي بدأت الإشارة إليها أعلاه في مناقشة كليفورد جيرتز. وسوف أبين أن ظهور مثل هذه الأطر هو الوقع المراوغ ولكن القوى الذي يجري من خلاله صون النظم الحديثة للسيطرة. وقد جرى تطوير هذه الحجة من خلال دراسة للتحول السياسي والاجتماعي في مصر المستعمرة(٧٢)، لكنني أود أن أبين هنا كيف أنه يمكن القيام بالتحليل نفسه لطرائق السيطرة من خلال إعادة تفسير للمادة التي يقدمها سكوت عن جنوب شرقي آسيا.

إن كتاب "أسلحة الضعفاء" يقدم تقريرا وافيا للغاية عن الكيفية التي يصبح بها كبار ملاك الأرض، مع تكثيف الزراعة الرأسمالية الواسعة النطاق في ماليزيا، معتمدين بشكل متزايد على ما نسميه بالدولة، في حين يتناقص اعتمادهم على عمل القرويين الأفقر ،وأذعانهم الايديولوجي. ويري سكوت أن الدولة نفسها لم تكن قط بحاجة إلى إذعان القرويين الأفقر الأيديولوجي، على الأقل في القرن العشرين، ليس لأن سلطتها تعتمد على الإكراه المادي أو الإقتصادي وحده، بل لأن غالبية القرويين "لا دخل لهم" باستحواذها على فائض الأرز، وذلك بالنظر إلى أن ثلاثة أرباع أرز المنطقة الداخل في التسويق يجري إنتاجها عن طريق نسبة الأحد عشرة في المائة الأغنى بين زارعيه. ويمكن للمرء أن يجد مظاهر اختلال عديدة في هذا النهج من الحجاج. فأرقام الإنتاج، أولا وقبل كل شئ تخص

أواخر السبعينيات، بعد إدخال أنواع جديدة من البذور وبعد أن كان موسم زراعي ثان قد أدى إلى زيادة حاصلات الأرز بنسبة تزيد عن خمسين في المائة[٧٣]. وعلاوة على ذلك فإن التنظيم من جانب الدولة قد لعب لوقت طويل دورا في الحياة الزراعية، خاصة من خلال تحديد أسعار منخفضة للأرز بهدف تسهيل إطعام وإرضاء سكان الحضر - مما أدى إلى احتجاجات ريفية في أكثر من مناسبة[٧٤]. وتؤثر ضوابط الأسعار ليس فقط على الدخل الذي يحصل عليه الفقراء من القليل الذي يبيعونه بل وعلى الأجور التي يحصلون عليها لقاء زرع وجني أرز المزارعين الأغنى. كما أن التنظيم من جانب الدولة قد لعب دورا نشيطا في منع القرويين من التحول إلى محاصيل أخرى، أكثر ربحية، وفي فرض التوزيع المتفاوت بشكل فادح للأرض بما يكفل تحقيق الأغنياء لفائض من الأرز يمكنهم تسويقه وترك غالبية سكان الريف دون خط الفقر. وهذا التوزيع المتفاوت نفسه يمكن النظر إليه بوصفه "استحواذا" مفروضا من جانب الدولة بل إن الكتاب يوضح في البداية أن "الدولة تعتبر الآن شريكا مباشرا... في جميع وجوه زراعة الأرز تقريبا. وقد سقطت معظم الفواصل العازلة بين الدولة وزارعي الأرز"[٧٥]. فلماذا إذا يصر الكتاب فيما بعد على التقليل من شأن الصلة بين الدولة والفلاحين؟

أعتقد أنه يفعل ذلك لكي يجعل حجته المحورية عن غياب الهيمنة الايديولوجية أكثر معقولية. فكتاب "أسلحة الضعفاء" بحاجة إلى إظهار أن سلطة أقدم جرى التفاوض عليها ضمن عالم أخلاقي مشترك من المواجهات المباشرة قد أخلت السبيل أمام نوع من السلطة التي تعتبر من حيث الجوهر غير مشخصة وعنيدة وقصية -ومن ثم لا تحتاج حاجة خاصة إلى سند ايديولوجي. ويصور سكوت التجربة المحلية لهذا التحول من خلال تفاصيل مسهبة .وأود الاعتماد على هذه التفاصيل لبناء فكرة بديلة عن الأشكال الجديدة للسلطة. وسوف أبين أن هذه الأشكال، بدلا من أن تكون أقل إيديولوجية، إنما تعمل عن طريق إختراع

التمايز الظاهري بين العالمين المادي والإيديولوجي، بكل بساطته المزعومة، والذي يعتبره كل منظر حديث للسلطة من المسلمات.

وطبيعي أن التحول في طرائق السلطة يمكن وصفه من زاوية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. فهو يحدث في كل مجال من هذه المجالات. لكنه يتضمن في كل مجال ما أسميته في مكان آخر (مستعيرا لمصطلح من مارتن هيدجر) بعملية "التأطير"[٧٦] وأنا أعني بالتأطير مجموعة متنوعة من الممارسات الحديثة التي يبدو أنها تحل التعقيد المتحول للعالم في بعدين بسيطين ومتمايزين. ومثل هذه الممارسات -التي سوف أوضحها من حالة سيداكا- تخلق وقع عالم مادي خالص، يتعارض مع وينظمه ما يظهر الآن بوصفه عالما مستقلا، غير مادي، للمعنى. ونحن نسمي هذا العالم الأخير بـ"الثقافة" (أو بالرمزي أو بالايديولوجي، أو، في بعض السياقات، بـ"الدولة" ببساطة) ونتصور أنه يوجد بشكل بعد فيزيقي، بوصفه شيئا منفصلا عما نسميه بالعالم الفيزيقي. والطرائق الجديدة للسلطة تعمل في جانب منها على الأقل، عن طريق هذا الوقع الثنائي.

ويجب أن أشدد على أنني في وصفي لهذا العالم بوصفه عالما من بعدين، لا أستحضر وحدة حياة سابقة ما كان العالم فيها، كما يقول بورديو (في أثر فيبير)، لم يفقد فرحته بعد، حيث لم تكن الكلمات، كما يقول بورديو فوكوه ، قد انفصلت بعد عن الأشياء، أو حيث لم تكن قيم الأشياء، كما يقول ماركس، قد انفصلت بعد عن استعمالها. بل إن اختراع ثنائية الأبعاد هذه هو ما يجعل بالإمكان تصور مثل هذه الوحدة السابقة، مثل هذه الفرحة، ومثل هذا الارتباط للمعاني بموضوعاتها وللاستعمالات بالأشياء.

ويتمثل سبيل أول لوصف التحول في أن القرويين يجدون أنفسهم خاضعين لسلطة يبدو مصدرها بعيدا بشكل متزايد عن عالمهم. ويوضح سكوت أن شروط حياتهم الزراعية "تتقرر الآن على نحو حاسم من جانب قوي إجتماعية تنشأ بعيدا جدا عن مجال القرية. فكل شئ من توقيت الإمداد بالمياه، ومن ثم مواعيد الزراعة والحصاد، إلى تكلفة الأسمدة وخدمات الجرارات وسعر الأرز وتكلفة ضرب الأرز وشروط الإئتمان وتكلفة العمل هو

إلى حد بعيد شيء من صنع سياسة الدولة والإقتصاد الأوسع بحيث أن مجال الاستقلال المحلي قد انحسر بدرجة ملحوظة*[٧٧]. على أن السلطة المحلية للأسر المعيشية السائدة ليست مجرد استقلال تجري إزالته، فهي أنماط سيطرة تصبح، بشكل نموذجي، قنوات لهذه القوى الأوسع. وتواصل علاقات السلطة كسب سيطرتها على حيوات الفلاحين بوصفها شيئا محليا ومباشرا، يعمل من خلال أشكال ملكية الأرض والعمالة والإمداد بالبذور ومياه الري أو مطالب القرابة والولاء الشخصي. والفارق هو أن تمفصل هذه القوى المحلية مع الشبكات الأوسع يخلق الآن سلطة بوصفها نسق مطلب قائماً بوصفه شيئا خارجيا بالنسبة للحياة العادية.

وعلاوة على ذلك فإن هذا التمفصل يتخذ أشكالا عديدة. فالشبكات الأوسع ليست مجرد شبكات الدولة، فهي أيضا الشركات التجارية الواسعة النطاق ومصالح ملكية الأرض القوية خارج القرية. كما أنها لا تواجه في شكل أشخاص او جماعات فحسب. فالحاصدات الميكانيكية، مثلا، يجري الإحساس بها كآليات لمطلب خارجي، يتجاهل حاجة القرويين إلى العمالة بإسم حساب رأسمالي خارجي ويحول النقود التي كانت تدفع في السابق كأجور داخل القرية إلى الاحتكارات التجارية التي يجري استئجار الآلات منها وإلى الشركات الموجودة في أستراليا واليابان والتي تصنعها[٧٨].

وفي المقام الثاني، فإن القوى الجديدة تخلق وقع ثبات ودوام. فأشكال السيطرة السابقة، الأقل تنسيقا، كانت تبدو دائما غير مستقرة. وكان الحفاظ عليها يتطلب تقنيات عديدة للموارية، وأعمال عنف دورية يجري عن طريقها خلق وإعادة خلق علاقات الإخضاع بصورة مستمرة. أما الأشكال الجديدة للسيطرة، في المقابل، فهي تبدو ثابتة وراسخة. والحال أن الطرائق المتفاوض عليها والمرنة للسلطة قد أخلت السبيل لأنماط سلطة يبدو أنها تعيد إنتاج نفسها. ويقدم كتاب "أسلحة الضعفاء" إيضاحات عديدة لذلك.

فالكتاب يبين، مثلا كيف أن سلسلة من العلاقات التي كانت عرضة للتفاوض قد أصبحت مقررة وغير قابلة للتفاوض. وهكذا، فإن أسلوب تأجير الأرض قد تغير من نظام "ريع الأرز" إلى نظام ربع نقدي. وكان المستأجرون يدفعون في السابق لمالك الأرض إيجاره في نهاية الموسم، بعد الحصاد، على شكل كمية من الأرز المحصود (أو نظيرها النقدي تبعا لسعرها في ذلك الموسم). أما الآن فإن معظم الإيجارات تطلب نقدا مقدما. ولذا فإن الإيجار لم يعد بالإمكان المساومة عليه بالزيادة أو بالنقصان في الجرن بحسب عدد زكائب الأرز المدروس. فالمبلغ المدفوع ليست له علاقة بتلك الزكائب - أي بحجم وقيمة ما أنتجته الأرض[٧٩]. لقد جرت إزالة الموقع الذي كانت تتأسس فيه الحاجات الاقتصادية المتنافسة ويجري التفاوض فيه عليها موسما، واستيعض عنه بمطلب مقرر سلفا وغير مرن.

ويجري وصف تحولات مماثلة كثيرة. فسعر الأرز تحدده قوى خارجية مقرره سلفا، أي السياسة الحكومية والسوق الدولية، لا الحاجة المحلية أو الإقليمية. ولم تعد أنماط الزراعة والحصاد تتباين بحسب أمطار المنسون، كما أشير، بل إنها تتقرر بحسب جدول رسمي للري. وتعتبر السيطرة الحكومية على الضرب والتسويق وتوزيع الأسمدة والإئتمان جوانب إضافية لهذه البرمجة الشاملة للحياة الريفية. فكل مكتب من المكاتب المحلية لهيئة التنمية الزراعية قد أفرز اتحاد مزارعين، يحصل من خلاله كبار المزارعين على حصة مفرطة من الائتمان. ويتزايد اعتماد القرويين على الائتمان لشراء كميات كبيرة من الأسمدة المطلوبة لبرنامج الثورة الخضراء الزراعي[٨٠]. وقد أصبحت السيطرة على الأرض أكثر صرامة مع تسبب الأرباح الهائلة للثورة الخضراء واستخدام ماكينات الحصاد في تركز الملكية بين صفوف عائلات قليلة، الأمر الذي يقلل من حجم الأراضي المتاحة للإيجار أو للتوزيع كبائنة للأبناء. وكنتيجة لذلك، فإن الزواج قد أصبح أكثر صعوبة[٨١].

والحال أن السلطة الثابتة التي تعيد إنتاج نفسها تتضح في سيطرة أعظم بكثير على الاحتيال والجنوح، تتحقق بقدر أقل من المراقبة والإشراف. وقد أسهمت كل من الإيجارات

النقدية وعمليات الحصاد الميكانيكية في هذه الممارسة الأكثر كفاءة للسلطة. ويوضح سكوت أنه في ظل نظام "ريع الأرز" القديم، كان بوسع مستأجر الأرض استخدام عدد من الحيل البارعة لتخفيض حصة المالك من المحصول، وتمتد هذه الحيل من جني قليل من الأرز سرا في الليلة السابقة للجني الرسمي إلى الادعاء الزائف بتعرض المحصول للإصابة من أجل المساومة على ريع أقل أو تعمد ترك أرز دون جني على المساحة بحيث يتم جمعه فيما بعد عند التقاط فضلات الحصاد(٨٢). ومع تثبيت إيجارات الأرض ودفعها مقدما، فإن مالك الأرض يضع كل مخاطر الزراعة على كاهل المستأجر، وبذا يضمن لنفسه ربحا أكبر في الوقت الذي يعفي فيه نفسه أيضا من الحاجة إلى ممارسة أية مراقبة على عملية الحصاد. ويشير سكوت إلى أنه مع إدخال الحصاد الميكانيكي أيضا، فإن الماكينة تعفي المزارع من مهمة تجنيد عمال والاشراف عليهم في الحقل، كما أنها تمكنه من القيام بالحصاد وتخزين مجمل محصولة في يوم واحد، وهو ما يزيل فرصة إختلاس الفقراء لزكيبة عرضية من الأرز المحصود المتروك ليلا في الحقول(٨٣). وكل مثل هذه التحولات في الحياة الزراعية للقرية تجعل نظامها الاستغلالي أكثر فعالية وأكثر اقتصادا وأكثر صرامة، وأكثر ديمومة. والحال أن أنماط السيطرة التي كان يتعين في السابق توطيدها وإعادة توطيدها بصورة مستمرة قد أصبحت الآن داخلة في صميم عمل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حدثت خارج مجال الإنتاج الزراعي زيادات مماثلة في كفاءة المراقبة والسيطرة. ويذكر سكوت أنه قبل جيل مضى، حين كانت المنطقة أكثر تخلخلا من الناحية السكانية وكانت تشمل مساحات شاسعة من الأحراش والغابات المتشابكة وكان سكانها أكثر تنقلا وأقل عرضه للإشراف البوليسي النشيط، كانت هناك جماعات كثيرة أفلتت من المراقبة والسيطرة من جانب كبار ملاك الأرض والسلطات، بمن في ذلك جماعات العصابات واللصوص الذين يجري تذكرهم الآن كأبطال شعبيين ومنذ ذلك الحين، أدى مد

قنوات الري والزراعة والطرق الذي نظمته الحكومة وأقسام الشرطة إلى إزالة أماكن الاختباء وإلى فتح الريف أمام الإشراف الدائم. واليوم، فيما يقول سكوت، فإن "جميع الأراضي حول سيداكا منبسطة ومزروعة ويعتبر البوليس..... أوفر عددا وقدرة على الحركة وأحسن تسليحا"[٨٤]. وهكذا فإلى جانب البرمجة التي تميل إلى تثبيت الحياة الريفية يوجد إشراف بوليسي شامل ويومي. ولا تشكو المنطقة من الاعتقالات الجماعية وكتائب الموت الحكومية المنتشرة في أماكن أخري في جنوب شرقي آسيا أو في أماكن كأمريكا الوسطي. فبدلا من ذلك يوجد جهاز أمن داخلي يحول دون التنظيم السياسي الفعال كما يوجد نظام كفء لـ"القمع اليومي" يصونه "عمل بوليسي دؤوب"[٨٥]. ولا تتمثل النتيجة في نظام إرهاب بل في وقع متواصل للخوف وانعدام الأمن يضمن إعادة إنتاج ذاتية للسلطة تتميز بالكفاءة النسبية[٨٦].

إطار المعنى

إن هذه السمات المختلفة للتقنيات الجديدة التي وصفتها تجتمع لإنتاج وقع مشترك هو وقع التأطير. فالأساليب الجيدة للسلطة، عن طريق ديمومتها، ومنشأها الظاهري خارج الحياة المحلية، وطابعها غير المحسوس وطبيعتها غير الشخصية، يبدو أنها تتخذ مظهر افتراق، يبدو أنها تقف خارج الواقع، خارج الأحداث، خارج الزمن، خارج الجماعة، خارج الكيان الشخصي. ومن ثم فإنها تظهر، ليس كشئ معطى، كما يتصور سكوت، بل كشئ آخر شئ غير خاص وغير متغير – كإطار يؤطر المجريات الواقعية. وهذا الإطار، مع أنه يتألف، شأنه في ذلك شأن بقية العالم الاجتماعي، من ممارسات خاصة، إنما يظهر بوصفه شيئا مثاليا، ويبدو كما لو كان البعد الترانسندنتالي المستقل للواقع. ويمكن العثور في كتاب "أسلحة الضعفاء" على أمثلة عديدة لهذا الوقع الجديد، الميتا–فيزيقي.

ولنأخذ نظام الإيجارات الجديد الذي أسلفنا للتو شرحه بوصفه المثال التوضيحي الأكثر مباشرة. إن أحد السبل التي يعبر القرويون من خلالها عن الاختلاف الذي يجيء مع

الإيجازات المدفوعة مقدما يتخذ لغة "الحي" و"الميت"[٨٧]. فالإيجارات القديمة كانت ترتبط إرتباطا وثيقا بما تجري زراعته في الحقول المستأجرة، ومن هنا إسم "الإيجارات الحية". أما الإيجارات الجديدة، المقررة سلفا، فهي "ميتة"، لم تعد تشكل جزءا مما ينمو وتتقلب أحواله، بل هي مجردة، غير حية، تعسفية. وهذا الانفصال يحول الإيجار إلى ميزان مستقل، إلى مقياس مطلق يتعين الآن قياس نجاح أو فشل الحصاد من زاويته. والمقياس لا يتأثر بما يقيسه، شأنه في ذلك شأن حاوية تحتوي محتويات معينة. ويظهر الإيجار الآن على ان علاقته بالحياة الزراعية هي علاقة هذه الحاوية الجامدة، هذا الإطار الذي يتميز على نحو ما بطابع مختلف عن أنواع الممارسة التي يؤطرها. وطبيعي أن تحديد ودفع الإيجارات يعدان ممارستين إجتماعيتين شأنهما في ذلك شأن أي جانب آخر من جوانب حياة القرية. لكن المبدأ الجديد الذي يحكمهما يخلق وقع حياة لم تعد مكونة من ممارسات متداخلة، بل تتألف بالأحرى من إطار والممارسات التي يؤطرها، كما كان هذا الإطار وهذه الممارسات نوعين مختلفين من الوجود.

ومع تحويل اقتصاد سيداكا إلى استخدام النقد، فإن هناك سبلا أخرى عديدة تصبح النقود من خلالها مثالا لهذا النوع من القياس غير المحسوس، غير العضوي، للأشياء. ويوضح سكوت أنه قبل التحول الإقتصادي كان قياس موارد أسرة من الأسر مباشرا ومحسوسا. "كان يمكن في الماضي استنتاج ثروة أسرة تزرع الأرز من كمية الأرز المخزونة في الشونة". وكانت الطبيعة المحسوسة للموارد تجعل من السهل نسبيا على الفقراء مطالبة جيرانهم الأغنياء بتقديم قروض لهم، وكان الوسيط التقليدي لهذه القروض "بشكل مناسب، هو الأرز المضروب، المادة الغذائية الأساسية" (ناهيك عن واقع أن الفقراء يمكنهم اختلاس إمدادات إضافية عن طريق السطو ليلا على الشونة). أما الآن، فإن "الاستخدام واسع الانتشار للنقد يرمز إلى التحول إلى قرية يمكن فيها إخفاء الثروة بشكل أسهل". فموارد الأغنياء تتحول إلى شئ آخر بشكل لا يمكن الوصول إليه، شئ غير

عضوي وغير مادي، خارج مجال ما يمكن إقتراضه أو التسول من أجل نيله أو الحصول عليه بطريقة أخرى. بل "إن الفقراء يبدو أنهم يعتقدون أن بيع الأرز مقابل نقود هو، في جانب منه، محاولة من جانب الأثرياء لتجنب طلب قروض منهم"(٨٨). وبهذا الشكل، فإن الفائض من الحقول يجري تحويله إلى ما يبدو تجريدا، إلى شئ يوجد خارج دور العلاقات الشخصية والطلب المحلي. إي رأس المال، وهو ليس أكثر من مجموعة علاقات عملية، يخلق الإنطباع بوجود عالم أصبح الآن منفسما بصورة مطلقة، بين مجال المحسوس والمادي ومجال المجرد والثابت .

وعندما يقال للمرء إنه بالنسبة لفلاحي سيداكا، أصبحت "السياقات الأساسية" للاقتصاد الرأسمالي للبلد "معطى من جميع النواحي العملية"، فإن هذا لا يجب فهمه، في رأيي، على أنه يعني مجرد توسيع أو إعادة تعريف لحدود المشهد الطبيعي للقرية –على نحو ما تعني كلمة "معطى"(٨٩). فالقوي الإقتصادية تظهر الآن كسياقات بمعنى حرفي، كخطوط مجردة على خريطة. ومهما جرى اعتبار الممارسات الاقتصادية الجديدة من المسلمات فإنها تخلق نظاما يبدو أنه مستقل عن المشهد الطبيعي، مثلما هو الحال مع خريطة، وذلك كخطة تعطي العالم بعد نظام. والحال أن جميع الممارسات الإجتماعية والسياسية، إذ تبدأ بإسترتيجيات ذات طابع يومي كدفع الإيجار مقدما أو بيع الأرز مقابل نقود، إنما تساهم في خلق وقع التأطير.

ولا يقتصر هذا الوقع على ما هو اقتصادي. ذلك أن "عملية الزراعة نفسها" إذا ما كررنا مثالا سلف ذكره، "تتقرر" الآن "إلى حد بعيد عن طريق جدول توصيل المياه المحدد سلفا"(٩٠). فالسيطرة على مياه الري وتوزيعها ممارستان كأي جانب آخر من جوانب الحياة الإجتماعية. لكن الممارسات من هذا النوع، مع ما تتميز به من ابتعاد عن النفوذ المحلي وانتظام ووحدة تكرارية، إنما تخلق مرة أخرى وقع شئ ليس جزءا من الممارسة الإجتماعية، شئ يبدو قائما خارج العالم العملي كبرنامج يحكم ممارسات خاصة. وهو، مرة أخرى، وقع التأطير. والحال أن الخطط الحكومية والسياسات الرسمية، وجميع المناهج التي

تعيد إنتاج نفسها للسيطرة وللإشراف البوليسي والموصوفة أعلاه، وكل وقع جديد للثبات والتنظيم القانوني والبنية، إنما تخلق وقع البرنامج هذا. كما أن توفير ما يسمى بـ"البنية الأساسية"، كالطرق والكهرباء ومياه الأنابيب والعيادات والمدارس والمساجد وهي عملية "مست من الناحية العملية كل قرية في البلد"، هو جانب آخر لعملية التأطير الشاملة[٩١].

والحال أن السلطة، إذ تعمل من خلال تقنيات التأطير، سوف تظهر الآن كشئ شبيه بالقانون من حيث الجوهر، فهي سوف تبدو **خارجية** بالنسبة للممارسة، كالقانون الثابت الذي يقرر معيارا تقاس الممارسات المتغيرة على ضوئه. وعلاوة على ذلك فإن هذا التحول يحدث على وجه التحديد في اللحظة التي تصبح فيها السلطة في واقع الأمر أكثر داخلية وأكثر تكاملا وفاعلة بشكل متواصل داخل الممارسات الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا فإن المسألة، كما يقول فوكوه، لا تتلخص في أن السلطة توسط نفسها و"ترتب الأشياء بأسلوب لا تكون ممارسة السلطة فيه مضافة من الخارج، كقيد صارم، ثقيل، على الوظائف التي تبيحها، بل إنها حاضرة فيها بشكل مرهف على نحو يزيد كفاءتها عن طريق قيامها هي نفسها بزيادة نقاط إتصالها الخاصة"[٩٢]. والمسألة هي أن هذا يحدث على وجه التحديد، في ذات اللحظة، وعلى وجه التحديد بذات المناهج التفصيلية، التي تقدم السلطة نفسها من خلالها لأول مرة بوصفها "القانون" أو "الدولة" كما لو كانت بطريقة ما مجرد إطار خارجي يحفظ الأشياء والسلوكيات بشكل منظم.

ولا يجب فهم أي شيء من هذا على أنه مجرد فرض للنظام وللانتظام حيث لم يكن هناك في السابق غير الفوضى. فلا حاجة إلى القول بأن حياة القرية والريف كانت لها مناهج نظامها المعقدة، والتي ما زال بعضها قائما. كما لا يجب فهمه على أنه مجرد خلق لبني أو لأطر مؤسسية حيث لم يكن هناك شئ من ذلك في السابق، مالم تكف هذه المصطلحات عن التسليم بعملية التأطير الإشكالية، بالتقنية التي تخلق وقع البنية أو المؤسسة – أو الدولة. فما هو جديد ليس مجموعة من البنى أو الأطر أو البرامج، بل مجموعة من

`

الممارسات التي تخلق باستمرار وقع البنية أو الإطار او البرنامج، وقع مجال فيزيقي للنظام يقف مستقلا عن عالم الممارسة. ويبدو أن هذا المجال المنفصل من الناحية الظاهرية يقف بوصفه المجرد في مقابل الملموس، الذي لا يتغير في مقابل ما هو قابل للتغيير، المحتجب في مقابل المرئي، والمثالي في مقابل المادي. ويترتب على ذلك أنه يظهر في الوقت نفسه – كنص بالقياس إلى العالم الواقعي، إذا ما أعدنا استحضار مجازنا الإشكالي – بوصفه مجالا منفصلا لـ"المعنى" بالقياس إلى "الواقع".

ولعل هذا الجانب الأخير للتحول هو الجانب الأعمق ويمكن توضيحه مرة أخرى عن طريق ابتكارات خاصة. فالممارسات الاجتماعية الجديدة تشمل بناء وإدارة مدارس ومساجد حكومية وتوفير الدراية الزراعية والعمل الإيديولوجي للمنظمات الحزبية المحلية. وهذه الابتكارات ترتبط بتقلص أهمية حياة تخيلية منتجة محليا: فأشكال التسلية القروية والأعياد الصغيرة والألعاب والمناسبات الدينية، والكثير مما عدا ذلك دون شك تصبح كلها أقل تواترا أو تتلاشي تماما[٩٣]. والحال أن حلول التقنيات الحديثة للتعليم وللدين المنظم والدراية الحكومية والإيديولوجية الرسمية محل هذه الممارسات الإبداعية والتخيلية المختلفة ليس مجرد إحلال لأشكال منظمة قوميا محل الحياة التعليمية والثقافية المحلية. فالممارسات الجديدة، خلافا للقديمة، تهتم على نحو سافر بالبرمجة. فالتعليم الحديث، مثلا، يضع نفسه في مقابل الحياة، إذ يقدم نوعا من شفرة تشغيل أو "تعليمات من أجل الاستعمال" يتعين استيعابها قبل أن يتعامل المرء مع الشيء نفسه، والدين المنظم والدراية الرسمية والايديولوجية الحزبية تفرد نفسها بأشكال مماثلة كبرامج للتحكم في الحياة. ومرة أخرى، فإن مناهج البرمجة هذه، شأنها في ذلك شأن الحياة التي تتولى برمجتها، لا تتألف من شئ أكثر من ممارسات اجتماعية خاصة، لكنها معروضة ومنظمة بطريقة تظهر معها كما لو كانت تقف خارج الممارسة العادية. وهي تتطابق مع مناهج التأطير التي وصفناها بالفعل، والتي تساهم كلها في خلق هذا الانطباع بأن معاني الحياة تشكل برنامجا أو نصا يوجد مستقلا عن العالم العملي.

والحال أن العالم الثنائي الذي تبنية الأشكال الجديدة للسلطة يشمل سلسلة من الممارسات المبتكرة التي يظهر أنها تخلق خارج العالم نفسه مجالا منفصلا للنوايا أو الإيديولوجية أو المعنى. ولذا فإن وقع الخارجية والثبات والدوام الذي تحققه الأساليب الجديدة للسيطرة يتطابق مع الوقع الأكثر عمومية لوجود المعنى بوصفه مرتبة متميزة من الكينونة، تتعارض مع ما سوف يكون ممكنا الآن تسميته بمجرد واقع بعالم "مادي" وحسب.

الآن يمكن رؤية كيف أن العالم الثنائي للتقنيات الحديثة للنظام وللسيطرة بعيدا عن أن توضحه تحليلات كالتحليلات الواردة في كتاب "أسلحة الضعفاء"، يصوغ نفسه في ذات المفردات التي نتحدث بها عن السلطة. وكتاب "أسلحة الضعفاء"، شأنه في ذلك شأن معظم الأعمال المنتمية إلى نوع الاقتصاد الخلاقي، بل وجميع الأدبيات المعاصرة حول السلطة والمقاومة من الناحية العملية، يتناول مسألة السيطرة من زاوية تمايز جوهري بين الإكراه المادي والإقناع الايديولوجي. ويكون من المحتم ألا يدرك التناول الإمكانية، التي ناقشناها في الصفحات السابقة، والمتمثلة في أن السلطة تعمل الآن من خلال المناهج المتبكرة لخلق وإعادة خلق عالم يبدو مختزلا في هذا الواقع البسيط، ذي البعدين. وهو يمثل أسلوبا في الكتابة لا يجري فيه إعادة إنتاج مثل هذه الثنائية للأبعاد.

وكما بين الشطر الأول من هذا البحث، فإن تعقيدات السيطرة لا تنسجم تماما البتة مع لغة تعارض بين شكل مادي وشكل ذهني للسلطة. إن أشكالا كثيرة للاستغلال والسيطرة لا يمكن اختزالها إلى هذا الشكل الثنائي. والمحاولات الرامية إلى جعلها منسجمة يبدو أنها تنجم عن رغبة في تقديم جماعات سياسية معينة بوصفها ذوات سياسية ذاتية التشكل، أي ذوات تحتفظ في مواجهة إكراه مادي من حيث الجوهر بمساحة من الاستقلال الذهني. وهذه النظرة الثنائية إلى الذات السياسية والتي تحولها إلى جوهر مستقل هي ما يربط وجوه ضعف التناولات السائدة لدراسة السلطة بفهم السيطرة البديل الذي قدمناه في الشطر الثاني من هذا البحث. لأن التعارض بين الذات وعالم موضوعي وهو التعارض الذي تنطوي

عليه هذه النظرة إنما يتوقف على التسليم بالتمايز الأساسي الذي يخلق تعارضا بين مجالي مثالي للوجوه ومجال مادي. ويتطابق التمايز الأخير مع التمايز الأوسع الذي نعتبره من المسلمات، بين مجال المعنى والعالم الواقعي. وهذا التعارض الأوسع، بدلا من أن يكون أساسيا لطبيعة السلطة، يتكشف عن مجاز يحاكي، لكنه يفشل في رؤية، عين التمايز الذي ينتج من خلاله وقع السيطرة الحديث.

الحـواشـي

١. على سبيل المثال، تنتقد دراسة جين كوماروف عن السلطة والمقاومة بين تشيدي أفريقيا الجنوبية قبول "انقسامات عنيدة" كالتمايز بين "الرمزي والذرائعي"، لكن نقدها يقتصر على بيان "الاعتماد المتبادل" بين هاتين "المرتبتين المتميزتين للتحديد" بدلا من التساؤل عن طبيعة التمايز.

Jeams Comaroff. Body Of Power. Spirit Of Resistance; The Culture And History Of A South African People. (Chicago; University Of Chicago Press. 1985). 3-4. 262.

٢. إن الاختراع السياسي لفكرة الذهن أو الوعي الحديثة وصلته بالنظريات الحديثة عن السلطة بوصفها من حيث الجوهر إكراهية أو قمعية يجد فحصا له في عمل ميشيل فوكوه، خاصة.

Discipline And Punish; The Birth Of The Prison. (New York. Pantheon. 1977). The History Of Sexuality Volume1; An Introduction (New York Pantheon, 1978).

وقد استكشفت هذه العملية في سياق استعماري، وقارنتها بالنظريات قبل الحديثة عن الكيان الشخصي، في

Timothy Mitchell, Colonising Egypt. (Cambridge; Cambridge University Press. 1988).

وفيما يتعلق بالمقارنة مع المفاهيم الكلاسيكية للجسم والنفس، انظر أيضا

Richard Rorty, Philosophy And The Mirror Of Nature. (Princeton University Press 1979).

٣. انظر نقد روزاليند أوهانلون للدراسات المتعلقة بالمقاومة للحكم الاستعماري في جنوبي آسيا.

Recovering The Subject; Sudaltern Studies And Histories Of Resistance In Colonial South Asia. Modern Asian Studies 22/1 (1988). 189:224.

4. E. P. Thompson. The Making Of The English Working Class (London: Gollancz. 1963). 59:68.
5. E. P. Thompson. The Moral Economy Of The English Crowd In The Eighteenth Century. Past And Present 50 (1971) 79.
6. James C. Scott. The Moral.Economy Of The Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia. (New Haven: Yale University Press, 1976).
7. Thompson. "Moral Economy Of The English Crowd" 76.
8. Ranajit Guha. Ed. Subaltern Studies; Writings On South Asian History And Society. (Dehli: Oxford University Press: 1982). James Scott, Weapons Of The Weak: Everyday Forms Of Peasant Resistance (New Haven: Yale University Press 1985).
9. Scott, Weapons Of The Weak. 41
10. Ibid., 38-9
11. Ibid., 304
12. Ibid., 322
13. Ibid., 317
14. Ibid., 307
15. Scott, Moral Economy Of The Peasant, 188-9.
16. Pierre Bourdieu. Outline Of A Theory Of Practice (Cambridge: Cambridge University Press 1977).
17. Karl Polanyi: The Great Transformation. (Boston: Beacon Press. 1975 (1944)), Marshall Sahlins, Stone Age Economics. (Chicago: University Of Chicago Press).
18. Bourdieu, Outline 191.
19. Scott, Weapons Of The Weak 307.
20. Bourdieu, Outline 179.
21. Ibid., 192.
22. Ibid., 191.
23. Scott, Weapons Of The Weak 307.
24. Ibid., 310-12.
25. Ibid., 184-85
26. Ibid., 147.

27. Ibid., 139.
28. Ibid., 234-35
29. Ibid., 325-26
30. Ibid., 336
31. Ibid., 250-51 -
32. See John R. Bowen. The War Of The Words: Agrarian Change In Southeast Asia. "Peasant Studies" 14/1 (1986). 61.
33. Scott, Weapons Of The Weak. 274.
34. See Christine Buci – Glucksmann Gramsci and the State. (London: Lawrence And Wishart 1980).
35. Scott, Weapons Of The Weak. 316.
36. Ibid., 335.
37. See Joseph Femia, "Hegemony And Conciousness In The Thought Of Antonio Gramsci. Political Studies. 23/1 (1975) 32-5.
38. Scott, Weapons Of The Weak. 326.
39. Ibid., 49.
40. Samuel L. Popkin. The Rational Peasant: The Political Economy Of Rural Society In Vietnam. (Berkeley: University Of California Press 1979).

٤١. فيما يتعلق بالصلة بين المستقبلات المصطنعة والعمليات الزراعية الرأسمالية، انظر

Pierre Bourdieu, "Disenchantment Of The World". In Algeria 1960 (Cambridge: Cambridgee University Press 1979).

42. Christine White. "Everyday Resistance, Socialist Revolution And Rural Development: The Vietnamese Case. Journal Of Peasant Studies. 13/2 (1986). 56.
43. Scott, Weapons Of The Weak. 287-88.
44. Ibid., 29.

٤٥. بالنسبة للفلاحين الماليزيين، قد تشمل هذه الخبرة ذكريات "الدساكر الاستراتيجية" و"المناطق المفتوحة للنيران" والابتكارات الأخرى التي استحدثها جيش احتلال بريطاني لسحق التمرد الشيوعي الطويل الأمد في الملايو بعد الحرب العالمية الثانية، وهي

ابتكارات نقلت فيما بعد من جانب المستشارين العسكريين البريطانيين إلى جنوبي فيتنام. والحال أن تقييم سكوت لاستعداد الماليزيين للتمرد لا يشير إلى هذه الخبرة التاريخية.

46. Scott, Weapons Of The Weak. 320.
47. Ibid 321.
48. Ibid., 242-43.
49. Ibid., 244-45.
50. Ibid., 246-47. Citing Karl Marx, Capital Vol1. (Harmondsworth: Penguin 1970) 737.
51. Foucault, Discipline And Punish. 202-3.
52. Scott, Weapons Of The Weak. 322.
53. Ibid., 40.

٥٤. تجد هذه الأفكار عن العنف تطويراً إضافياً لها في

Timothy Mitchell. "The Representation Of Violence In Writings On Political Development: The Case Of Nasserist Egypt". In Farhad Kazemi And John Waterbury, Eds. Peasant Politics And Violence In The Recent History Of The Middle East.

55. Charles Taylor. "Interpretation And The Sciences Of Man". The Review Of Metaphysics. 25/1 (1971). 3-51. Clifford Geertz, The Interperation Of Cultures: Selected Essays. (New York: Basic Books 1973).

٥٦. على سبيل المثال، يدعو كتاب ارنستو لاكلاو وشانتال موفي

Hegemony And Socialist Strategy: Towards Radical Democratic Politics. (London: Verso 1985).

إلى هجر بعد ماركسي لـ"الانقسام الخطابي / خارج الخطابي وتعارض الفكر / الواقع" (ص ١١٠). إلا أنهما، شأنهما في ذلك شأن عمل فوكوه الذي يعتمدان عليه، يفشلان في توضيح كيفية وسبب إفراز فكرة ما سميته بـ"العالم بوصفه معرضا" لهذه التعارضات، رغم مراوغتها، القوية جدا والواضحة جدا على ما يبدو. انظر

Timothy Mitchell. "The World As Exhibtion". Comparative Studies In Society And History. 31 (1989) 217-36.

57. Clifford Geertz. "Thick Description: Toward An Interpretive Theory Of Culture. In "The Interpretation Of Cultures". Selected Essays. (New York: Basic Books. 1973. 7, 10, 28.)

٥٨. إن الانتقادات الأخيرة لعمل جيرتز تأخذ عليه فشله في التمييز بشكل مناسب بين النص الثقافي للسكان الأصليين والنص التفسيري لعالم الأنثروبولوجيا (وهي صعوبة اعترف بها جيرتز نفسه منذ البداية). وهي لا تميل إلى التساؤل حول ما هو المقصود بنص من النصوص. انظر على سبيل المثال،

Vicent Crapanzano, "Hermes, Dilemma: The Masking Of Subversion In Ethnographic Description". In James Clifford And George E. Marcus, Eds. Writing Culture: The Poetics And Politics Of Ethnography. (Berkely: University Of California 1986) And Mark Schneider. "Culture - As - Text In The Work Of Clifford Geertz". Theory And Society 16/6 (1987), 809-39.

59. Geertz, "Thick Description". 11-12.
60. Mitchell, Colonising Egypt.
61. See Mitchell, The World As Exhibition.
62. Mitchell, Colonising Egypt 142-54.
63. Geertz, Thick Description, 14-15.
64. Clifford Geertz, "Deep Play: Notes On The Balinese Cockfight". In The Interpretation Of Cultures: Selected Essays. (New York: Basic Books 1973), 448.
65. Rosalind O'Hanlon, "Recovering The Subject".
66. Scott, Moral Economy Of The Peasant. 240.
67. Scott,Weapons Of The Weak, 48, 287-88, 329.
68. Ibid., 288n ,334-35.
69. Ibid., 2.
70. Ibid., 329.
71. Cf. O'Hanlon, Recovering The Subject.

72. Mitchell, Colonising Egypt. See Also, Timothy Mitchell, The Effect Of The State, "Paper Presented At The SSRC Workshop On State Creation And Transformation In The Middle East. Istanbul, September 1989.
73. Scott, Weapons Of The Weak, 312-13.
74. Ibid., 52, 56.
75. Ibid., 56.
76. Mitchell, Colonising Egypt, 44-48, 79, 92-94.
77. Scott., Weapons Of The Weak. 48.
78. Ibid., 162.
79. Ibid., 72-3, 151-3.
80. Ibid., 82-4.
81. Ibid., 237.
82. Ibid., 152-3.
83. Ibid., 156, 269.
84. Ibid., 266.
85. Ibid., 274.
86. Ibid., 277.
87. Ibid., 104.
88. Ibid., 142-43, 268.
89. Ibid., 48.
90. Ibid., 56.
91. Ibid., 54-5.
92. Foucault, Discipline And Punish, 206.
93. Scott, Weapons Of The Weak, 149.

شكر وتقدير

من بين الأشخاص الكثيرين الذين قرأوا وعلقوا على مسوده أولى لهذه الدراسة، أشعر بإمتنان خاص لكل من: ليلي أبو لغد وناثان براون ويندي براون وبيرتيل أولمان. كما أود أن أشكر جيم سكوت على استعداده لمناقشة انتقاداتي لعمله وعلى الكرم الذي فعل به ذلك.



المحتويات

رقم الإيداع
٢٠٠٥/١٤٢١٦

ISBN
977 - 01 - 9771 - 8





إن القـراءة كـانـت ولاتـزال وسـوف
تبقى ، سيـدة مصـادر المعرفـة ،
ومبعـث الإلهـام والرؤية الواضحة ..
وعلى الرغـم مـن ظهـور مصـادر
حـديثـة للمعـرفة ، وبرغـم جاذبيتها
ومنافستها القـويـة للقـراءة ، فإننى
مؤمنة بأن الكلمة المكتوبة تظـل هى
مفتاح التنمية البشـرية ، والأسـلوب
الأمثـل للتعلُـم ، فهـى وعـاء القيـم
وحافظة التـراث ، وحـاملـة المبـادئ
الكبرى فى تاريخ الجنس البشرى كله .

سوزان مبارك

